جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦١٧)

العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوربى
خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠٠٠)
بين الواقع الرسمى والتطبيقى

إعـداد

د.صادق رياض صادق أبو العطا

سبتمبر ٢٠٠٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التخطيط القومى

مركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وإدارة المشروعات

العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبى
خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٠)
بين الواقع الرسمى والتطبيقى

اعـــداد

د/ صادق رياض صادق أبو العطا

٢٠٠٣م - ١٤٢٤ هـ

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

- **المقدمة** أ
- **مشكلة الدراسة** د
- **هدف الدراسة** هـ
- **الطريقة البحثية ومصادر البيانات** و

١- مفهوم المشاركة الأوروبية ١

١-١ المشاركة من الناحية القانونية ١

١-١-٢ الارتباط ١

١-١-٢-١ الارتباط المبني علي الاتفاقيات التجارية ٢

أ- الاتفاق التجاري ٢

ب- الاتفاق التجاري والتعاون الفني والمالي ٣

١-١-٢-٢ الإرتباط المبني علي الاتفاقيات التفضيلية ٣

أ-الارتباط المبني علي اساس منطقة التجارة الحرة ٤

ب-الإرتباط المبني علي اساس الإتحاد الجمركي ٤

٢- الإطار العام للمشاركة الأوروبية المتوسطية (الأورومتوسطية) ٥

٢-١ المشاركة السياسية والأمنية ٧

٢-٢ المشاركة الاقتصادية والمالية ٩

٢-٢-١ الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة ٩

٢-٢-٢ تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي ١٠

٢-٢-٣ التعاون المالي ١٠

٢-٣ المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية ١٠

٣- **الملامح الاساسية لقواعد وأسس الاتفاقيات الموقعة في اطار المشاركة** ١١

٣-١ قواعد المنشأ ١١

٣-٢-١قواعد المنشأ التراكمية ١٣

٣-٢-٢اوجه الاختلاف بين قواعد المنشأ بين منظمة التجارة والمشاركة الأوروبية . ١٣

٣-٢ التدفقات التقليدية للتجارة ١٤

٣-٣ الصادرات الجديدة (الحصص التجريبية) ١٥

٤- **اهم ترتيبات الإتحاد الأوروبي المؤثرة علي التجارة في المنتجات الزراعية** ١٧

٤-١ تشريعات الصحة النباتية ١٨

٤-٢ آثار المتبقيات من الأسمدة والمبيدات ١٨

٤-٣ معايير الجودة ١٩

٤-٤ رسوم الاستيراد ١٩

٤-٥ سياسة الخضر والفاكهة في دول الاتحاد ٢٠

٤-٦ الأسعار المرجعية واسعار الحدود ٢٠

٤-٧ القيود والتشريعات المفروضة علي بعض الوظائف التسويقية ٢٢

٥- **العلاقات المصرية الأوروبية في طريق التطور** ٢٣

٥-١ الاتفاق التجاري التفضيلي ٢٣

٥-٢ اتفاق التعاون الشامل بين مصر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية ٢٥

٥-٣ التوسع الأفقي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وتعديل اتفاق التعاون ٢٨

٥-٣-١ البروتوكول الاضافي لاتفاق التعاون بين مصر والمجموعة (بروتوكول الموائمة) ٢٩

٥-٤ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ٣٠

٥-٤-١ توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ٣٠

٥-٤-٢ الإطار العام والقواعد الاساسية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ٣٢

٥-٤-٢-١ اهداف اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ٣٢
٥-٤-٢-٢ القواعد العامة للأتفاقية ٣٣
٥-٤-٣-٢-١ تحرير التجارة في المنتجات الصناعية ٣٨
٥-٤-٣-٢-٢ تحرير التجارة في السلع الزراعية ٤١
٥-٤-٣-٢-٣ تحرير التجارة في المنتجات الزراعيـــة المصنعة ٥١
٦- تجارة مصر الخارجية مع دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة مـــن (٩٦-٢٠٠٠) ٥٥
٦-١ تطورالصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦- ٢٠٠٠) ٥٧
٦-٢ تطور الواردات المصرية من دول الاتحاد ٥٨
٦-٣ الميزان التجاري بين جمهورية مصر العربية ودول الاتحاد الأوروبي ٥٩
٧- أثر التفضيلات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي علي واقعها الانتاجي والتصديري ٦٤
٧-١ المواسم التصديرية ومدي ملائمتها للواقع الانتاجي لأهم محاصيل الخضر والفاكهة المصرية ٦٤
٧-١-١ الواقع الانتاجي لمحصول البطاطس ٦٤
٧-١-٢ النسب الموسمية لصادرات البطاطس خلال عام ١٩٩٩ ٦٥
٧-١-٣ التوزيع الجغرافي لصادرات البطاطس الى دول الاتحاد ٦٧
٧-٢ أثر التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البرتقال للأتحاد الأوروبي علي واقعه الانتاجي والتصديرى . ٦٩
٧-٢-١ الواقع الانتاجي لمحصول البرتقال ٧٠
٧-٢-٢ النسب الموسمية لصادرات البرتقال خلال عام ١٩٩٩، ٧٠
٧-٣-٣ التوزيع الجغرافي لصادرات البرتقال في اسواق الاتحاد الأوروبي ٧٢
٧-٣ التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء للاتحاد الأوروبي واثرها علي واقعها الانتاجي والتصديري . ٧٤
٧-٣-١ الواقع الانتاجي لمحصول الفاصوليا الخضراء ٧٤

٧-٣-٢ النسب الموسمية لصادرات الفاصوليا الخضراء خـــلال عام ١٩٩٩ ٧٩

٧-٣-٣ التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء الى دول الاتحاد الأوروبي . ٨١

٧-٤ التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البصل الاخضر للاتحاد الأوروبي وأثرها على واقعها الانتاجي والتصديري . ٨٣

٧-٤-١ النسب الموسمية لصادرات مصر من البصل خلال عام ١٩٩٩ ٨٥

٧-٤-٢ التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل الطازج الى دول الاتحاد ٨٦

٧-٥ امكانية تغطية الحصةالتعريفية لاهم الصادرات الزراعية للخضر والفاكهة ٨٧

٧-٦ تقييم الجوانب الزراعية في اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية مقارنـــة بما سبقها من اتفاقات ٨٤

- الملخص ونتائج الدراسة ٩٨
- المراجع ومصادر البيانات ١١٨
- الملاحق ١١٩

* فهرس الجداول *

رقم الجداول	العنوان	رقم الصفحة
(١)	محتويات اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية	(٣١)
(٢)	نسبة التخفيضات في التعريفات الجمركية لمجاميع السلع الصناعية المصدرة لمصر من الاتحاد الأوروبي في القوائم الأربعة عبر سنوات الاتفاق	(٤٠)
(٣)	التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية	(٤٣)
(٤)	التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية	(٤٥)
(٥)	التفضيلات الممنوحة لصادرات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية إلى مصر خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية	(٤٩)
(٦)	التفضيلات الممنوحة للصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية	(٥٢)
(٧)	الأهمية النسبية لتجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي والميزان التجاري في متوسط الفترة من (٩٦ ــ ٢٠٠٠) .	(٦٠)
(٨)	الأهمية النسبية لكمية وقيمة الصادرات الشهرية من محاصيل البطاطس ، والبصل ، والفاصوليا ، والبرتقال خلال عام (٩٦ــ ٢٠٠٠) .	(٦٣)
(٩)	التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البطاطس إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦ ــ ٢٠٠٠) .	(٦٨)
(١٠)	التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل الطازج إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦ ــ ٢٠٠٠) .	(٦٨)
(١١)	التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الفاصوليا إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦ ــ ٢٠٠٠) .	(٧٣)
(١٢)	التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البرتقال إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦ ــ ٢٠٠٠) .	(٧٣)

فهرس الملاحق

العنـــــوان

رقم الجدول — رقم الصفحة

(١) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البطاطس إلى دول الاتحـاد ، والنسبة المئوية للحصة من صادرات الاتحاد خلال الفترة من (٧٣ ــ ٢٠٠٠) (١١٥)

(٢) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البرتقال إلى دول الاتحـــاد ، والنسبة المئوية للحصة من صادرات للاتحاد خلال الفترة من (٧٣ ــ ٢٠٠٠) (١١٦)

(٣) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من الفاصوليا الطازجة إلـــى دول الاتحاد ،والنسبة المئوية للحصة من صادرات للاتحاد خـــــلال الفترة مـــن (٧٣ ــ ٢٠٠٠) (١١٧)

(٤) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البصل إلـــــى دول الاتحـاد الأوروبي ،والنسبة المئوية للحصة من صادرات الاتحاد خـــلال الفترة مـن (٧٣ ــ ٢٠٠٠) (١١٨)

المقدمة : ترتبط دول جنوب المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة المتوسطية بالعديد من الاتفاقات ذات التفضيلات المتفاوتة وتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والمالي والتي تضمنتها في نهاية المطاف اتفاقيات المشاركة الاورومتوسطية

ولم يخرج نمط العلاقة التي تربط مصر بدول الاتحاد عن هذا الإطار ، حيث تبلورت أولى صور العلاقة في اتفاق تجاري تفضيلي امتد من عام (٧٣ – ٧٧) ، وفي طريق تطور مسيرة الاتحاد أفقيا وراسيا اتخذت العلاقة مع مصر صورة اتفاق تعاون شامل منذ عام ١٩٧٨ حصلت مصر بمقتضاه علي تفضيلات جمركية لصادراتها الصناعية والزراعية بالإضافة إلى التعاون الفني والمالي ، وحرصا علي زيادة التفضيلات مع موجات الانضمام إلى دول الاتحاد تم تعديل اتفاق التعاون إلى اتفاق الموانمه مع بداية عام ٩٣ ، ولكن الاتفاقيات لم تحقق تنمية صادرات مصر الزراعية خاصة مع استبعاد صادرات البطاطس والطماطم في الاتفاق التجاري التفضيلي ، بالإضافة إلى ضعف المميزات الممنوحة سواء ما يتصل منها بالتخفيض الجمركي أو تحديد المواسم التصديرية أو الحصص التعريفية بما يتلائم مع ظروف الزراعة المصرية ، ومع تطور علاقة الاتحاد مع دول جنوب المتوسط في إطار السياسة الزراعية المشتركة ، والمتغيرات العالمية المتلاحقة وقعت مصر اتفاقية المشاركة مع دول الاتحاد في ١٥ يونيو ٢٠٠١ وصدق عليها مجلس الشعب في إبريل ٢٠٠٣ وقد تضمنت الاتفاقية العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية من خلال منطقة للتجارة الحرة تمتد من (١٢-١٥) عام يتم خلالها التحرير التدريجي لتجارة مصر الخارجية في السلع والخدمات من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية لحصص تعريفية محددة، خلال مواسم تصديرية معينة ، بما يؤدي إلى مضاعفة الصادرات في إطار الالتزام بالمواصفات والقيود التعريفية وغير التجارية المفروضة ، فضلا عن التزام الاتحاد بدعم قدرات مصر الاقتصادية ، وتحديث الهياكل الإنتاجية والتكنولوجية ونظم التعليم والصحة ، والتنمية البشرية ، وكذلك تحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام الصادرات،وجذب الاستثمارات،وزيادة فرص التوظف.

ومن ثم فان الترتيبات والتنظيمات والتشريعات التي ستترتب علي دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف تنعكس علي جميع الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية إيجابا أو سلبا وهو ما سوف يعكسه التقييم المستمر لتطبيق الاتفاقية ، مما يساعد الوحدات الاقتصادية علي اتخاذ الإجراءات والتدابير لحماية نفسها مما ستتعرض له نتيجة للتطبيق أو استغلال ما يمكن أن يعود عليها بالنفع من هذا التطبيق .

ولما كان القطاع الزراعي ما زال يمثل دور الريادة في العديد من مناحي الحياة فقد اصبح الاهتمام بتنمية الصادرات الزراعية من أولويات أهداف الخطة في المجال الزراعي من حيث

الإنتاج والتصدير خاصة فيما يتعلق بالمحاصلات ذات الميزة النسبية والمتمثلة في البرتقال والبطاطس والفاصوليا والبصل ، ومن ثم فان دراسة اثر التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر لدول الاتحاد سواء ما يتعلق منها بالإعفاء أو التخفيض الجمركي أو ما يتعلق بالحصص التعريفية أو المواسم التصديرية خلال اتفاقية المشاركة ومدي ملائمة ذلك للواقع الإنتاجي والتصديري للمحاصلات المصدرة ، سوف يعكس السلوك الذي يمكن أن تتخذه الصادرات الزراعية خلال تطبيق اتفاقية المشاركة بين الطرفين مما يتيح لمتخذ القرار اتخاذ الإجراء المناسب عند تقييم هذه الجوانب من الاتفاقية لتعظيم المكاسب وتقليل المثالب .

مشكلة الدراسة : تتمثل مشكلة الدراسة في كون صيغة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ذات طبيعة معقدة ومتشابكة ، تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية ، الأمر الذي يستطلب تقييمها للوقوف علي حقوق والتزامات كل من الطرفين ، وتوضيح جوانبها الإيجابية والسلبية بحيث يمكن للحكم علي مدي أهمية الاتفاقية للاقتصاد المصري.

هدف الدراسة : تبلور هدف الدراسة في محاولة تحليل ما تضمنته اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ومقارنتها بما سبقها من اتفاقات ، ودراسة مدي ملائمة التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر الزراعية من حيث الإعفاء أو التخفيض الجمركي ، والحصص التعريفية ، والمواسم التصديرية مع الواقع الإنتاجي والتصديري للمحاصلات الزراعية المصرية حتى يمكن تعظيم الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات : فرضت طبيعة الدراسة استخدام أسلوب التحليل الوصفي والتاريخي ، بالإضافة إلى أسلوب التحليل الكمي فيما توافر من بيانات سواء اعتمد ذلك علي الطرق الرياضية أو الإحصائية للوصول إلى النتائج المطلوبة .

كما اعتمدت الدراسة علي البيانات الإحصائية المنشورة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري وكذلك شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ، كما اعتمدت الدراسة علي البحوث والدراسات والمراجع ذات الصلة بالموضوع .

١ – مفهوم المشاركة الأوروبية

١-١ المشاركة من الناحية القانونية

تتحدد صور الانضمام للاتحاد الاوروبي في ثلاث انواع من العلاقات تتمثل في العضوية ، والارتباط ، والاتفاقات التجارية ، حيث تقتصر العضوية علي الدول الاوروبية لهدف استكمال الوحدة الاوروبية ، بينماالاتفاقات التجارية لعقد اتفاقات مع دول العالم خارج اطار الارتباط ، اما علاقة الارتباط بصورها المتعددة فتستخدم في انضمام الدول الاوروبية وغير الاوروبية ، ومن ثم فسوف تتحدد صورة المشاركة بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط في احدي صور الارتباط التي يوضحها الجزء التالي :-

١-١-٢ الإرتباط Association

يمكن تطبيق هذا النمط على الدول الأوروبية وغير الأوروبية التى تريد الإرتباط بالسوق الأوروبية المشتركة ، وقد خصصت كلمة الإرتباط فى القانون الدولى لإنشاء علاقة ذات طبيعة خاصة بين الدول أو الشخصيات القانونية الأخرى ، ويمنح الارتباط العضو المرتبط مساهمة جزئية بالمقارنة بالأعضاء المؤسسين من حيث الحقوق والإلتزامات المتبادلة وعلى ذلك فالعضو المرتبط لا يلتزم بكل النظم الخاصة بالسوق لإنتفاء صفة العضوية الكاملة ، وإن كان له الحق فى إقامة علاقات مع مؤسسات السوق المختلفة ، ومن ثم فهو شكل من اشكال التعاون اللصيق الذى يخلق تضامنا عميقاً بين الأطراف يزيد عن التعاون البسيط بين الدول .

ورغم ان المواد (٢٣٨ ، ١٣٦ ، ١٣١) تنظم الإرتباط فى معاهدة روما الا ان المادة (٢٣٨) قد استخدمت إستخداما إيجابياً ومتطوراً فى معظم إرتباطات السوق ، الأمر الذى جعلها بين الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية للسوق ، وتنص هذه المادة على " ان للسوق المشتركة أن تعقد مع دولة ثانية أو مجموعة من الدول أو مع هيئة دولية إتفاقيات مشاركة يترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة ، واذا كانت هذه الاتفاقية تؤدى الى تعديل المعاهدات فيجب ان تصدق عليها الدول الإعضاء وفقاً لأوضاعها الدستورية "

---

(1) Dr. Hassan Abdel Hak Gadel Hak , The Mediterranean PoLicy of the E.E.C with SpeciaL Reference to Egypt . University of Amsterdam , 1978 , p. 110 .

ويجوز ان يتم الارتباط للدول الأوروبية وغير الأوروبية بعد الموافقة على الشروط التا لية :

- أن يوافــق مجلــس وزراء الســوق بالإجماع على الاشتراك وذلك بع أخذ رأى البرلمان الأوروبى .
- أن تصــدق برلمانات الدول الاعضاء على الإشتراك اذا إستدعى ذلك تعديلاً لبعض أحكام المعاهدة .

أمــا مــن الناحية السياسية فلا توجد شروط سياسة محددة لعملية الإرتباط ، بيد أن العلاقة تتضمن قبول المبادىء الاقتصادية للسوق والتى تضم بالطبع نواحى سياسية .

وتوضــح حــالات الإرتباط بالسوق الأوروبية المشتركة التنوع الذى تتسم به حالات الإرتباط ودرجة الإلتزام السياسى للعضو المرتبط .

وهناك ثلاث طرق للإرتباط نميزها فيما يلى :

١- الإرتباط المبنى على الاتفاقيات التجارية .
٢- ،، ،، ،، ،، التفضيلية.
٣- ،، ،، ،، اتفاقيات المشاركة (العضوية الكاملة) .

١-١-٢-١ الإرتباط المبنى على الاتفاقيات التجارية

عــادة ما تأخذ هذه الصورة من صور الإرتباط شكل الإتفاق التجارى التفضيلى وفى حالة تطورها تأخذ بالإضافة للإتفاق التجارى ، التعاون الفنى والمالى فى صورة أخرى .

أ- الإتفاق التجارى

يــتم بــين طــرفين وتحصــل بموجبه الدول المرتبطة على بعض المزايا تتمثل فى تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع بنسب معينة يتم الإتفاق عليها ، إضافة لتخفيف

القيود الكمية على بعض السلع الحساسة المصدرة لدول السوق ، ومن أمثلة هذا الارتباط الإتفاق بين مصر ودول السوق عام ١٩٧٣ ، وبين اسرائيل ودول السوق عام ١٩٦٤ ، والذى حصلت اسرائيل بمقتضاه على تخفيض الرسوم الجمركية لنحو ٤٠% من مجموع مبادلاتها مع السوق منها ١٠% مبادلات تناولت المنتجات الصناعية .

ب- الاتفاق التجارى والتعاون الفنى والمالى :

يتضمن هذا الاتفاق جانبان ، الجانب التجارى وتحصل الدولة المرتبطة بمقتضاه على بعض المزايا التجارية التى تؤدى الى التخفيف من الحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات المصدرة للسوق الصناعية منها والزراعية ، اما الجانب الأخر فيختص بالتعاون الفنى والمالى ، وبمقتضاه تقدم دول السوق للدولة المرتبطة المعونة الفنية ، والخبرة ، والقروض الميسرة ، والتكنولوجيا المتاحة فى الحدود المتفق عليها لإصلاح هياكلها الاقتصادية بما يؤدى الى تقليص الفجوة بين الطرفين ، وتساعد الطرف الآخر على تنمية صادراته بالمواصفات المطلوبة ، وينطبق هذا النوع من صور الإرتباط على كثير من دول جنوب المتوسط بالأضافة الى بعض دول ما وراء البحار .

١-١-٢-٢ الإرتباط المبنى على الاتفاقيات التفضيلية :-

يتم هذا النوع من الإرتباط على أساس المادة (١١١) من اتفاقية روما حيث تسمح هذه المادة بوجود علاقة إرتباط بين السوق المشتركة ودول أخرى ليس من الضرورى أن تكون اوروبية .

وهذا النوع من الإرتباط له جوانب سياسية إلا أنها أقل منها فى حالة العضوية الكاملة ، ويكون هذا النوع من الإرتباط ممهداً للعضوية الكاملة ، وينطبق ذلك على الاتفاقات التفضيلية الذىعقدت مع السوق وكل من اليونان ، وأسبانيا ، والبرتغال قبل انضمامها للسوق عام ١٩٨١ ، وعام ١٩٨٦ .

كما ينطبق على العلاقة القائمة بين دول السوق ودول اتفاقية لومى (وهى الدول التى كانت مستعمرات فيما مضى للعديد من دول السوق ، ويضم هذا النوع من الإتفاقات التفضيلية نوعين من الارتباط هما :-

١-الإرتباط المبنى على اساس منطقة التجارة الحرة :

وفـــى هـــذا النوع من الإرتباط تفتح كل دولة من الدول الاعضاء فى السوق حدودها امـــام الســـلع الـــواردة من الدول والأقاليم المرتبطة بنفس الدرجة التى تفتح بها تلك الدول حدودها امام السلع والمنتجات الواردة من الدول الأعضاء ، إلا ان الدولة المرتبطة لها الحق فـــى فرض ماتراه ملائماً من الضرائب او الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها الناشئة أو فى حالـــة الإغـــراق ، ومن ناحية أخرى تقوم الدول الأعضاء بتقديم المساعدات اللازمة لتمويل متطلـــبات التنمـــية الاقتصـــادية سواء أكانت فنية أو مالية فى الحدود المتفق عليها ، وهذا الأرتباط له جوانب سياسية بالأضافة الى جوانبه الاقتصادية .

٢-الاتفاق المبنى على اساس الإتحاد الجمركى :

يـــتم هـــذا الـــنوع مـــن الإرتباط بين دولة أو مجموعة من الدول وبين دول السوق المشـــتركة ، وعـــادة مـــا تكون هذه الدول أوروبية ، ويهدف هذا النوع من الإرتباط تطوير وتنمـــية هـــذه الـــبلاد حتى تصل الى المستوى الذى يمكنها من الانضمام للسوق المشتركة كدولـــة كاملة العضوية ، وعادة ما يتعلق ذلك بتطوير الهياكل الأقتصادية بحيث تتقارب مع هياكل الدول المنشأة للسوق ، ومثال ذلك إتفاقيات (أثينا – أنقره) ، حيث لم يرقى مستواها الاقتصادى للأنضمام للسوق عند طلب العضوية سواء ما يتصل منه بمستوى ذالمعيشة ، أو الدخل القومى ، او نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى حيث مازال اقتصادها يعتمد على الانـــتاج الزراعى ، ولم ترقى صناعاتها الى مستوى الصناعات فى دول السوق ، الأمر الذى لا يمكنها من تحمل التزامات إتفاقية روما .

إلا أن اليونان استطاعت بعد ذلك الإنضمام للسوق عام ١٩٨١ كدولة كاملة العضوية فى حين لم تتمكن تركيا من ذلك .

ويتضـــح مـــن الاســـتعراض السابق أن صور إرتباط مصر بدول السوق الأوروبية المشـــتركة قـــد تبلورت خلال مراحلها الثلاثة فى صورة الإرتباط المبنى على اساس الاتفاق التجارى التفضيلى فى المرحلة الأولى التى امتدت من (٧٣-١٩٧٧)..

اما المرحلة الثانيـــة والتـــى بدأت عام ١٩٧٧ فقد تأسست علـــى اساس الإرتباط المبنـــى علـــى الاتفاق التجارى التفضيلى والتعاون الفنى والمالى والذى واكب تطور سياسة السوق تجاه دول البحر المتوسط ، أما المرحلة الأخيرة والتى تـــم تدشنيها فى منتدى برشلونـــة ، وشـــهدت التغيـــرات المحلـــية والإقليمية والعالمية المتسارعة وإنتهت بقيام منظمة التجارة العالمـــية ، وزحـــف التكـــتلات العالمية على دول العالم النامية والمتقدمة ، وبزوغ الكيانات العملاقة ، فقد تبلورت العلاقة فى صورة الارتباط المبنى على اساس مناطق التجارة الحرة ، والـــذى ولدت على اساسه إتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطية بين دول الإتحاد الأوروبى مـــن ناحـــية ودول جـــنوب المتوسط من الناحية الأخرى ، والتى تضمنت العديد من الأسس والقواعد المنظمة لهذه الإتفاقيات ، ورغم النجاح الذى حققته بعض دول المغرب العربى فى توقـــيع اتفاقياتها ، فمازالت المفاوضات متعثرة مع دول المشرق العربي ، ومازالت خطوات الـــتقدم مقيدة بسبب بنود الملف الزراعى ، وان استطاعت مصر من خلال مفاوضات مضنية شـــهد ميلادها عام ١٩٩٥ ولم تصل الى نهايتها إلا فى عام ٢٠٠١ التوقيع بالأحرف الأولى علـــى اتفاقـــية المشـــاركة بـــين مصـــر ودول الاتحاد لتجد طريقها الى التطبيق بعد موافقة البـــرلمانات الأوروبـــية عليها خاصة وأن مجلس الشعب المصرى قد صدق عليها فى ابريل ٢٠٠٣ .

ورغـــم إختلاف بدايات اتفاقيات المشاركة الموقعة فى دول المغرب العربى عنها فى دول المشـــرق فلـــم تختلف الأسس والقواعد التى قامت على اساسها وهو ما سوف تتناوله الجزء الثانى .

٢- الإطار العام للمشاركة الأوروبية المتوسطة (الأورومتوسطية) .

شـــهدت الشـــهور الأولى لعام ١٩٩٥ بداية المخاصة لمولد فكرة المشاركة الأورو متوسطية ، حيث ولدت الفكرة من رحم المؤتمر الأوروبى المتوسطى الذى عقد فى برشلونة خلال الفترة من ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥

وقـــد تـــبلورت الفكرة فى البيان الختامى للمؤتمر فى صورة من صور التكامل التى تضمنتها النظرية الاقتصادية .

ومن البديهى ان ترتكز الفكرة على اولى مراحل التكتل فى هيئة منطقة للتجارة الحرة تمشياً مـع السياسات المتوسطية التى إرتبطت بمراحل التكتل التى مرت بها المجموعة الاقتصادية الأوروبـية بدايـة بالاتحـاد الجمركى الذى يمثل الأساس الذى بلورته معاهدة روما المنشاة للجماعـة ، مـروراً بمرحلة السوق المشتركة ، ووصولاً الى الاتحاد الأوروبى فى مرحلته الأخيرة التى توجت بإصدار اليوروكعملة موحدة لدول الإتحاد .

ومـع موجات الانضمام للإتحاد خاصة من دول وسط وشرق اوروبا والذى شهد فى موجـته الاخيـرة انضمام كل من السويد والنمسا وفلندا لتصل بذلك دول الاتحاد الى خمسة عشـر دولـة مع نهاية عام ١٩٩٥ لم تكن التغيرات التى هبت على الاتحاد الأوروبى سواء فـيما يـتعلق بالتوسـع الأفقى او التوسع الرأسى هى المسئولة بالدرجة الاولى عن تطوير العلاقة مع دول جنوب المتوسط ، بل واكبها تغيرات متلاحقة ومتسارعة عصفت بالعديد من الـثوابت العالمـية وان اخـتلفت وتباينت آثارها ، وقد شهد ميلادها العقد الأخير من القرن العشـرين بدايـة بحـرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ومروراً بمؤتمر مدريد لمحاولة حل النزاع الشرق أوسطى والذى تمخض عن إتفاقيات أو سلو عام ١٩٩٣ .

وتـوالت التغيـرات لتشـمل توحيد المانيا ، وانهيار الاتحاد السوفيتى وانفراط عقد الشيوعية فى دول شرق اوروبا .

ومـع بدايـة العولمة ومارافقها من ثورة تقنية وانفتاح ، وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية فى جميع الميادين العسكرية والاقتصادية .

ومـع اتجاه العالم بدولة النامية المتقدمة الى التكتل بصيغه المختلفة ومحاولة اعادة الـتوازنات العالمية ، طفت على السطح فكرة التكتلات العملاقة حيث ارتبط تكتل النافتا لدول امـريكا الشـمالية بتكتل الاسيان لدول جنوب شرق آسيا لتكوين تكتل الآبيك الذى ضم بين جنـباته إقتصـاديات نحـو ١٧ دولة ، ولم يكن الاتحاد الأوروبى بمعزل عن تطور الأحداث الجاريـة ومن ثم كان الإتجاه لضم دول شرق أوروبا لتكوين البيت الأوروبى وتحقيق الحلم الأوروبى بقيام الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تكن دول جـنوب المتوسط فى طى النسيان وكذلك دول اتفاقية لومى (التى تضم الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبى والبسفيك) وذلك لإحداث التوازن المطلوب .

مـــع تكـــتل الآبـــيك ، وامـــر هذا شأنه قد فرض تطور علاقات تلك الدول مع دول الاتحاد والإنـــتقال من الاتفاقيات التجارية التفضيلية واتفاقات التعاون الشامل الى صورة من صور التكـــتل التى تبلورت فى صورة مناطق التجارة الحرة التى اتخذت اتفاقات المشاركة تجسيداً لها خاصة مع دول جنوب المتوسط الأثنى عشر التى تضم كل من تونس والجزائر والمغرب مـــن دول المغـــرب العربـــى وكـــل مـــن مصر والأردن وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطنية واسرائيل من دول المشرق العربى بالإضافة الى كل من تركيا ومالطا وقبرص . ليضم التكتل نحـــو ٢٧ دولـــة هى دولة الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط بالأضافة الى دول شرق أوروبا المقترح انضمامها حتى يمكن احداث التوازن المطلوب مع تكتل الآبيك ونظراً لطبيعة الأمـــور والواقـــع الفعلـــى كانـــت دول المغـــرب العربى على قمة الدول التى وقعت اتفاقات المشاركة حيث بدأت مفاوضاتها أبان مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ ، ويمكن ان نرجع البداية بدول المغرب لخصوصيته العلاقة التى بلورتها الفترة الاستعمارية وما نجم عنها من إرتباط عضوى ثقافى واجتماعى اضافة الى العلاقات الاقتصادية المتميزة التى صاغتها اتفاقية روما فى بابها الرابع لإرتباط دول وأقاليم ما وراء البحار بدول المجموعة الاقتصادية ومن ثم فقد تطـــورت صـــور التعاون لحدها الأقصى الذى نقلها وفقاً لطبيعة الأمور الى دائرة المشاركة التى قامت على اساس المصالح المتبادلة بين الطرفين والتى كانت الأساس لحسابات الحركة فى دائرة التعاون والمشاركة (١) .

إلا ان عزل المصالح المتبادلة بين الطرفين عن التفاعلات العالمية المؤثرة ، واتجاه العـــالم بدولة النامية والمتقدمة للتكتل وحسابات المكسب والخسارة أبان قيام منظمة التجارة العالمـــية وما ترتب على قيامها من تطبيق الأسس والمعايير على الدول الاعضاء ، يجب أن تمثل عناصر مكملة لإختيار صورة المشاركة كصورة من صور الإرتباط بالاتحاد الأوروبى ، التـــى ارتكـــزت علـــى جـــوانب ثلاثـــة تتمثل فى المشاركة السياسية والإمنية ، والمشاركة الاقتصـــادية والمالـــية ، والمشاركة فى المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية ، وتنطبق هـــذه الجـــوانب علـــى كافة صور المشاركة الأوروبية المتوسطية ، وفيما يلى توضيح لهذه الجوانب .

٢-١ <u>المشاركة السياسية والأمنية :</u>

ينصـــرف مفهوم المشاركة السياسية والإمنية كما ورد فى اعلان برشلونة الى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار علـــى الصعيد الإقليمى ، اضافـــة الى تدشين نظـــم

---

(١) عبد الملك عوده (دكتور) : مفاهيم التعاون والشراكة فى افريقيا ، الاهرام الاقتصادى ، العدد (١٥٦٦-١٩٩٩/١١/١١) ، القاهرة .

سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والتعددية ، ومن ثم فإنها تعمل على خلق بيئة مواتية لإزدهار النشاط الاقتصادى ، وتحفيز المبادرات الفردية فى اطار التحول الى القطاع الخاص ، ومن ثم فإن هذا الأمر يخرج عن الإطار التقليدى لإتفاقيات المرحلة الأولى التى عكست الأحوال التى كانت سائدة فى هذا الوقت ، والتى ارتكزت فى صياغة اهدافها على دعائم أساسية تضع فى اعتبارها أن العلاقة المصاغة بين الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط أو العلاقة الأورومتوسطية قائمة بين دول متقدمة ودول أقل نمواً ومن ثم صيغت صور الارتباط بموجب المادة (٣١٠) من معاهدة روما (٢٣٨سابقاً) على اساس مبدأ المعاملة التفضيلية ، ومساعدة هذه الدول فى مواجهة مصاعب السبعينات الاقتصادية وما تبعها من مديونيات ضخمة فى الثمانينات ، وتعديلات هيكلية فى الثمانينات صاحبت سياسات الاصلاح الاقتصادى ومن اللافت للنظر ان هذه الاتفاقيات قد تفادت الاشارة الصريحة الى القضايا السياسية أو الاجتماعية ، كما لم تتضمن محتوياتها معالجة الأمور الثقافية ، ولم تمثل الهجرة فى ذلك الوقت هاجساً للدول الأوروبية مثلما هو حادث فى اتفاقيات المشاركة .

واستخدمت كافة اتفاقيات الارتباط فى ذلك الوقت (١) عبارات مماثلة وكانت الاهداف متماثلة مع اختلافات طفيفة فى بعض الاتفاقيات حيث تبلور الهدف الاساسى فى اقامة نوع من التعاون الشامل بين الاطراف المتعاقدة والمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يساعد على تقوية العلاقات الأورو متوسطية ، وسيجرى لهذه الغاية تبنى وتطبيق اجراءات وبنود فى حقول التعاون الاقتصادى والفنى والمالى والتجارى مع الأخذ فى الحسبان مستويات التنمية للأطراف المتعاقدة وضرورة تأمين توازن أفضل فى تجاراتها مع الأخذ بعيد الاعتبار معدل نمو التجارة بين الطرفين ، وتحسين شروط دخول منتجات الدول المتوسطية الى سوق المجموعة من خلال مجموعة من الاجراءات تتعلق بالتخفيض الجمركى والحصص التعريفية والفترات الزمنية سواء ما يتعلق منها بالسلع الصناعية او المنتجات الزراعية .

---

(١) وقعت المجموعة اول اتفاق تجارى لها فى ١٩٦٣/١٠/١٤ مع ايران ، ووقعت اتفاقية مع اسرائيل فى ١٩٦٤/٦/٤ ، ومع لبنان فى ٥/٢١/ ١٩٦٥ ، وعقدت اتفاقية تجارة مع اسرائيل فى ١٩٧٠/١٠/١ على اساس الأفضلية ، ووضعت حيز التنفيذ اتفاقية ارتباط مع اليونان فى ١١/١/ ١٩٦٢ ، كما اصبحت نافذة المفعول فى ١٩٧٠/١٠/١ اتفاقية حول التجارة والأمور المتصلة بها مع اسبانيا ، ووقعت اتفاقية أكثر تواضعا مع تركيا فى ١٩٦٤/١٢/١ ، بينما دخلت اتفاقية مع مالطا لاقامة اتحاد جمركى على مرحلتين كل منهما خمس سنوات حيز التنفيذ فى ٧٤/٤/١ ووضعت حيز التنفيذ اتفاقيتا ارتباط مع تونس والمغرب فى ٦٩/٩/١ لفترة خمس سنوات ، وعقد اتفاقية أفضلية تجارية مع مصر فى ١٩٧٢/١٢/١٨ ، تلتها اتفاقية تعاون شامل فى ١٩٧٧/١/١٨ ؛ وعقدت فى الواقع اتفاقيات ارتباط فى عام ١٩٧٦ مع دول المغرب الثلاثة ، وفى عام ١٩٧٧ مع بلدان المشرق العربى مصر والأردن ولبنان وسوريا ..

وتختلف اتفاقيات الجيل الجديد والمرتكزة على المشاركة عن الاتفاقيات التجارية التفضيلية وكذلك اتفاقات التعاون الشامل ، حيث تتطلب المشاركة فى جانبها السياسى والأمنى الذى لم يكن له نظير فى الاتفاقات السابقة ، الالتزام بأمور أساسية تتمثل فى :

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة ، والبيان الدولى لحقوق الانسان .
- تنمية دولة القانون والديمقراطية .
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأخرى ومكافحة كافة مظاهر التعصب .
- احترام المساواة فى الحقوق بين الشعوب وحقهم فى تقرير المصير.
- تسوية المنازعات بالطرق السلمية .
- توطيد التعاون من اجل الوقاية من الأرهاب ، ومكافحته .
- تشجيع وضمان الأمن الأقليمى بين الأطراف .

٢-٢ : المشاركة الإقتصادية والمالية

تمثل الجوانب الاقتصادية والمالية العناصر الاساسية فى اتفاقيات المشاركة لكل من الطرفين حيث تحقق اهداف الشمال فى الأستقرار والجنوب فى التنمية وقد أكد بيان برشلونة على ان جوهر المشاركة الاقتصادية والمالية يرتكز على النمو الاقتصادى والإجتماعى الدائم والمتوازن ، والذى يؤدى الى خلق منطقة ازدهار مشتركة وفى هذا الاطار حدد البيان الاهداف بعيدة المدى التالية :-

أ- تسريع عملية النمو الاقتصادى والإجتماعى المستديم .

ب-تحسين ظروف الحياة للسكان ، ورفع مستوى التشغيل ، وتخفيف فوارق النمو فى المنطقة الأوروبية – المتوسطية .

ج-تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

ومن اجل تحقيق هذه الإهداف ترتكز المشاركة الاقتصادية والمالية على مايلى :

٢-٢-١ الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة :

ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوروبية – متوسطية ، واتفاقات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبى اعتباراً من عام ٢٠١٠ م .

٢-٢-٢ : تنمية التعاون والتبادل الاقتصادى

وفـى هـذا الصـدد أكـد المشاركون على وجوب دعم النمو الاقتصادى بالمدخرات المحلية ، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة .

هذا الى جانب تشجيع الأطراف المشاركة فى المشروعات المختلفة على عقد اتفاقات فـيما بيـنهم ودعـم هذا التعاون ، والتحديث الصناعى وتوفير مناخ واطار قانونى مواتيين للظـروف المحلية والاقليمية والعالمية وتبنى برنامج دعم تقنى للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط

٢-٢-٣ : التعاون المالى :

يعتبـر احـد الإركان الاساسية فى اتفاقيات المشاركة القائمة على الاتفاق التجارى والـتعاون الفنى والمالى بهدف تضييق الفجوة الانمائية بين الطرفين بما يؤدى الى معالجة الاخـتلالات الهيكلـية فـى اقتصادياتها ، وتنمية صادراتها والمواصفات المطلوبة للمستهلك الأوروبـى ، ومـن ثـم فـان المعونه الماليه ،وتعبئه القدرات الاقتصاديه الداخليه من اهم مرتكـزات المشاركه الاوربيه المتوسطيه، لذا قد رصدت القمه الاوربيه فى مدينه كان مبلغ ٤٦٨٥مليـون ايكـو لهـذه المعـونه[1] بالاضـافه الى المنح و القروض التى قدمها البنك الاوروبى للاستثمار .

٢-٣ : المشاركه فى المجالات الاجتماعيه والثقافيه والانسانية :

يعتبر هذا العنصر من العناصر التى شملتها المفاوضات للمرة الأولى وأدرجت ضمن بـنود الاتفاقية نتيجة للهواجس التى افرزتها الهجرة المتزايدة من الجنوب للشمال ، وتزايد معـدلات الجـريمة ومظاهـر الفساد وانتشار المخدرات ، ونمو ظاهرة الأرهاب التى واكبت تطبيق اتفاقيات المشاركة مع دول جنوب وشرق المتوسط .

ومـن ثـم فقد ارتكز هذا الجانب من المشاركة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع الـتفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية ، ومن ثم فإن الأطراف المشاركة أكدت على ضرورة الإهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب ، والمشاركة فى التدابير الصحية والمعيشية

---

1 البـنك الاهلـى المصـرى ، دور الحكومـات ورجـال الاعمال فى اتفاقيـة المشاركـة الاوروبيـة المتوسطـة ، النشـرة الاقتصاديـة (العـدد الرابع – مجلد ٤٩) القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١١ – ٢٤ .

للسكان ، ودعم المؤسسات الديمقراطية ، والتعاون الوثيق فى مجالات التصدى للهجرة غير الشرعية ، ومكافحة المخدرات ، وظاهرة الإجرام الدولى والفساد ومختلف مظاهر العنصرية

٣-الملامح الأساسية لقواعد وأسس الاتفاقيات الموقعة فى اطار المشاركة :

فـى اطـار اتفاقيات المشاركة الموقعة بين الاتحاد الأوروبى من ناحية ودول جنوب وشـرق البحـر المتوسط من الناحية الأخرى ، ومن خلال السياسة المتوسطية التى افرزها مؤتمـر برشلونة ، تبلورت الملامح المميزة لأستراتيجية المشاركة والتى برزت للسطح من خـلال جولات التفاوض مع الدول الموقعة للإتفاقيات وكانت مسار للحوار والجدل والاختلاف والاتفـاق ومحـاولات كل طرف تقليص السلبيات وتعظيم الفوائد الأمر الذى أدى الى طول دورات الـتفاوض وامـتدادها فـى العديـد من اتفاقيات المشاركة ولم يكن ذلك الا لمحاولة الاتفـاق أو التوفـيق بين الأطراف فى القضايا الخلافية التى ضمت كل من قواعد المنشأ ، ومـبدأ التدفقات التقليدية للتجارة ، ودخول سلع جديدة الى قائمة الصادرات خاصة ما ينتمى منها الى السلع الزراعية بالأضافة الى العديد من الأسس والقواعد التى ترتبط بتنظيم الاتحاد الأوروبـى ، وتـتعارض مـع اتجاهـات دول جنوب المتوسط أو مع قواعد منظمة التجارة العالمـية ، او مع العلاقات التجارية لدول المتوسط وسوف يتناول الجزء الثانى أهم القواعد والأسس التى أفرزتها المفاوضات .

٣-١ قواعد المنشأ RuLES of origin

ينصـرف مفهـوم قـواعد المنشأ الى المعايير التى يتم بها قياس درجة التحويل أو التغييـر التى أدخلت على المكون أو المنتج ، والتى يتم تطبيقها أما منفردة أو مجمعة على أسـاس قـواعد ثابتة تتضمن الحصول على المنتج أو بعض مكوناته من دولة المنشأ ، أو تغييـر البـند الجمركى ، او اجراء عملية تصنيعية محددة تؤدى الى زيادة القيمة المضافة المحلـية عـن نسبة معينة من القيمة الإجمالية النهائية ، وأخيراً زيادة قيمة المواد المحلية المستخدمة فى التصنيع عن نسب معينة [1] .

ومـن ثـم تمثل قواعد المنشأ أحد المحاور الأساسية للاتفاقيات المؤثرة فى معدلات الاسـتثمار ، حيث تعكس قواعد المنشأ جنسية المنتج بحيث يكون محتوياً على حد أدنى من المكون المحلى ، أو أن المدخلات الأجنبية قد خضعت الـى عمليـات تصنيعية تقـاس أمـا

(١) ابراهيم فوزي (دكتور) ، فؤاد ابو زغلة وآخرون ، المشاركة مع اوروبا (الندوة الاولى)، الاهـرام الاقتصـادي ، العـدد ١٣٩٨ ، القاهرة ١٩٩٥/١٠/٢٣ ، ص ص ٢١ ــ ٢٧ .

بالقيمة المضافة المحلية أو انتقال المنتج من بند تعريفة جمركية الى بند آخر أى أن قواعد المنشأ ترتكز على ثلاثة معايير رئيسية ينصرف أولها للمنتجات التى يتم الحصول عليها كاملة من الدولة المصدرة (اى لا يدخل فيها مكون أجنبى) مثل الحيوانات الحية والمحاصيل الزراعية ومنها تعتبر شروط المنشأ متوافرة ، وتدخل أسواق دول الاتحاد وفقاً لما هو متفق عليه بالنسبة للتخفيض الجمركى أو الحصص التعريفية ، أو الفترات الزمنية المسموح خلالها بالتصدير .

أما بالنسبة للسلع الصناعية فتوضع قواعد المنشأ على اساس تحديد قيمة مضافة معينة لكل منتج بحيث يقع المنتج النهائى تحت تصنيف جمركى يختلف عن المواد الوسيطة الداخلة فى انتاج السلعة .

وتختلف المعاملة بالنسبة للمنتجات الزراعية المصنعة والتى يدخل فيها مكون أو أكثر من السكر أو الحبوب أو الألبان ومنتجاتها وفقا لما هو معمول به بين دول الاتحاد ، والذى يرتكز على فرض ضريبة ثابتة على المكون الزراعى فى المنتجات الزراعية الصناعية ليعادل أسعار المدخلات الزراعية المصرية بمثيلاتها الأوربية عندما تستخدم فى التصنيع الزراعى (١) واحتلت هذه القضية قائمة القضايا الخلافية اثناء دورات التفاوض حيث يرى الجانب المصرى معاملة المنتجات الزراعية الصناعية معاملة السلع الصناعية اى تدخل الاتحاد الأوروبى بدون جمارك وان تحدد فقط الحصص الكمية للسلع الحساسة داخل أسواق دول الإتحاد .

وحيث أن قواعد المنشأ تسرى على المنتجات والخدمات بين دول اتفاقيات المشاركة فسوف يتيح ذلك للمنتجين الحصول على مدخلات منتجاتهم من أسواق دول المشاركة ، وعدم الحصول عليها بأسعار اقل من الدول المنافسة الأمر الذى سيؤدى الى تقليص فرص الاختيار أمام المنتجين على الأسس الاقتصادية السليمة من ناحية ، ويحد من التطور التكنولوجى والقدرة التنافسية للمنتجين فى دول المشاركة من الناحية الأخرى ، الا ان الاثر

---

(١) قضايا خلية (الشراكة مع اوروبا – رحلة الوعود والشكوك) – الانترنت

http : lwww- gn 4me –comleconom .. print –pag – jsp ? art id = 4 4 4 & page –no 31 & cate gory –id

السلبى لهذا الوضع سوف يقل كثيراً بتطبيق قواعد المنشأ التراكمية لدول المشاركة الأورو متوسطية .

٣-٢ قواعد المنشأ التراكمية :

يشير مفهوم قواعد المنشأ التراكمية الى انتساب مكونات المنتج الى اكثر من دولة واحدة سواء انصرف ذلك الى المواد الخام او المواد الوسيطة الداخلة فى تكوين السلعة [١] ، ويتأتى ذلك فى حالة دخول اكثر من طرف فى تكوين منطقة للتجارة الحرة ومن ثم يمكن تطبيق قواعد المنشأ بطريقة تراكمية فى حالة اشتراك اكثر من دولة فى انتاج السلعة وتشجيعاً من واضعى قواعد اتفاقية المشاركة مع الدول المتوسطية على قيام مناطق للتجارة الحرة فيما بينهم فقد أقروا مبدأ تطبيق قواعد المنشأ بطريقة تراكمية فى اتفاقيات المشاركة الموقعة مع كل من تونس والمغرب واسرائيل الأمر الذى سيؤدى الى تحقيق مكاسب اقتصادية عديدة لتطبيق قواعد المنشأ التراكمية من ناحية ، وتشجيع الدول التى ابرمت اتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى ان تنشىء فيما بينها مناطق للتجارة الحرة من الناحية الأخرى ، خاصة تلك الدول التى تتكامل اقتصادياتها من خلال علاقتها التجارية ووشائجها التاريخية وثقافتها المتقاربة .

ورغم ان تطبيق قواعد المنشأ التراكمية يؤدى الى توسيع نطاق مصادر الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة لكل بلد ، وتحسين الفرص امام المنتجين للتوسع فى نشاطهم وتحسين جودته ورفع كفاءته وتحقيق مزايا وفورات النطاق الا ان ذلك سيؤدى الى تركيز الحصول على المكونات الأساسية للسلع من المواد الخام والسلع الوسيطة على دول الاتحاد من ناحية ودول جنوب المتوسط من الناحية الأخرى ، دون النظر الى الأسس الاقتصادية التى يقوم عليها توجيه الموارد فى اطار المنافسة العالمية واقتصار ذلك على دول مناطق التجارة الحرة المتوسطية .إلا ان التنوع الشديد بين اقتصاديات الدول المتوسطية خاصة الجانب الأوروبى ، والتطور التكنولوجى ، والتقنية المتقدمة والمزايا النسبية والتنافسية سوف تقلل من المخاوف فى هذا الجانب .

٣-٣ أوجه الأختلاف فى قواعد المنشأ بين منظمة التجارة والمشاركة الأوروبية :

تختلف قواعد المنشأة فى منطقة التجارة العالمية عنها فى اتفاقيات المشاركة الأوروبية حيث أوصت منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بقواعد المنشأ بتطبيق معيار

(١)وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية القاهرة ، يوليو ٢٠٠٠.

يتعلق بالبعد الأدنى للقيمة المعلية المضافة بينما استند الجانب الا يبي خلال اعداده لأتفاقيات المشاركة مع دول جنوب المتوسط على معيار سلبى حيث يضع حد اقصى لقيمة المكونات التى تنتمى لمنشأ خارجى بما يضمن حماية السوق الأوروبية من الواردات الخارجية مع اغفال معطيات اوضاع دول المشاركة ، وخصائص الحماية ، ومبدأ تبادلية المعاملة التى كفلتها منظمة التجارة العالمية .

٢-٣ <u>التدفقات التقليدية للتجارة</u> :

من الأطروحات المبتكرة التى احتلت مكانتها كأساس من اسس اتفاقيات المشاركة الأورومتوسطية ظهر مبدأ التدفقات التقليدية للتجارة وان كانت بدايته وفقا لطبيعة الأمور قد إرتبطت باتفاق المشاركة مع تونس واعتمد بعد ذلك كمبدأ أساسى فى اتفاقيتى المغرب واسرائيل الا أن هذه الدول لم تجنى من تطبيق هذا المبدأ سوى ثمار الجانب الايجابى ولم تظهر آثار الجوانب السلبية ألا فى مفاوضات المشاركة مع مصر وليس ذلك لقصور فى اهلية مصر او تحيزا لدولة دون الأخرى ، بيد ان مفهوم المبدأ قد افرز هذه الافرازات الايجابية والسلبية ، حيث ينصرف مفهوم المبدأ وفقا للأسس التى وضعتها لجنة التفاوض الأوروبية الى الربط بين دخول صادرات أى دولة من دول اتفاقيات المشاركة قبل التفاوض، وبعد التفاوض الى اسواق دول الإتحاد أى فى حدود الحصة التى كانت تصدرها الدول خلال اتفاقها السابق مع دول الاتحاد ، ويعنى ذلك أن اى دولة من دول المشاركة تريد زيادة حجم صادراتها الى دول الإتحاد الأوروبى فلا بد ان تنطلق هذه الزيادة من متوسط حجم تجارتها خلال الثلاث أو الخمس سنوات الأخيرة قبل التفاوض مع زيادتها بنسبة ٣% سنويا ، وسوف يقودنا ذلك بطبيعة الحال الى فترة ما قبل التفاوض لتحديد متوسط حجم تجارة مصر مع دول الإتحاد من خلال اتفاق التعاون الشامل الذى يجسد العلاقة بين الطرفين زهاء ثمانية عشر عاما بداية من عام ١٩٧٧ ونهاية لعام ١٩٩٥ ، ومن ثم فسوف يعتمد مبدأ التدفقات التقليدية للتجارة على متوسط حجم تجارة مصر خلال الفترة من ٩٠ الى ١٩٩٥ .

ولما كانت تجارة مصر فى هذه الفترة تميل فى توزيعها الجغرافى بأهمية نسبية مرتفعة الى دول المعسكر الشرقى خاصة الإتحاد السوفيتى كشراء اساسيين فى تجارة مصر الخارجية بالإضافة الى دول تكتل النافتا والأسيان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد انعكس ذلك سلبا على الأهمية النسبية لحجم تجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبى خاصة وان اتفاق التعاون الشامل قد افرز العديد من العقبات والعراقيل سواء

بالنسبة لكميات الحصص التعريفية ، او الفترات التصديرية ، او التخفيض الجمركى والتى ارتبط الحصول عليها بما تضمنته من مميزات بالنظم واللوائح والقوانين والسياسات التى تضمنتها اتفاقية روما وبما لا يتعارض مع مصالح دول الاتحاد وبما يتمشى مع بنود اتفاق التعاون الشامل .

مما افرغ هذه المميزات ان وجدت من مضمونها ، ولم يثمر ذلك مع بعض السياسات التى طبقتها مصر فى هذه الفترة خاصة فى مجال الأمن الغذائى سوى فى اتجاه الصادرات الى الاتحاد الأوروبى للإنخفاض والتذبذب وعدم الثبات بالاضافة الى عدم قدرتها على الوفاء بالكميات التعريفية والحصص المعفاة الا لبعض الصادرات التى تقع البواخر على قمتها خاصة الى سوق المملكة المتحدة البريطانية .

وكان انعكاس ذلك واضحا عند تطبيق مبدأ التدفقات التقليدية للتجارة على الصادرات المصرية خلال جولات التفاوض الأمر الذى أدى لتصادم المفاوضين من الطرفين لمحاولة كل منهما تعظيم مكاسبة وتقليص خسائره من خلال هذا المبدأ الذى جاء تطبيقه فى غير صالح مصر بخلاف تطبيقه مع كل من تونس والمغرب واسرائيل حيث بلغت تدفقاتهما التقليدية للتجارة ما يغط تجارتها مع دول الإتحاد وذلك فيما يتعلق بالحصص التعريفية ومن ثم فقد طبق عليها مبدأ التدفقات التقليدية بحيث تصدر نفس الكمية التى كانت تصدرها قبل التفاوض بالأضافة الى زيادة ٣% سنويا بالنسبة للكميات المصدرة – وكان لتطبيق هذا المبدأ على دول اتفاقيات المشاركة آثاره الإيجابية على البعض والآثار السلبية على البعض الأخر ، الأمر الذى أدى الى تباين النتائج التى أفرزها تطبيق هذا المبدأ ، فعلى حين بلغت التدفقات التقليدية لصادرات اسرائيل من البرتقال فى متوسط الفترة التى سبقت بداية التفاوض نحو ٧٣ ألف طن لم يتعد ذلك بالنسبة لمصر عن ٧ آلاف طن رغم حجم الانتاج المصرى مقارنا بالانتاج الاسرائيلى من البرتقال ، ومن ثم فقد جاء تطبيق هذا المبدأ نعمة على بعض دول الإتفاقيات ونقمة على البعض الآخر .

٣-٣ الصادرات الجديدة (الحصص التجريبية)

اذا كان مبدأ التدفقات التقليدية للصادرات يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحديد حصص الصادرات الداخلة لأسواق دول الإتحاد الأوروبى من قائمة الصادرات التقليدية للدول المصدرة التى ترتبط بالسوق بصورة من الصور المتعددة للإرتباط ، إلا إن ذلك ينتفى بالنسبة للصادرات الجديدة التى تطلب الدول المصدرة أدخالها ضمن قائمة صادراتها لأول

مرة ، ومن ثم فلن تخضع لمبدأ التفاقات التقليدية سلعة اى دولة لم تشملها قائمة صادراتها قبل بدأ مفاوضات المشاركة .

وقد طفا الى السطح الحديث عن الصادرات الجديدة مع تطبيق دول المشاركة لسياسة الأصلاح الاقتصادى والتى أفرزت العديد من النتائج الايجابية والسلبية منها تغيير التركيب المحصولى وفقا للأستخدام الاقتصادى الأمثل للموارد المتاحة والكامنة الأمر الذى أدى الى تغيير قوائم الصادرات فى دول جنوب المتوسط والتفاوض مع دول الإتحاد لتصديرها وقد تحوطت لجنة التفاوض الأوروبية لتحديد حصص مثل هذه الصادرات عن طريق ما عرف بأسم الحصص التجريبية او الصادرات الجديدة والتى عادة ما تبدأ بنحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ طن وفى أقصى الأحوال قد تصل الى ٥٠٠ طن[١] .

ورغم إتساق وتشابه البدايات فقد تباينت واختلفت النهايات خلال التفاوض مع دول المشاركة جنوب المتوسط فيما تتعلق بالحصص التجريبية وإن كان تعاظم النتائج يميل بشدة الى جانب الاتفاقية الإسرائلية وبنسبة اقل الى الاتفاقتين المغربية والتونسية ، فإن الأمر بات مختلفاً مع اتفاقية المشاركة المصرية ولايمكن ان نرجع السبب فى ذلك كلية الى المطالب المصرية فيما يتعلق بالحصص التجريبية وانما تتحمل السياسة الزراعية المشتركة ، والقواعد المنظمة للصادرات الزراعية الجانب الأعظم من اسباب النتائج التى افرزتها مفاوضات المشاركة مع مصر .

حيث حصلت مصر من خلال مفاوضات الحصص التجريبية لصادرات الزهور على تصدير نحو ٣آلاف طن من الزهور ، منهم الف طن من زهور المناطق الحارة (مثل عصفور الجنة) وهو اقصى ما حصلت عليه مصر من خلال مفاوضات مضنية حيث لم تكن صادرات الزهور من الصادرات التقليدية لمصر ، ولم تسمح لجنة التفاوض خلال الجولات التفاوضية التى بدأت عام ١٩٩٥ عن زيادتها عن ١٥٠٠ طن الا اذا تضمنت زهور المناطق الحارة ، وترجع الصعوبة فى زيادة الحصص التجريبية الى وجود العديد من الصعاب التى يواجهها الملف الزراعى فى اتفاقيات المشاركة سواء كان مردود ذلك الى السياسة الزراعية التى تطبقها دول الاتحاد من ناحية أو التخوف من ان تصبح القواعد والأسس التى تطبقها لجنةالتفاوض مع اولى الدول تطبيقاً لأتفاقيات المشاركة سابقة ترتكز عليها الدول اللاحقة ، بالاضافة الى المعارضة التى تبديها بعض دول الإتحاد فى مواجهة منح تسهيلات اضافية ،

---

(١) البنك الاهلي المصري ، اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية .. والجدل حول الملف الزراعي، النشرة الاقتصادية (العدد الثاني ، المجلد الخمسون) ، القاهرة ، ١٩٩٧.

لصادرات بعينها كما هو الحال فى معارضة فرنسا والمانيا لصادرات البطاطس ، ومعارضة اسبانيا والبرتغال لصادرات البرتقال ، والمانيا وهولندا لصادرات الزهور (١) ، بالاضافة لما سبق تبرز تشريعات الإتحاد بخصوص التفاوض كأحدى العقبات امام إتمام اتفاقيات المشاركة بسهولة ويسر ، نظرا لمحدودية التفويض والصلاحيات الممنوحة للمفاوض والذى تحد من قدرته على الأخذ بمعايير جديدة أثناء التفاوض وينعكس ذلك بالضرورة على تحديد الحصص التجريبية خلال جولات التفاوض لتوقيع اتفاقيات المشاركة مع الدول المتوسطية بالنسبة للصادرات التى تدخل سوق دول الإتحاد لأول مرة .

٤- *أهم ترتيبات الاتحاد الأوروبى المؤثرة على التجارة فى المنتجات الزراعية*

تتمثل ترتيبات الأتحاد الأوروبى المؤثرة على التجارة فى المنتجات الزراعية فى السياسات والتشريعات والاجراءات التى يطبقها على دول اتفاقيات المشاركة المتوسطية والتى تدور اساسا فى فلك السياسة الزراعية المشتركة التى تهدف الى تلبية احتياجات دول المجموعة فى المجال الزراعى ومن ثم فالأقتراب من هذه السياسة يعنى الاقتراب من الدعم والاسعار المرجعية وأسعار الحدود والأسعار الاسترشادية وأسعار التدخل بالأضافة الى الاقتراب من الرسوم الجمركية بكل أنواعها سواء كانت قيمية أو نوعية ، ويعنى ذلك فى نهاية الأمر الاقتراب من كل دول الإتحاد بصفة عامة والمصالح الزراعية بصفة خاصة وأمر هذا شانه قد جعل المفاوضين فى اتفاقيات المشاركة يقتربون من الملفات الزراعية بحيطة وحذر والا كان الاصطدام مع اى دولة من دول الاتحاد ، ومن ثم فقد صيغت كل الترتيبات لتضع سياجا واقيا حول دول الإتحاد ، بحيث تنساب السلع والخدمات بين دول الإتحاد بحرية تامة ، مع وضع العراقيل والعقبات أمام انسياب السلع من خارج الإتحاد الا فى الحدود المسموح بها سواء من ناحية الحصص التعريفية ، او الفترات الزمنية ، ونسبة التخفيض الجمركى ، بما لايسمح الا بدخول هذه السلع فى الفترات التى ينخفض فيها العرض ولا تتعارض مع انتاج دول الإتحاد ، وان كانت بنود الاتفاقيات قد تكفلت بتنظيم الصادرات والواردات وفقا لمتطلبات الطرفين ، الا ان التأثير غير المباشر يرتبط بالحواجز غير الجمركية التى تفقد الامتيازات المتحصل عليها من الاتفاقيات لكثير من مضمونها ، وقد تبلورت الترتيبات فى الجوانب والمكونات التالية :

---

(١) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الندوة القومية حول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبى على مسارات التنمية الزراعية العربية – الجزائر ٢٧-١٩٩٩/١١/٢٩ ، الخرطوم ، نوفمبر ١٩٩٩ – ص ٣٤٥

٤-١ تشريعات الصحة النباتية :

ترتبط هذه التشريعات بعام ١٩٨٧ حيث تسمح ترتيبات هذا العام بتطبيق اجـــراءات تراعى الظروف الوطنية حيث منع استيراد الحمضيات لكل من اسبانيا وايطاليا واليونان كمـا فرضت بعض القيود على استيراد بعض انواع الفاكهة لكل من ايطاليا واليونان وهناك اتجـاه لوضع تشريع يتم بموجبه فحص كل محصول من خلال اتفاقية مستقلة مع كـــل دولـــة مـــن الدول خارج الإتحاد ، اما فى البلد المصدر أو فى ميناء الدخول بحيث يمنح المحصول اذنـــا بالتدوال فى منطقة واحدة او منطقتين (الشمالية او الجنوبية) ويمكن ان يمنع من التـــداول فى منطقة انتاجية داخل دول الاتحاد .

واضح هذا شانه سوف يترتب عليه الحد الادنى من الايجابيات ممثلا فى الاستفادة من مميزات الأذن الواحد بينما تتكاثر سلبياته حيث ان قرار المنع لتداول محصول معين فى بلـــد ما قد يمتد ليشمل كامل المنطقة سواء كانت الشمالية أو الجنوبية ، كما ان شروط المنطقـــة الجنوبية قد تمنع بعض دول الشمال الأفريقى من التوسع فـــى صادراتـــها الـــى المنطقـــة الجنوبية نتيجة لقيام السوق الموحدة .

٤-٢ الآثار المتبقية للمبيدات Resticides Reseduals

من القواعد المعمول بها داخل دول الاتحاد بصورة منفردة تحديد النســـب القصـــوى المسموح بها للمبيدات داخل المحتوى العصـــيرى، وعـــادة مـــا تحـــدد دول الاتحـــاد هـــذه المستويات لمعاملات ما قبل وما بعد الحصاد وتتفوق معاملات ما قبل الحصاد نتيجة لـــتراكم الخبرات والمعلومات لتقدم البحوث فى هذا الجانب حيث توجد قائمة بأكثر من الف نوع مـــن المعاملات المتعلقة بالمبيدات (١) .

ومن خلال التنسيق للوصول الى اتفاقية تحدد النسب العضوية للمبيدات ثـــم تحديـــد ثلاثين معاملة هى الأكثر استخداما بين دول الإتحاد ، وتبعها قائمـــة اخـــرى فـــى محاولـــة للوصول الى اتفاقية بهذا الشأن على مستوى الإتحاد بدلا من احتفاظ كل دولـــة بإجراءتـــها الوطنية ، الأمر الذى يمثل صعوبة بالنسبة للدول خارج الإتحاد حيث انه من الأفضل التعـــامل مع الاتحاد كمجموعة بدلا من التعامل مع متطلبات مقبولة من دولة عضو وغير مقبولة مـــن أخرى .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تقويم اثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية ، مرجع سبق ذكره .

٤-٣ معايير الجودة Quality standards

ينصرف مفهوم الجودة الى النوعية والحجم والشكل واللون ومكونات المحتوى العصيرى والتعبئة وملحقاتها المطلوبة لوصول السلعة الى المستهلك النهائى فى الصورة المرغوبة وبالسعر الملائم والمكان المناسب ، وتطبق معايير الجودة على عدد من المنتجات الزراعية حيث تشمل هذه المعايير أربع درجات هى فائقة الجودة ، الدرجة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، وتحتاج منتجات الدرجة الثالثة الى قرار خاص لتسويقها ، ولا تطبق هذه المعايير على كل المحاصيل ، وعادة ما يقع فرص المعايير على الدول الاعضاء حيث تتسم بسهولة التطبيق بين دول الإتحاد ، بينما تطبق بصرامة أكبر على الواردات من الدول خارج الاتحاد .

٤-٤ رسوم الاستيراد :

إتخذ الإتحاد الأوروبى من الإتحاد الجمركى بدايته التكاملية ومن ثم فقد اضحت التعريفة الجمركية الموحدة هى السياج الواقى الذى فرضه الإتحاد الأوروبى امام الواردات من الدول خارج الإتحاد ، حيث تفرض هذه التعريفة على المحاصيل الزراعية كافة ، بينما تتراوح نسبتها على محاصيل الخضر والفاكهة بين (صفر - ٢٥%) ، كما يطبق الاتحاد بالإضافة للتعريفة جدول موسمى للرسوم يسمح بارتفاعها خلال فترة زيادة العرض داخل دول الأتحاد لإرتباط ذلك بالمواسم الانتاجية لدول الاتحاد كما يسمح بتخفيضها أوالأعفاء منها طبقا للاتفاقيات الموقعة مع الدول خارج الإتحاد الأوروبى ، وتسبب النسب الموسمية مع مثيلاتها المطبقة ضمن أسعار الحدود (المرجعية) مشاكل للموردين حيث يؤدى تأخر وصول الشحنات الى السوق لأيام قليلة الى ارتفاع معايير الحماية ، اما التعريفة الأكثر أهمية فهى المطبقة على دول البحر المتوسط ، ودول أفريقيا ، والكاريبى ، والباسفيك (ACP) وتتضمن معالمها ما يلى :

- التعريفة الجمركية الموحدة (CCT) وتطبق على الواردات التى لا تتمتع بأى امتيازات تعريفية .
- التعريفة المعتمدة والتى تم تحديدها فى اتفاقية الجات وتطبق على بعض المحاصيل المستوردة من الدول الموقعة على الإتفاقية والتى لم تمنح أى امتيازات .
- التعريفة الجمركية المخفضة الممنوحة لدول جنوب المتوسط ودول (ACP) والتى تتحدد بنسب معينة ، لحصة تعريفية محدودة ، خلال فترة زمنية معلومة

والتى تختلف من دولة لأخرى حسب بنود الاتفاقيات الموقعة مع كل دولة ، ولاتطبق نسب التخفيض بدون ضوابط بل هناك من العقبات ما يكاد يفرغها من محتواها حيث تتحدد نسبة التخفيض وفقا للأسعار المرجعية أو الأسعار الحدود وكذلك الاسعار العالمية بحيث تدخل السلعة الى اسواق دول الاتحاد بأسعار مساوية لانتاج دول الإتحاد ان لم يكن أكثر وهناك العديد من الآليات التى تستخدم لذلك بالأضافة للأسعار المرجعية فهناك الكميات المرجعية ، وتعليق السلعة عن طريق اللجنة اذا سببت الواردات تغيرات غير مرغوبة داخل اسواق دول الاتحاد

٤-٥ سياسة الخضر والفاكهة فى دول الإتحاد :

أدت الخصائص التى تميز الخضر والفاكهة من حيث قابليتها للتلف وموسمية الإنتاج الى التعامل معها بأسلوب يختلف عن الحاصلات الزراعية الأخرى ، خاصة فيما يتعلق بسياسات التدخل التى تترك للمنتجين حرية التدخل لسحب الانتاج عن طريق التعريفة الجمركية والأسعار المرجعية بدلا من فرض رسوم الاستيراد (١) وتقوم آلية هذا النظام على اساس الحيلولة دون هبوط الأسعار الى مستويات متدنية فى السوق المحلى ، او بتعويض المنتجين الذين يقومون بسحب الأنتاج واتلافه ، واستخدم الاتحاد مؤخرا مستويات انتاج يبدأ عندها ضمان الأسعار لبعض المحاصيل ، والتى تؤدى الى خفض الدعم للأسعار عند تجاوز الأنتاج هذه المستويات .

ويحكم قانون سوق الخضر والفاكهة قانون المجلس رقم (١١٨) الذى عدل للمرة الأولى ١٩٨٣ قبل مفاوضات إنضمام اسبانيا والبرتغال للإتحاد الأوروبى ، وتتعلق التعديلات بتنظيمات المنتجين ، والاسعار المرجعية ولا يشمل التنظيم العام لسوق الخضر والفاكهة المحاصيل التى تنتج على نطاق واسع كالبطاطس ، والموز ، وزيتون المائدة .

٤-٦ الأسعار المرجعية وأسعار الحدود Reference Prices

يضع المجلس القواعد الأساسية لنظام الأسعار المرجعية الذى يغطى معظم الواردات من الخضر والفاكهة الطازجة ، بينما تقوم المفوضية بالتنفيذ ، وكذلك تحديد المنتجات الخاضعة للتنظيم بالإضافة الى اسعار الحدود .

---

١) دراسة تقوم أثر إتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية ، مرجع سبق ذكره

وتحدد الأسعار المرجعية سنويا إستنادا لأسعار المنتجين بالأضافة الى هامش ربـــح لتغطية تكاليف النقل من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك ، وتتغير بتغير تكاليف الإنتـــاج وقد ادى وجود حد ادنى للأسعار المرجعية الى ثبات الكثير من الأســـعار المرجعيـــة علـــى مستوى اعلى من مستوى محدد لعدة سنوات .

كما تتأثر الأسعار المرجعية بالتغيرات الموسمية حيث تكون عن أدنى مستوى لـــها خلال فترة ذروة الانتاج ، واعلى مستوى فى بداية الأنتاج وذلك لتوفـــير الحمايـــة اللازمـــة للمنتجين داخل الإتحاد الأوروبى .

وإمعانا فى الحماية يقوم الإتحاد وبفرض رسم تعويض * عند هبوط أسعار الجملـــة بعد خصم الرسوم الجمركية الى أقل من الأسعار المرجعية (١) لمدة يومين أو ثلاثـــة ، بمـــا يعادل الفرق بين السعر المرجعى وسعر الجملة الأدنى (٢) ومن ثم فإن المميزات التى تحصـل عليها دول العالم المرتبطة بالسوق بأى صيغة من الصيغ التفضيلية والتـــى لا تخـــرج عـــن التخفيض الجمركىأو الحصص التعريفية أو الفترات الزمنية يمكن ان تفرغ من مضمونـــها امام الاسعار المرجعية ذات الصلة الوثيقة بالسياسة الأوروبية المشتركة حيث يجب أن تبقـى دائما أعلى من الأسعار المرجعية او مساوية دون السماح بإنخفاضها، وهناك العديـــد مـــن الآليات لتحقيق ذلك منها ما يتصل بالرسوم التعويضيـــة ، او نســـبة التخفيـــض الجمركـــى الممنوحة للدولة المصدرة ، او ايقاف السلعة عن طريق اللجنة اذا استدعى الأمـــر ذلـــك . ومن ثم فالمميزات الجمركية لا تؤدى بالضرورة الى ميزة سعرية بالنسبة للموردين خـــارج الإتحاد .

وتراقب دول المجموعة أسعار الواردات وتقدم تقرير بذلك الى المفوضية ومـــع كـــل توسع أفقى تمنح المجموعة دول المتوسط بعـــض التخفيضـــات فيمـــا يتعلـــق : بالأســـعار المرجعية والحصص التعريفية للتخفيف من الآثار الناجمة عن التوسع .

---

١) الغى الإتحاد الأوروبى التعامل بالأسعار المرجعية بعد توقيع اتفاقية الجات وأفتقد التعامل على اسعار الحدود بنفس الأسس - Counter vailing

٢) هو سعر الجملة مطروحا منه جميع رسوم الاستيراد (سعر الدخول) .

٤-٧ القيود والتشريعات المفروضة على بعض الوظائف التسويقية

تتصل هذه التشريعات بالتعبئة والعبوات المستخدمة فى إطار الاهتمام بالتخفيف من الآثار البيئية ، وهى اضافة غير مباشرة للحد من الصادرات من دول العالم خارج الأتحاد ، وعقبة من عقبات التصدير حيث أخذت المانيا زمام المبادرة بتطبيق قانون المخلفات والذى يتضمن تصنيع كافة العبوات من مواد غير ضارة بالبيئة .

وتخفيض حجم ووزن مواد التعبئة قدر الامكان ، مع توفير الحماية للمنتجات لتسويقها بحالة جيدة ، مع امكانية اعادة استخدام العبوة او تدويرها ويتضمن القانون كافة انواع العبوات المستخدمة للشحن او التجميع او للبيع للمستهلك ، وكيفية اعادتها للمنتج او البائع لإعادة الاستخدام أو تصنيعها مرة اخرى ، وقد تم تطبيق ذلك اعوام (٩١،٩٢،٩٣) للأنواع الثلاثة ولم يقتصر الأمر على المانيا بل امتد ليشمل العديد من الأنظمة داخل دول الإتحاد للحد من النفايات او اعادة الاستخدام أو التدوير ، وتعمل المجموعة على وضع سياسة خاصة بالعبوات ومخلفاتها لمنع إزدواجية دفع رسوم التخلص من العبوات على المنتجات المستوردة .

وتكمن الصعوبة فى تطبيق تشريعات التعبئة الى تعدد العلامات داخل دول الإتحاد وعلى المصدر وضع العلامة الخاصة بكل دولة من اجل إعادة استخدامها وعليه يجب ان يكون على علم بمنطقة وصول سلعته والعلامة المطلوبة . وهو ما يزيد من التكاليف ويقلل من المنافسة لمنتجات دول الاتحاد .

ومع موجات الانضمام سوف تزداد العقبات لتعدد العلامات وتنوع التشريعات حيث تقدم للمفوضية فى ٨ أكتوبر ٢٠٠٢ م ثلاثة عشر دولة أوروبية للإلتحاق بقطار الإتحاد ، واوصى بالدخول فى مفاوضات مع عشر دول للعمل على انضمامها عام ٢٠٠٤ وهو قبرص ، ومالطة ، والتشيك ، وسلوفاكيا والمجر ، وبولندا ، وسلوفينيا ، وأستونيا ، ولا تفيا، ولتيوانيا ، بينما تأجل انضمام بلغاريا ورومانيا حتى عام ٢٠٠٧ ، وهو ما يزيد من الصعوبات التى تواجه الصادرات المصرية .

٥- *العلاقات المصرية الأوروبية فى طريق التطور :*

شهدت علاقة مصر مع دول الأتحاد العديد من صور الإرتبـاط منـذ قيامـه ، وقـد تحددت هذه العلاقة فى اطار بنود الاتفاقية المنشاة للإتحاد من ناحية ، والسياسـة المتبعـة حيال الدول خارج الإتحاد خاصة التى ارتبطت بدول الاتحاد ابان الفـترة الاسـتعمارية مـن ناحية أخرى وتتعدد وتتبدل صور الارتباط بالتوازى مع التوسع الأفقى والرأسـى للإتحـاد ، وما يلحق سياساته من تغيير خاصة ما يرتبط بالسياسة الزراعية لمالها مـن تـأثير علـى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان الزراعيين فى معظم دول الاتحاد .

ومن ثم قد تبلورت علاقة مصر مع دول الاتحاد فى إطار هذا السياق فى ثلاثة صو فى اطر متباينة وفقا لتوقيت توقيعها ، اتخذت الأولى صورة إتفاق تجارى تفضيلى وتعـاون فنى ومال ، والثانية صورة الإتفاق الشامل الذى امتد لينتهى بتوقيع اتفاقية المشاركة بيـن مصر والاتحاد الأوروبى ليبلور الصورة الأخيرة من صور الارتباط .

٥-١ الاتفاق التجارى التفضيلى (١٩٧٣- ١٩٧٧)

شهد ميلاد عام ١٩٧٣ بداية تطبيق الاتفاق التجارى التفضيلى بين الطرفين بـهدف التذليل المستمر للعقبات التى تعترض نمو التجارة مما يضمن تطورها ونموها ، ومن ثم فقد تضمن الإتفاق فتح باب الحوار قبل نهايته بنحو ١٨ شهدا للوصول الى اتفاق يحقق التذليـل الكامل لعقبات التجارة وهو ماأفرز اتفاق التعاون الشامل .

ورغم ان الاتفاق لم يحقق المطالب المصرية ، وإسـتبعد الصـادرات الهامـة مـن التفضيلات الممنوحة كالبطاطس والطماطم ، وارتبطت معظم التفضيلات الممنوحة بـالتحديد الكمى والفترات الزمنية والتخفيض الجمركى المحدد الا انه يمكن اعتباره خطوة فى طريـق العلاقات مع الاتحاد الأوروبى حيث أفرز العديد من المميزات ارتبط البعض منها بالمنتجـات الصناعية والبعض الآخر بالمنتجات الزراعية .

ففى مجال المنتجات الصناعية :

اتاح الاتفاق تخفيض نسبة التعريفة الموحدة الى ٥٥% على مرحلتين الأولـى بنسـبة ٤٥% من تاريخ سريان الاتفاقية ، والثانية بنسبة ١٠% فى اول ينـاير ١٩٧٤ ، وتغطـى هذه التخفيضات نحو ٤٥% من الواردات الصناعية التى كانت خاضعة للتعريفة الجمركية .

كما تتضمن الاتفاق تصدير المنتجات المصرية الصناعية دون قيود كمية باستثناء ٧,٥الف طن من المنسوجات القطنية (يسرى عليها التخفيض) ، ٢٠٠ ألف طن من المنتجات البترولية المكررة ، كما يجرى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠% على بعض أشكال القضبان من الألومنيوم ،٣٥% على سيارات نقل الأشخاص والبضائع .

أما الصادرات الزراعية :

فقد غطت التخفيضات الممنوحة نحو ٥٠% من واردات السوق الزراعية التى كانت خاضعة لرسوم جمركية بنسبة تخفيض تراوحت بين (١٤-٥٠%) مع استبعاد بعض الخضروات الهامة كالبطاطس والطماطم من التخفيض .

كما منحت الاتفاقية تخفيضات تراوحت بين (٢٥-٥٠%) للأسماك المجمدة والجريب فروت ، والبطيخ ، والمانجو ، والبلح ، وبعض الفواكه والخضروات المحفوظة .

وتضمنت الإتفاقية تخفيضا قدره ٥٠% لكل من البصل والثوم الطازج على ان يسرى هذا التخفيض خلال الفترة من اول فبراير الى ٣٠ ابريل بالنسبة للبصل ، ويمتد الى ٣١ مايو بالنسبة للثوم .

كما منحت الاتفاقية البصل والثوم المجفف تخفيضات قدرها ١٥% ،١٤% لكل منهما على الترتيب .

كما تمتعت الموالح خاصة البرتقال والليمون واليوسفى بتخفيض جمركى قدره ٤٠% على ان تكون أسعارها (١) بعد التخفيض مساوية للأسعار الاسترشادية أو تزيد عليها، فاذا انخفض السعر عن الاسعار الاسترشادية تحرم السلعة من التخفيض الممنوح لها بموجب الاتفاق التفضيلى . ويعزى ذلك لرغبة السوق فى الحد من منافسة السلعة المستوردة التى تنتج بتكلفة أقل لأخرى مماثلة تنتج بتكلفة مرتفعة فى هذه الدول .

---

(١) تتحدد اسعار الموالح فى السوق المشتركة بالعناصر التالية :

- القيمة المناسبة للسلعة تبعا لإختلاف درجاتها
- قيمة الرسوم الجمركية المفروضة دون ضرائب الاستيراد أو مصروفات الشحن
- يضاف مبلغ جزافى قيمته (١,٢٠) وحدة حسابية لكل مائة كيلو جرام .

وتمنح صادرات الأرز الى المجموعة بتخفيض قدره ٢٥% من متوسط الرسوم الاضافية فى حدود ٣١ الف طن سنويا ، بشرط ان تقوم مصر بفرض ضريبة خاصة مساوية لتخفيض الرسوم المحسوبة على اساس سعر واردات المجموعة .

ويعنى ذلك دخول الأرز المصرى لدول السوق محملا سعره بقيمة الضريبة الجمركية الموحدة ، مضافا اليها قيمة الرسوم الاضافية بالكامل ، وتكاليف النقل والتعبئة ، الأمر الذى يؤدى لأرتفاع سعره عن مثيلة الذى يتمتع بميزة تفضيلية ومن ثم انخفاض الطلب عليه .

وعلى الجانب الآخر من الاتفاقية ضم الملحق الثانى التخفيضات الممنوحة لواردات مصر من المجموعة فى ثلاث قوائم ضمت السلع الزراعية والصناعية حيث تمتعت القائمة الثالثة التى تضم الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية بتخفيض قدره ٣٠% يتبعه تخفيض أخر قدره ١٠% اعتبارا من عام ١٩٧٤ .

ويقوم بتنفيذ الاتفاقية لجنة مشتركة من الجانبين تجتمع سنويا بدعوة من رئيسها ، ولم تقرر اللجنة اقامة مؤسسات برلمانية أو تشريعية أو آليات لحل المنازعات المترتبة على تنفيذ الاتفاقية فى حالة الفشل فى حلها داخل إطار اللجنة .

٢-٥ اتفاق التعاون الشامل بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية :

لم يحقق الاتفاق التجارى التفضيلى الهدف المأمول فى تنمية الصادرات الزراعية خاصة مع إستبعاد صادرات البطاطس والطماطم ، بالاضافة الى انخفاض التعاون الفنى والمالى من بنود الاتفاق ، وضعف المميزات الممنوحة للصادرات سواء ما يتصل منها بالتخفيض الجمركى أو تحديد الفترات الزمنية ، أو الحصص التعريفية بما لا يتلاءم مع ظروف الزراعة المصرية فى العديد من الحاصلات التصديرية . وحيث أن الاتفاق التجارى قد تضمن نصا يشير الى بدأ اجراء مفاوضات بين الجانبين قبل نهايته بنحو ١٨ شهرا للتوصل الى اتفاق أكثر شمولا يراعى العقبات التى اعترضت سبل تنفيذه ، بالاضافة إلى اتجاه السوق مع تطور سياساته وما شهده من توسع الى زيادة المزايا الممنوحة لدول البحر المتوسط فى ضوء ما عرف بالسياسة المتوسطية للسوق فى اتفاقياته الجديدة ، وفى إطار ما سبق بدأت المفاوضات بين الجانبين فى أولى جولاتها فى بروكسل فى ٢٨ يناير ١٩٧٦ تلتها جولة فى اكتوبر من نفس العام لتضع نهاية التفاوض وإبرام الاتفاقية الثانية

التى أخذت شكل اتفاق تعاون شامل لمدة غير محددة بالاضافة الى بروتوكول التعاون المالى الذى أبرم فى نفس التاريخ ٠

وفى الثامن عشر من شهر يناير ١٩٧٧ ابرم الاتفاق وتم تبادل الوثائق والتصديق عليه فى ٢٨ سبتمبر وبدأ سريانه اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٨م ، وإن كانت احكامه الخاصة بالتدابير التجارية قد سرت ابتداء من يوليو ١٩٧٧ ، ويشمل الاتفاق على ثلاثة أبواب يختص الأول بالتعاون الاقتصادى والمالى ، والثانى بالتبادل التجارى ، والثالث بالأحكام العامة بالاضافة اى بروتوكول للتعاون الفنى والمالى ، وآخر لتحديد مفهوم المنشأ٠

كما إتسع مجال التعاون بين الطرفين ليشمل اتفاقا تحصل مصر بموجبه على معونات غذائية من السوق ، كما شاركت المجموعة مع الهيئة التى كونها البنك الدولى لمساعدة الاقتصاد المصرى عام ١٩٧٧ هذا بالاضافة للتعاون الثنائى بين مصر ودول السوق ٠

وقد وقعت مصر بالاضافة الى اتفاق التعاون الشامل ، اتفاقية خاصة بالمنسوجات وأخرى مع المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، ويهدف الاتفاق فى جانب التعاون الاقتصادى الى تنمية التعاون الشامل بين الطرفين بغية المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وتوطيد العلاقة بين الطرفين ٠ مع وضع مستويات النمو فى الاعتبار ، كما تشارك المجموعة فى الجهود التى تبذلها مصر لتطوير التصنيع ، وتحديث القطاع الزراعى ، والجهود الخاصة بتنشيط المبيعات وتسويق المنتجات الصناعية ، وكذلك تشجيع الاستثمارات وتبادل المعلومات ، بالاضافة الى التعاون فى مجال صيد الأسماك وفى المجال العلمى والتكنولوجيا والبيئة ٠

وفى جانب التعاون التجارى يهدف الإتفاق الى تشجيع التجارة بين الطرفين بغية زيادة معدل نمو التجارة المصرية ، وتحسين شروط دخول منتجاتها الى سوق المجموعة ، ولتحقيق هذه الأهداف أزال السوق المحددات الكمية لبعض المنتجات ، وأعطى امتيازات جمركية للبعض الآخر ، خلال فترات محددة من العام على النحو التالى :-

- السلع الصناعية :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المعادل على الـــواردات التـــى منشأها مصر عند تصديرها للمجموعة وذلك بنسبة ٨٠% اعتبارا من سريان الاتفاق علـــى أن تلغى إلغاء كاملا من اول يوليو ١٩٧٩(١) على أن يتم التحديد الكمى لبعض السلع التـــى تستفيد من التخفيض الجمركى بنحو ٤٥٠ ألف طن للمنتجات البتروليـــة ، ٣٥ ألـــف طـــن للأسمدة الفوسفاتية والمعدنية ، و٧ آلاف طن لخيوط الغزل الغـــير مـــهيأة لغـــرض البيـــع بالتجزئة ، ونحو ٣٢٥٠ طن لمصنوعات قطنية أخرى على ان تحتفظ السوق لنفسها بحـــق فرض قيود كمية على الفوسفات والألمنيوم .

كما وضعت الاتفاقية ترتيبات خاصة بالمنتجات التى تتضمنها السياســـة الزراعيـــة المطبقة فى السوق وهى السلع الناتجة من تصنيع المنتجات الزراعية ، وقد أســـتثنت مـــن الأحكام السابقة ولها أحكام خاصة بها .

- المنتجات الزراعية

تضمن الاتفاق ضمن بنوده تخفيضا جمركية للمنتجات الزراعية المصدرة من مصـــر الى دول المجموعة بنحو (٤٠-٨٠%) مع تحديد فترات زمنية ، وحـــدود كميـــة لاســـتفادة بعض هذه السلع من التخفيضات الممنوحة ، وفيما يلى توضح للمميزات الممنوحة :

- الأرز

يمنح إعفاءا قدره ٢٥% من الرسوم الاضافية المفروضة فى دول الســـوق وذلك فى حدود ٣٢ ألف طن ، على أن تقوم مصر بفـــرض رســـم إضـــافى علـــى صادراتها من الأرز يعادل هذا التخفيض وتذهب حصيلته الى الخزانة المصرية .

- الخضر

تتمتع صادرات البطاطس بتخفيض قدره ٤٠% خلال الفترة مـــن أول ينـــاير الى ٣١ مارس ، والفاصوليا بتخفيض قدره ٦٠% خلال الفترة من اول نوفمبر الـــى ٣٠ ابريل ، والبصل الطازج من أول فبراير الى ٣٠ ابريل بتخفيض قـــدره ٦٠% ، والثوم من أول فبراير الى ٣١ مايو بتخفيض قـــدره ٥٠% ، والطمـــاطم مـــن أول

---

(١) Source : See Art. ١٤ of Agreement .

ديسمبر الى ٣١ مارس بتخفيض ٦٠% ، والبطيخ من أول ابريل الى ١٥ يونيو بتخفيض قدره ٥٠% .

الموالح

تمنح الموالح تخفيضا قدره ٦٠% لنحو ٧ آلاف طن بحيث تكون أسعارها بعد التخفيض مساوية للأسعار الاسترشادية أو تزيد عليها وإلا حرمت من التخفيض مع فرض مبلغ جزافى قدره (١,٢٠) وحدة نقد أوروبية لكل ١٠٠ كجم .

٥-٣ التوسع الأفقي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وتعديل اتفاق التعاون

تبلورت علاقة مصر بدول المجموعة من خلال اتفاق التعاون الشامل إلا أن الأسس التى قامت عليها العلاقة قد تأثرت سلبا بالتوسع الأفقى وإنضمام اليونان فى موجة الانضمام الثانية ، وأسبانيا والبرتغال فى الموجة الثالثة للانضمام ، حيث تنافس منتجات هذه الدول المنتجات المصرية خاصة الصادرات الزراعية ، كما ان عضوية هذه الدول والقرب المكانى سوف يتيح لها من المميزات ما يفضل ما هو متاح للسلع المصرية ، ومن ثم سوف تتغير قواعد المنافسة لصالح الدول الأعضاء .

وإذا أضفنا لذلك التوسع الرأسى وما سوف يترتب عليه استكمال خطوات السوق المشتركة وإتمام الوحدة النقدية والمالية والسياسية وصولا للوحدة الاقتصادية فسوف تواجه الصادرات بوجه عام والزراعية منها بوجه خاص الكثير من العقبات والعراقيل الناتجة عن تنسيق السياسات وامر هذا شأنه قد فرض على المفوضية الأوروبية التخفيف من الآثار السلبية التى نتجت عن إنضمام الدول الجدد بتوقيع اتفاقيات الموائمة بين كل من مصر من ناحية واليونان ، واسبانيا ، والبرتغال من الناحية الأخرى ، وقد تضمنت بروتوكولات الموائمة ، الالغاء التدريجى للرسوم الجمركية على بعض الواردات ، بالاضافة الى فرض بعض القيود الكمية على الواردات التى تتعارض مع المنتج المحلى ، وكذلك العمل على تعديل بعض الاجراءات المطبقة على الواردات ذات المنشأ المصرى ، وفقا للجداول الواردة بالبروتوكول والملاحق المرفقة ، بحيث يصبح البرتوكول جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون الشامل .

٥-٣-١ البروتوكول الاضافى لاتفاق التعاون بين مصر والمجموعة (بروتوكول الموائمة)

أفرز التوسع الأفقى للمجموعة العديد من الآثار السلبية التى انعكست على التبادل التجارى بين مصر والمجموعة من ناحية والتعاون الفنى والمالى من الناحية الأخرى ، لذا فقد جاءت التعديلات لتضيف بعض المميزات التفضيلية الجديدة للتخفيف من الآثار السلبية لإنضمام دول جنوب البحر المتوسط ذات الصادرات المنافسة للصادرات المصرية فى اسواق المجموعة ، وقد تبلور ذلك فى بروتوكول الموائمة الموقع فى ١٩٨٣/٦/٢٥ والذى تتضمن ما يلى :-

- بالنسبة للسلع الزراعية

تم تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية التى منشأها مصر بصورة تدريجية حتى تم الإلغاء الكامل عام ١٩٩٣ وفقا للسياسة المتوسطية التى إتبعتها المجموعة مع دول البحر المتوسط.

خضعت بعض المنتجات لحصص تعريفية سنوية ثابتة يتم التصدير فى حدودها وهى البطاطس المبكرة (٩٨ ألف طن) ، الفاصوليا الطازجة (٦٤٠٠ طن) ، البصل الطازج (١٠٠٠طن) ، البصل المجفف (٤٩٠٠ طن) ، البرتقال الطازج (٧ آلاف طن) ، كما تخضع بعض المنتجات لحصص ارشادية وهى الثوم الطازج (١٦٠٠ طن) ، الثوم المجفف (١٠٠٠ طن) ، كما ضم البروتوكول بعض المنتجات الجديدة التى تتمتع بنفس المميزات الممنوحة لصادرات أسبانيا والبرتغال ، وإن كانت محدودة بحصص ارشادية وهى الخرشوف (١٠٠ طن) ، شمام شتوى صغير (١٠٠طن) ، أما الخيار والكوسة والاسبرجس فلا تخضع لحصص ارشادية .

كما تضمن البروتوكول زيادة الحصص الكمية والاسترشادية بنسبة ٥% سنويا خلال الفترة من (٩٢-١٩٩٥) وذلك فى إطار السياسة المتوسطية للمجموعة ، ويرتبط تخفيض الرسوم بفترات زمنية محددة على أن تسرى التعريفة الموحدة على ما يتم تصديره خارج هذه الفترات .

وقد ارفق بالبروتوكول إعلان إنشاء مجموعة عمل استشارية للبطاطس المبكرة لدراسة وضع أسواق البطاطس ، تضم اعضاء من الدول المصدرة والمستوردة وترأسها اللجنة الأوروبية ويجتمع ثلاث مرات سنويا .

٥-٤ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

مـــع مسيرة تحديد معامل النظام العالمى الجديد الذى ارتكزت دعائمه على التكتلات الاقتصـــادية الاقليمـــية والعالمية ، طفت على السطح العديد من العلاقات التى تربط الكيانات الصـــغيرة المنفـــردة بعضها ببعض أو بالكيانات الكبيرة ، وقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بالنصيب الأكبر لتحديد ملامحها الاقتصادية والتى تم تحديد معظمها من خلال منظمة التجارة العالمـــية ، علـــى ان توازن القوى قد فرض عليها مشروع السوق الشرق أوسطية الذى لم يكـــتب لـــه النجاح ، ولم يكن الاتحاد الأوروبى بمعزل عن القوى العالمية لاعادة التوازنات الاقليمـــية خاصـــة مـــع دول جنوب المتوسط التى تمثل الامتداد الطبيعى للاتحاد الأوروبى ، وتـــرتبط معهـــا بعلاقات متنوعة تشكلت صورها منذ توقيع اتفاقية روما واتخذت العديد من صـــور الارتـــباط بداية بالاتفاقات التجارية ونهاية باتفاقيات المشاركة التى طفت الى السطح عقـــب بيان المؤتمر الأوروبى- المتوسطى الذى عقد فى برشلونة خلال الفترة من ٢٧-٢٨ فبرايـــر ١٩٩٥ ، وحـــدد أطـــر المشـــاركة الأورو متوسطية فى ثلاثة جوانب يتصل أولها بالمشاركة السياسية والأمنية ، والثانى بالمشاركة الاقتصادية والمالية ، والأخير بالمشاركة فـــى المجـــالات الاجتماعية الثقافية والانسانية (١) على أن يتم ذلك فى إطار منطقة للتجارة الحـــرة تضم دول الاتحاد الخمسة عشر ودول جنوب المتوسط الأثنى عشر ، ويتم من خلالها تنفـــيذ السياسة المتوسطية لدول الاتحاد ، وقد عرضت الاتفاقيات على تسعة دول متوسطية وافقـــت علـــيها مـــن حيث المبدأ ، وتم توقيع اتفاقيات مع ستة منها ضمت كل من تونس ، والمغرب ، واسرائيل ، والسلطة الفلسطينية ، والأردن ، ومصر ومازالت المفاوضات جارية مـــع لبنان ، وسوريا والجزائر . وفيما يلى توضيح لأهم ملامح اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .

٥-٤-١ توقيع اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية

فى نهاية مارثون التفاوض لإنـهاء الاتفاقية التبادلية بين الطرفين والذى شهد مولده شهر يناير عام ١٩٩٥ ونهايته شهر يونيو ١٩٩٩ ، وبعد ثماني عشر شهرا من المراجعات والاستفســـارات المتـــبادلة ، وضعت المفاوضات أوزارها وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى العاصمة البلجيكية بروكسل فى ٢٦ يناير ٢٠٠١ ، كمـــا تـــم التوقيع النهائى عليها في ٢٥ يونيو ٢٠٠١ من قبل مجلس المشاركة المصرية – الأوروبـــية والـــذى يعقد على مستوى وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى الخمسة عشرة

---

(١) البنك الاهلى المصرى ، اتفاقية المشاركة الاوروبية المتوسطية (تونس ،المغرب،اسرائيل) ، دراسة مقارنة ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، المجلد الخمسون ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

محتويات اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

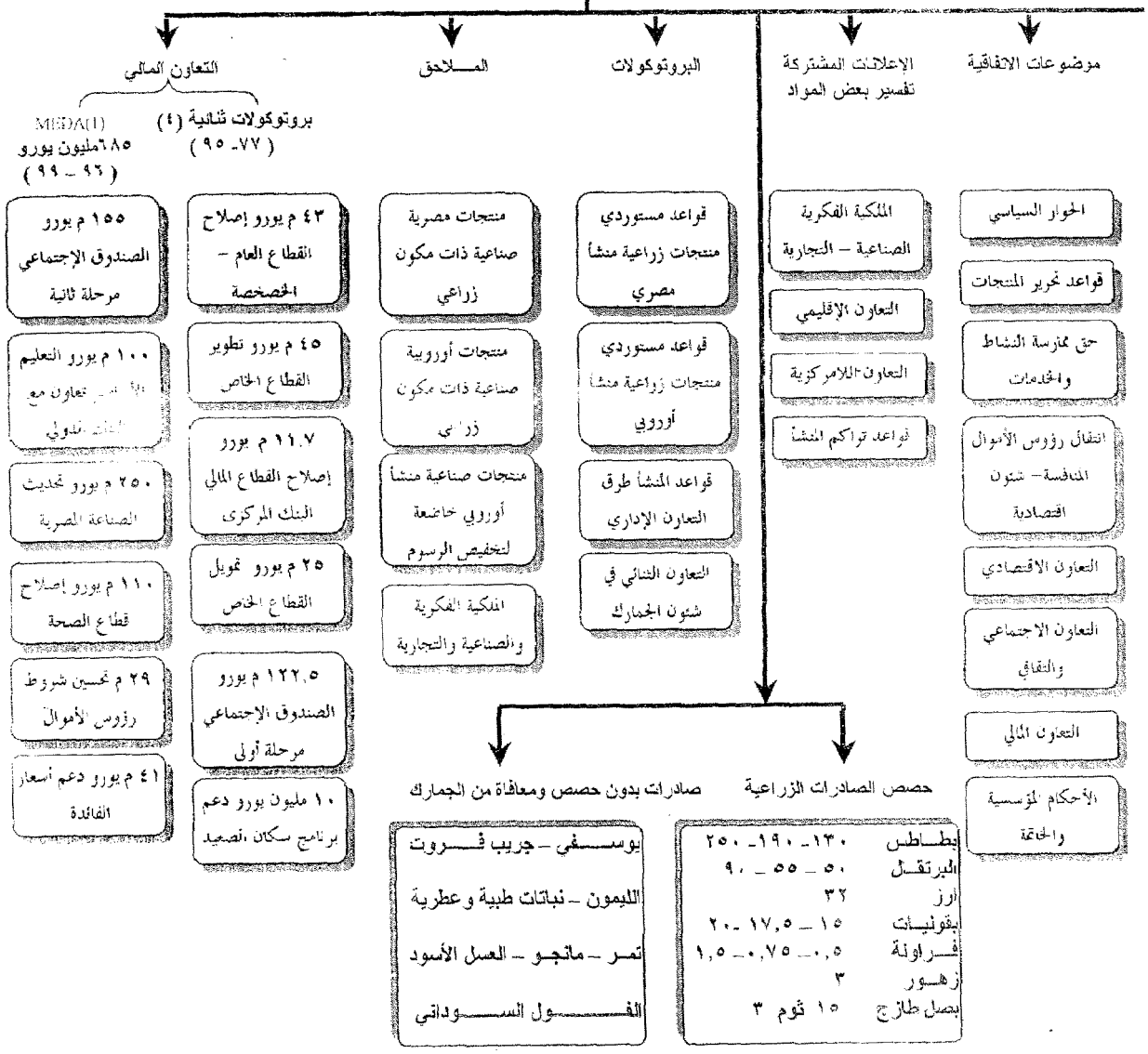

جولات التفاوض ← ٣٥ جولة خلال ٥ سنوات

التفاوض ← يناير ١٩٩٥ – يونيو ١٩٩٩ (بداية – نهاية التفاوض)

التوقيع ← التوقيع بالأحرف الأولي ٢٦ يونيو ٢٠٠١ (بروكسل – بلجيكا)

التوقيع النهائي ٢٥ يونيو ٢٠٠١ (مجلس المشاركة المصرية الأوروبية

تصديق مجلس الشعب على الإتفاقية ٧ إبريل ٢٠٠٣

أبواب ومواد الإتفاقية ← ١٤ باب ، ٩٦ ماده ، ٦ ملاحق ، ٨ إعلانات مشتركة ، ٤ بروتوكولات

البرلمانات التي وقعت على الاتفاقية ← مجلس الشعب المصرى + ٥برلمانات اوربية +البرلمان الاوربى

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ← بعد تصديق ١٧ برلمان (١٥ أوروبي + البرلمان الأوروبي + مجلس الشعب المصري)

← بعد توقيع مجلس الشعب واتفاق انتقالى من جانب الاتحاد الأوروبي

ووزير الخارجية المصرى ، وذلك بعد المراجعة الفنية والقانونية واللغوية وترجمة الاتفاقية الى اللغة العربية بالاضافة الى ١١ لغة أوروبية وطباعة ١٧ نسخة منها توزع على دول الاتحاد ومصر واللجنة الأوروبية .

وقد تضمن النص النهائى للاتفاقية ٩٦ مادة تقع فى أربعة عشر بابا مقسمة الى ثمانى فصول ، بالاضافة الى ٦ ملاحق ، ٤ بروتوكولات ، وثمانية إعلانا مشتركا (١) ، ويقف الجانب الاقتصادى للاتفاقية جنبا الى جنب مع الجوانب السياسية والاستراتيجية والاجتماعية والثقافية ، وبعد الوصول الى الحلول العملية والواقعية لمجموعة النقاط الحيوية التى ظلت قيد البحث والتفاوض وأصر الجانب المصرى على إيضاحها تم تصديق مجلس الشعب المصرى على الاتفاقية فى ٧ أبريل عام ٢٠٠٣م ، ومن ثم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد تصديق برلمانات دول الاتحاد بالاضافة الى برلمان الاتحاد الأوروبى ، أو تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد توقيع مجلس الشعب المصرى عليها على أن ينفذ الاتحاد الأوروبى اتفاقا انتقاليا من جانبه على غرار ما إتبعته تونس بتطبيق الاتفاقية بمجرد التوقيع .

٥-٤-٢ الاطار العام والقواعد الأساسية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

٥-٤-٢-١ أهداف اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية :

تعمل الاتفاقية على تحقيق ستة أهداف تشمل :

- تهيئة إطار مناسب للحوار السياسى بما يسمح بتطوير علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين .
- تهيئة الظروف المناسبة من أجل تحرير التجارة بين الطرفين فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال .
- دعم وتطوير علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون المشترك .
- المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر .
- تشجيع التعاون الاقليمى بغرض تعزيز التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى
- زيادة التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة .

٥-٤-٢-٢ القواعد العامة للاتفاقية

أ- الحوار السياسى

تعرضت الاتفاقية الى ضرورة إقامة حوار سياسى بصفة منتظمة بين الطرفين لتقوية العلاقة فيما بينها بهدف دعم وتنمية التفاهم المشترك وتحقيق أهداف المشاركة ، وكذلك زيادة الأمن والاستقرار الاقليمى حيث يتضمن الحوار الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتى تتعلق بالسلام والأمن والديمقراطية والهجرة والتنمية الاقليمية ، وقد أوضحت الاتفاقية آلية تنفيذ هذا الحوار على كافة المستويات الوظيفية .

ب- إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى

بموجب الاتفاقية يتم إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ١٢ سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ووفقا للاجراءات المنصوص عليها بمشروع الاتفاقية وبما يتمشى مع أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ، والاتفاقات الأخرى المرفقة بالاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية ، كما أن الاتفاقية لا تحول دون الحفاظ على أو إقامة اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ما لم يؤد ذلك الى تعديل الترتيبات التجارية المنصوص عليها فى الاتفاقية .

١- فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية

تحرر الواردات الى جمهورية مصر العربية ذات المنشأ الأوروبى من الرسوم الجمركية والقيود الكمية وأى رسوم أو قيود كمية ذات أثر مماثل وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة فى الاتفاقية ، ماعدا ذلك سوف يخضع الأعفاء لقرار لجنة المشاركة .

كما تحرر الصادرات الى الاتحاد الأوروبى ذات المنشأ المصرى من الرسوم الجمركية والقيود الكمية وأى رسوم أو قيود كمية ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،تعطى الاتفاقية لمصر الحق فى اتخاذ اجراءات استثنائية لفترة محدودة لزيادة التعريفة الجمركية لبعض الصناعات لحماية صناعة وليدة أو صغيرة وخاصة ذات البعد الاجتماعى وتخضع هذه الاجراءات الاستثنائية لشروط معينة وطبقا لقرار لجنة المشاركة .

٢- وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية والسمكية :

تنص الاتفاقية على أن يقوم الطرفان بالعمل على تحقيق تقدم فى تحرير التجارة فيما بينهما فى مجال المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية والسمكية موضحة بالبروتوكولات المرفقة بالاتفاقية .

ج- البروتوكلات والاعلانات والملاحق المفسرة لبعض مواد الاتفاقية

ألحق بالاتفاقية أربعة بروتوكولات تناولت القواعد المطبقة على المستوردين للمنتجات الزراعية فى الجانبين ، وكذلك قواعد المنشأ للمنتجات ، وشئون الجمارك . حيث تضمن البروتوكول الأول القواعد والاجراءات المطبقة على المستوردين للمنتجات الزراعية ذات المنشأ المصرى عند استيرادها لدول الجماعة طبقا لقائمة المنتجات المرفقة .

ويضم الثانى القواعد والترتيبات التى تطبق على المستوردين فى مصر للمنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبى عند تصديرها لمصر طبقا للقائمة المرفقة .

كما تضمن البرتوكول الثالث الاجراءات والترتيبات التى تتخذ حيال التجارة فى الصناعات الغذائية .

كما تعرض البرتوكول الأخير الى قواعد المنشأ للمنتجات ووسائل التعاون الادارى ، والتعاون الثنائى بين السلطات التنفيذية المختصة بشئون الجمارك ، أما الاعلانات فقد تناولت الملكية الفكرية والصناعية والتجارة بالاضافة الى التعاون الاقليمى ، والتعاون اللامركزى وقواعد المنشأ التراكمى بينما تضمنت الملاحق الترتيبات الخاصة بالمنتجات الصناعية المصرية والأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية .

د- حق توريد وإقامة الخدمات

تتيح الاتفاقية حق إقامة شركات الخدمات لجمهور المستهلكين فى مناطق كل من الطرفين وفقا لأحكام اتفاقية الجات(١) ، بالاضافة الى تحرير تقديم خدماتها لكل من الطرفين، على أن يتم دراسة الموقف فى هذا المجال عن طريق مجلس المشاركة بعد خمس سنوات من تنفيذ الاتفاقية . وبالنسبة للملكية الفكرية فقد نصت الاتفاقية على ضرورة إنضمام مصر الى خمس اتفاقيات دولية لحماية الملكية الفكرية ، والتزامها بتطبيق قواعدها خلال ٤ سنوات من بدء سريان اتفاقية المشاركة . ويدخل ذلك ضمن سلبيات الاتفاقية حيث يقلص النص المدة التى تتمتع بها مصر فى ظل الاتفاقية الدولية والتى اتفق عليها فى إطار جولة أورجواى والتى تصل الى ١٠ سنوات تنتهى عام ٢٠٠٥ وذلك فى مجال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأدوية والأغذية .

---

(١) الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) الملحقة بالاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية .

هـ- انتقال رأس المال والمدفوعات ، والمنافسة

تتيح الاتفاقية مبدأ التشاور بين الطرفين لضمان حرية انتقال رأس المال للاستثمار المباشر فى الشركات التى يتم تأسيسها طبقا لقوانين الدولة المضيفة وصولا الى التحرير الكامل ، مع إمكانية تحويل الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات .

كما أتاحت الاتفاقية للطرفين فى حالة وجود صعوبات فى ميزان المدفوعات وتطبيق اجراءات حمائية وفقا للشروط الواردة فى اتفاقية الجات ، على ان يخطر كل طرف الطرف الآخر باجراءات الحماية ، مع وضع برنامج زمنى لازالتها . وبالنسبة لقواعد المنافسة التى تضمنتها الاتفاقية ، يقوم مجلس المشاركة فى خلال خمس سنوات من تنفيذ الاتفاقية باعداد هذه القواعد طبقا لما هو وارد بالاتفاقية .

كما تعرضت الاتفاقية لموضوع الدعم والرسوم التعويضية بالنسبة للمنتجات الزراعية واجازت تطبيق الشروط الواردة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى حالة عدم تطبيق الشروط الواردة فى اتفاقية المشاركة .

كما أوضحت الاتفاقية ضرورة التزام الطرفين بالشفافية فى مجال المساعدات الفنية العامة ، والاتفاق على التحرير المتدرج للمشتريات العامة على أن يقدم مجلس المشاركة المشورة حول تنفيذ هذا الهدف .

و- التعاون الاقتصادى

اتفق الطرفان على تكثيف التعاون فى القطاعات الأكثر تضررا من عملية تحرير التجارة فيما بينهم ، وكذلك القطاعات التى يحقق نموها زيادة التقارب بين اقتصاديات كل من الطرفين خاصة فى مجال اكتساب المهارات والخبرات الفنية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذى سينعكس على معدلات النمو والتشغيل ورفع مستوى المعيشة ، على أن يؤخذ فى الاعتبار البعد البيئى لهذه المشروعات أو القطاعات التى يتم الاتفاق على تنميتها ، وبهدف التعاون الاقتصادى الى تحفيز تطبيق الأهداف العامة للاتفاقية ، وتحسين الميزان التجارى بين الطرفين بالاضافة الى دعم الجهود المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة .

ز- التعليم والتدريب

تضمن اتفاق الطرفين التعاون في استخدام الوسائل الفعالة للنهوض بالعملية التعليمية والتدريب المهنى خاصة فيما يتعلق بالمشروعات العامة والخاصة ،وكذلك الخدمات المتعلقة بالتجارة ، والادارة العامة ، مع توجيه اهتمام خاص بالتعليم العالى وتدريب المرأة، كما يشمل التعاون تشجيع الربط بين التخصصات العلمية ، وتبادل الخبرات والمعلومات بين الطرفين ٠

ح- التعاون العلمى والتكنولوجى

اتفق الطرفان فى هذا المجال على تشجيع اقامة علاقات دائمة بين الأجهزة العلمية الكائنة فى كل من الطرفين من خلال اشتراك مصر فى برامج البحث والتطوير التى تطبقها دول الاتحاد على دول العالم الثالث ، مع تنشيط الابتكارات التكنولوجية ونشر المعرفة ونقل التكنولوجيا ٠

ط- الاستثمار

تهدف الاتفاقية فى مجال الاستثمار إلى تعميق التعاون لزيادة تدفق رأس المال ، والخبرة ، ونقل التكنولوجيا الى مصر من خلال إيجاد الوسائل المناسبة لتحديد فرص الاستثمار ، وتوفير المعلومات المتعلقة بنظم الاستثمار فى كلا الطرفين مع تعظيم استفادة مصر من هذا النظام ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الإزدواج الضريبى بين الطرفين ، وبحث إمكانية اقامة المشروعات المشتركة خاصة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفى مجال الخدمات التمويلية إتفق الطرفان على تقوية وإعادة هيكلة القطاع المالى فى مصر ، وتحسين نظم المحاسبة والمراجعة الخاصة بالبنوك والتأمين والجهات الأخرى المعنية بالشئون المالية فى مصر ٠

ى- المواصفات القياسية

يهدف الطرفان فى هذا المجال إلى تقليل الاختلافات فى المواصفات القياسية مع تركيز التعاون على قواعد التوحيد القياسى ومعايير الجودة خاصة فيما يتعلق بالاشتراطات الصحية والحجر الزراعى للمنتجات الزراعية والغذائية ، وكذلك العمل على رفع كفاءة الأجهزة المصرية العاملة فى هذا المجال ، بالاضافة الى التطوير الهيكلى لحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية من أجل التوحيد القياسى ومعايير الجودة ٠

ك- النقـــل

إتفق الطرفان على التعاون من أجل إعادة هيكلة وتحديث البنية الأساســية للطــرق الرئيسية والموانى والمطارات المرتبطة بخطوط النقل الرئيسية الأوروبية ، والعمـــل علـــى تحسين المعدات الفنية الخاصة بالنقل البرى والحرى ، والارتقـــاء بالمســاعدات المتعلقــة بالملاحة الجوية بالتعاون مع الأجهزة الوطنية المعنية .

ل- الرسوم الجمركية

تم الإتفاق على تبسيط اجراءات الرقابة المتعلقة بالافراج الجمركى على البضـــائع وإعداد وثيقة ادارية واحدة، ووضع نظام بربط تجارة الترانزيت بين الطرفين .

م- التعاون المالى

يرتبط التعاون المالى بتحقيق أهداف اتفاقية المشاركة . فقد اتفق الطرفان علـــى أن ذلك يتطلب إتاحة حزمة من التعاون المالى لمصر باجراءات مناســبة للمبــالغ المطلوبــة ، ويشمل التعاون المالى تشجيع الاجراءات الاصلاحية لتحديث الاقتصاد المصـــرى ، والعمــل على الإرتقاء بالبنية الأساسية الاقتصادية وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص والأنشطة التـــى تتيح فرص عمل جديدة والاستجابة إلى الاجراءات الاقتصادية الخاصة بمصر عنــد الدخــول التدريجى فى منطقة التجارة الحرة خاصة إعادة هيكلة وتحديث الصناعة بالاضافة إلى زيــادة الطاقة التغييرية بتحسين الجودة ومطابقة الســلعة للمواصفــات القياســية التــى يتطلبــها المستهلك فى أسواق دول الاتحاد ، مع الاهتمام بتطويـــر التعبئــة والتغليــف والتخزيــن ، وأساليب التسويق .

كما تضمن التعاون تنمية القدرات المصرية فى مجــال حمايــة الملكيــة الفكريــة ، والتأكيد على وجود منهج متناسق لمواجهة المشاكل المالية والاقتصادية علـــى المســتوى القومى والتى ربما تنجم عن تنفيذ الاتفاقية مما يستلزم اجراء حوار اقتصادى بصفة منتظمة فيما يتعلق بالاتجاهات المالية فى هذا الشأن .

هذا وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من مجالات التعاون الأخرى شملت التعاون فـــى مجال الثقافة والإعلام ، ومراقبة الهجرة غير الشرعية ، ومكافحـــة المخــدرات ، وغســيل

الأموال ، بالاضافة الى التعاون فى المجال الاحصائى ، وحماية المستهلك ، وكذلك المجـــال الاجتماعى ٠

٥-٤-٣-٢-١ تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية

يتم بمقتضى الاتفاقية ، تحرير التجارة بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفيـة الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة فى الاتفاقية وتتحدد على النحو التالى :

١- الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى

يتم اعفاء الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى من الســـلع الصناعيـة مـن الرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو أى قيود اخـرى ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ٠

٢- صادرات الاتحاد الأوروبى لمصر

يتم اعفاء صادرات دول الاتحاد الأوروبى لمصر من السلع الصناعية مـــن الرســوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات اثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخـــرى ذات أثـر مماثل وذلك طبقا للبرنامج الزمنى بالجدول رقم (١) ٠

٣- السلع المدرجة فى القائمة الأولى

يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجيا خلال ثلاث سنوات من دخـــول الاتفاقيـة حيز التنفيذ وذلك بواقع تخفيض فى الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥% عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، ثم ٢٥% سنويا بعد ذلك ٠

٤- السلع المدرجة فى القائمة الثانية

يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا عليها بواقع ١٠% بعد مضى ثلاثة ســـنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، ثم يتم تخفيض سنوى بعد ذلك بنســـبة ١٥% لمـدة ســتة سنوات حتى يتم الألغاء الكامل ٠

٥- السلع المدرجة فى القائمة الثالثة

يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها تدريجيا بواقع ٥% بعد مضى ٥ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، ثم يتم تخفيضها بنسبة ٥% فى السنة التالية ثم يتم تخفيض سنوى بعد ذلك بنسبة ١٥% لمدة ستة سنوات .

٦- السلع المدرجة فى القائمة الرابعة

يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها تدريجيا بعد مرور ستة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بنسبة ١٠% سنويا حتى يتم إلغائها كاملا .

ومن ثم فإن اتفاق المشاركة يتيح استمرار تمتع صادرات مصر من السلع الصناعية بالأعفاء الذى تمتعت به خلال اتفاق التعاون الشامل ، ووضعها فى إطار يتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية ، ولكون العلاقة بين الطرفين من خلال اتفاق المشاركة علاقة تبادلية وليست علاقة بين مانح ومتلقى ، فقد ترتب على ذلك تحرير واردات مصر من المنتجات الصناعية الأوروبية بشكل تدريجى يتلاءم مع الخبرات المتراكمة والتقدم التكنولوجى وصفات الجودة والخصائص المميزة للصناعات الأوروبية بالمقارنة بالمنتجات المصرية ، لذا فقد بدأ تحرير المدخلات الصناعية من الخامات والمعدات التى تحتاجها الصناعة فى مرحلة إعادة هيكلتها وتحديثها ، تعقبها السلع الوسيطة والمكونات خاصة تلك التى ليس لها نظير محلى ، أما تحرير الواردات المصرية من السلع النهائية فلن يبدأ قبل العام السابع من سريان الاتفاقية ويمتد الى ما يزيد على ١٢ عاما ، وهذا المنهج سوف يرفع من الحماية المقدمة للصناعات المحلية في الفترة الأولى من خلال خفض أعبائها المتمثلة فى الرسوم على السلع الرأسمالية والخامات دون تعرضها للمنافسة (١) إلا انه فى الوقت نفسه سوف يؤدى الى زيادة كبيرة نسبيا فى العجز الحقيقى فى الميزانية العامة للدولة نتيجة لانخفاض الايرادات المحصلة من تخفيض الرسوم الجمركية ، بالاضافة الى ما يلحق القطاع الصناعى من ضرر نتيجة لانخفاض الاستثمارات الموجهة الى تحديث القطاع الصناعى ، وإعادة هيكلته الأمر الذى سيؤدى الى منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأوروبية حالة دخولها السوق المصرى بدون رسوم جمركية والاستفادة من انخفاض تكاليف الأيدى العاملة ، والسوق المفتوحة ، وقواعد المنشأ التراكمى ، ومن ثم فإن تقليص

---

(١) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، التقرير النهائى لمشروع المشاركة المصرية اوروبية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية الزراعية فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

المثالب التى يتعرض لها قطاع الصناعة يتطلب ضخ استثمارات تتراوح ما بين ٧-١٠ مليارات دولار لتحديث قطاع الصناعة على النحو الذى يجعله قادرا على المنافسة مع الصناعة الأوروبية ، ولما كانت اتفاقية المشاركة المقترحة سوف يترتب عليها تلاشى الحماية تماما من القطاع خلال ١٠ سنوات لنحو ٨٧% من حجم الواردات المصرية المتمثلة فى السلع الرأسمالية والأولية والوسيطة فإن رصد استثمارات قدرها مليار جنيه سنويا خلال العشر سنوات الأولى من الاتفاق يعتبر شرطا ضروريا لكى تتمكن الصناعة من المنافسة مع الانتاج الصناعى الأوروبى فى ظل إنعدام الحماية ، وعلى ذلك فإن ما تقرر تخصيصه من مساعدات من جانب الاتحاد الأوروبى بغرض تحديث الصناعة وهو مبلغ ٦٠٠ مليون أيكو (منح وقروض) خلال الخمس سنوات الأولى من الاتفاقية أى نحو ١٤٠ مليون دولار سنويا لا تمثل أكثر من ١٤% من اجمالى الاستثمارات المطلوبة للتحديث ، وفى هذه الحالة على الحكومة المصرية تدبير الاستثمارات الباقية عن طريق السياسات الادخارية والاستثمارية الملائمة التى تقتضى رفع نسبة الاستثمار الى ٣٠-٣٥% من الناتج المحلى الاجمالى (بدلا من ١٩-٢٠% حاليا) ورفع معدلات الادخار الى ٢٢% ، وإزالة ما تبقى من عقبات أمام الاستثمار الأجنبى المباشر (١) الأمر الذى يجعل الصناعة المصرية قادرة على المنافسة .

جدول رقم (٢)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجمركية لمجاميع السلع الصناعية

المصدرة لمصر من الاتحاد الأوروبى فى القوائم الأربعة عبر سنوات الاتفاق

البيان	دخول حيز التنفيذ	بداية السنوات															
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
القائمة الأولى	٧٥	٥٠	٢٥	-													
الثانية					٩٠	٧٥	٦٠	٤٥	٣٠	١٥	صفر	-	-	-	-	-	-
الثالثة							٩٥	٩٠	٧٥	٦٠	٤٥	٣٠	١٥	صفر			-
الرابعة								٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٠	صفر

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة فى مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠م .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى على مسارات التنمية الزراعية العربية ، الجزائر ٢٧-١٩٩٩/١١/٢٩م ، الخرطوم ، ١٩٩٩ .

٥-٤-٣-٢-٢ تحرير التجارة فى السلع الزراعية :

تضمنت شروط اقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبى تحرير التجارة فى السلع الزراعية أسوة بما تم فى السلع الصناعية ألا ان المبررات التى ساقها كل من الطرفين قد أطالت أمد التفاوض حتى تم التوفيق بين مطالب كل طرف بما يعظم مكاسبه ويقلل من خسائره لكون العلاقة بين الطرفين علاقة تبادلية وليست علاقة بين مانح ومتلقى، كما ان اتفاق المشاركة يمثل إطارا لتنظيم العلاقات التجارية بين الطرفين لسنوات طويلة قادمة .حيث يرى الجانب المصرى زيادة الكميات المصدرة من الحصص التعريفية وإدخال سلع جديدة الى قائمة الصادرات الزراعية الى دول الإتحاد وتوسيع المواسم التصديرية بما يتلائم مع الواقع الانتاجى لحاصلاته الزراعية وتوسيع دائرة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية ، وزيادة حد الاعفاء للكميات خارج الحصة ، بالأضافة الى عدم الالتزام بمبدأ التدفقات التقليدية ، كما طالب المفاوض المصرى بالقيام بمراجعة دورية كل ٣ سنوات للحصص الزراعية المتاحة لمصر بهدف توسيعها بما يتلائم مع القدرات التصديرية الفعلية للزراعية المصرية ، والنظر فى زيادة الحصص فى حالة انضمام دول جديدة للأتحاد الأوروبى.

إلا ان الاتحاد الأوروبى فى ضوء السياسة الزراعية المشتركة التى يقوم بتطبيقها ويتم بمقتضاها حماية الانتاج المحلى رفض تحرير التجارة فى السلع الزراعية أسوة بما تم مع باقى الدول التى ابرم معها اتفاقيات مشاركة ، ورأى أنه يمكن تحقيق بعض المطالب المصرية من خلال السياسة الزراعية ، ومن ثم فتحرير التجارة فى السلع الزراعية بالكامل من الأمور التى يصعب تحقيقها ولكن يمكن تحقيق مصالح مصر من خلال الحصص ، والمواسم التصديرية ، والإعفاءات ، والتخفيض الجمركى بما يؤدى الى استيعاب جزء من المطالب على ان تتم الزيادة التدريجية خلال الفترة الانتقالية ، بما يؤدى الى احداث نوع من التوازن بين تحرير التجارة فى السلع الصناعية والسلع الزراعية ، حيث أن الاتحاد يمكنه دفع هذا الثمن ولكنه لن يستطيع التخلى عن سياسته الزراعية تجاه دول العالم .

ومن ثم فقد جاءت مفاوضات تحرير التجارة فى السلع الزراعيةاكثر اثارة للجدل نتيجة للخلاف حول التحرير الكامل للتجارة فى هذا القطاع الى ان انتهت بالإتفاق على مايلى:

- ان يعمل الاتحاد الأوروبى و مصر باضطراد على تحقيق تحرير اكبر لتجاراتها فى المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التى تهم كلا من الطرفين .

- يقوم الطرفان خلال العام الثالث بدراسة الموقف وذلك بغرض تحديد الاجراءات التى تطبق من جانب الطرفين اعتبارا من العام الرابع من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

- فى حالة ادخال قواعد خاصة ، او اجراء تعديل ، او تجديد لاحكام خاصة بتطبيق السياسة الزراعية لأى من الطرفين على منتجات معينة ، يقوم الطرف المختص بأخطار لجنة المشاركة بما تم للاجتماع لتحديد مصالح الطرف الآخر .

أ- الترتيبات التى تطبق على الصادرات الى الاتحاد الأوروبى من المنتجات الزراعية المصرية:-

يسمح باستيراد المنتجات المدرجة فى الجدول رقم (٢) والتى منشأها مصر الى الاتحاد الأوروبى طبقا للتفضيلات الممنوحة للصادرات المصريةوالتى تقع فى نحو ٥٠ مجموعة سلعية مقسمة وفقا للبند الجمركى للإتحاد الأوروبى ، وقد اتاحت الاتفاقية تصديرها وفقا للشروط التالية (١) :

١- يتم تصدير نحو ١٦ مجموعة سلعية معفاه من الرسوم الجمركية وبدون تحديد للحصص التعريفية او المواسم التصديرية ومنها ثمار البلح ، الجوافة ، المانجو، اليوسفى ، الليمون ، الجريت فروت ، النباتات الطبية والعطرية .

٢- كما اشتملت قائمة الصادرات ١٤ مجموعة سلعية محددة الحصة ولكنها تمتعت بالإعفاء من الرسوم الجمركية وعدم تحديد المواسم التصديرية ومنها الدرنات ، الشتلات ، الكمثرى، وزيت السمسم ، والعسل الاسود وعصائر الفواكه .

٣- وفى ضوء الاختلاف فى التفضيلات الممنوحة طبقا للسياسة الزراعية المشتركة ضمت القائمة ٦ مجموعات سلعية مصدرة لدول الاتحاد ومعفاه من الرسوم الجمركية وغير مقيدة الكمية ولكنها ذات مواسم تصديرية محددة ومنها الطماطم الطازجة الأسبرجس ، الفلفل الحلو، العنب الطازج ، وبعض أنواع البطيخ .

---

(١) مستخلصة بواسطة الباحث من :وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شروح لبنود تحرير التجارة فى مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .

جدول رقم (٣) التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر الزراعية إلي دول الاتحاد الاوربي
خلال اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوربية

الحصـــة / طـــن

البيـــان / السلعـــة	الحصة التعريفية	الموسم التصديري	نسبة التخفيض الجمركي للحصة	نسبة التخفيض الجمركي خارج الحصة	البيان / السلعة	الحصة التعريفية	الموسم التصديري	نسبة التخفيض الجمركي للحصة	نسبة التخفيض الجمركي خارج الحصة
صادرات معفاة من الرسوم وغير مقيدة من حيث الحصة وموسم التصدير					صادرات محددة الحصة وغير مقيدة من حيث الرسوم ومواسم التصدير				
بقوليات مجففة	.....	.....	١٠٠	....	أبصال ـ درنـات ـ جـــذور	٥٠٠	....	١٠٠	....
ثمار بلح طازجة ومجففة	.....	.....	١٠٠	....	شـ ـلات	٢	....	١٠٠	....
ثمار جوافة ومانجو	.....	.....	١٠٠	....	أفرع وأجزاء نباتات	٥٠٠	....	١٠٠	....
يوسفي وما شابه ذلك	.....	.....	١٠٠	....	خضر وات مجمدة ومحفوظة	٣٠٠٠	....	١٠٠	....
ليمون بنزهير	.....	.....	١٠٠	....	خضر وات مجففة	١٦٠٠٠	....	١٠٠	....
جريب فروت	.....	.....	١٠٠	....	بطاطس مجمدة أو مجففة	٣٠٠	....	١٠٠	....
ثمار فلفل اسود	.....	.....	١٠٠	....	كمثري وسفرجل	٥٠٠	....	١٠٠	....
فواكه أخرى طازجة	.....	.....	١٠٠	....	فواكه ومكسرات مجمدة	٣٠٠٠	....	١٠٠	.....
بذور نباتات طبية	.....	.....	١٠٠	....	زيت سمسم خام	١٠٠٠	....	١٠٠	....
زنجبيل ـ كركم	.....	.....	١٠٠	....	دهون وزيوت ثابتة	٥٠٠	....	١٠٠	....
فول سوداني غير مقشر	.....	.....	١٠٠	....	عسل اسود	٣٥٠٠٠	....	١٠٠	....
بذور اليوغات	.....	.....	١٠٠	....	مربات وجيلي فواكه	١٠٠٠	....	١٠٠	....
نباتات طبية وعطرية	.....	.....	١٠٠	....	فول سوداني	٣٠٠٠	....	١٠٠	....
طحالب بحرية وأعشاب بحرية	.....	.....	١٠٠	....	عصائر فواكه	١٠٠٠	....	١٠٠	....
صلصة المانجو	....	.....	١٠٠	....					
الكتان	.....	.....	١٠٠	....					

مصدر: تم تصنيفها بواسطة الباحث من :-
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، شرح لبنود تحرير التجارة في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية القاهرة ، يوليو ٢٠٠٠.

٤- بالنسبة لأهم الصادرات المصرية الى الإتحاد الأوروبى سواء من الناحيـــة المطلقـــة أو النسبية مثل الزهور ، والبطاطس ، والبصـــل ، والثـــوم ، والبرتقـــال فقـــد زادت القيـــود المفروضة سواء من ناحية التحديد الكمى للحصة او المواسم التصديرية ، أو ربط الكميـــات خارج الحصة بنسبة تخفيض محددة ، ومن ثم فقد اقتصرت التفضيلات المنوحة على اعفـــاء كمية محددة من الصادرات خلال فترة زمنية محددة مع تخفيض الرسوم الجمركيـــة بنســـبة معينة للكميات خارج الحصة .وقد شملت هذه القائمة أربعة عشر مجموعة سلعية يوضحـــها الجدول رقم (٢) .

٥- وتختلف التفضيلات الممنوحة لكل من الأرز والنخالة حيث حددت الكميات المصدرة مـــن الأرز بنحو ٣٢ ألف طن مع تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥% دون تحديد فترة زمنيـــة للتصدير ، بينما تتيح الاتفاقية نسبة ٦٠% تخفيض من الرسوم الجمركية لصادرات النخالـــة مع عدم تحديد الحصة أو موسم التصدير .

٦- وتشير قائمة الصادرات الى العديد من الفرص التصديرية التى تتيحها اتفاقية المشـــاركة تمثلت فى اضافة ٣١ سلعة لم يشملها اتفاق التعاون الشامل (١٩٧٧) كما زادت الحصـــص التصديرية لنحو ثمانى سلع ، بالأضافة الى توسيع المواسم التصديرية لعدد تسعة ســـلع (١) وكذلك زيادة سنوية لحصص الكثير من السلع الزراعية المصدرة الى اوروبا بنســـبة ٢% ، كما تتيح اتفاقية المشاركة العديد من المزايا التى يجب الاستفادة منـــها قبـــل عـــام ٢٠٠٦ المحدد للنظر فى السياسة الزراعية المشتركة ومن ثم فإن التنوع فى التفضيلات الممنوحـــة انما يعكس آثار تطبيق السياسة الزراعية المشتركة من ناحية والاجراءات والترتيبات التـــى اتخذها الاتحاد خلال مسيرة التوسع الأفقى والرأسى من ناحية أخرى وما أفرزته من قواعـــد وأسس كان لها تأثيرها سواء فى الاعفاء أو حد التخفيض أو تحديد المواسم التصديريـــة أو الحصص التعريفية بما لا يتعارض مع مصالح المنتجين فى دول الاتحـــاد ، حيـــث تـــتركز المعارضة لمنح تسهيلات لصادرات البطاطس المصرية فى كـــل مـــن فرنســـا والمانيـــا أو لصادرات البرتقال فى كل من اسبانيا والبرتغال ولصادرات الأرز فى ايطاليا ، اما المعارضـــة لتسهيلات الزهور فتتركز فى هولندا ، والمانيا .

---

(١) أكاديمية البحث العلمى ، مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٤)
التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي
خلال اتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية

الحصة / طن

البيان / السلعة	الحصة التعريفية	الموسم التصديري	نسبة التخفيض الجمركي للحصة	نسبة التخفيض الجمركي للكمية خارج الحصة	البيان / السلعة	الحصة التعريفية	الموسم التصديري	نسبة التخفيض الجمركي للحصة	نسبة التخفيض الجمركي للكمية خارج الحصة
صادرات محددة المواسم ، لحصص مقيدة معفاة من الرسوم، ونسبة تخفيض للكميات خارج الحصة					صادرات معفاة من الرسوم وغير مقيدة الحصة ومحددة المواسم				
زهور القطف	٣٠٠٠	٤/١٥-١٠/١	١٠٠	—	طماطم طازجة	٠٠٠	٣/٣١-١١/١	١٠٠	٠٠٠
بطاطس جديدة	٢٥٠٠٠	٣/٣١-١/١	١٠٠	٦٠	إسبرجس	٠٠٠	١٠/١-آخر فبراير	١٠٠	٠٠٠
بصل وكرات طازج	١٥٠٠٠	٦/١٥-٢/١	١٠٠	٦٠	فلفل حلو	٠٠٠	٤/٣٠-١١/١	١٠٠	٠٠٠
ثوم طازج	٣٠٠٠	٦/١٥-٢/١	١٠٠	٥٠	خضروات أخري	٠٠٠	١١/١- آخر فبراير	١٠٠	٠٠٠
كرنب - قرنبيط	١٥٠٠	٤/١٥-٢/١	١٠٠	—	عنب طازج	٠٠٠	٧/١٤-٢/١	١٠٠	٠٠٠
خس كرنب	٥٠٠	٤/١٥-١١/١	١٠٠	—	بطيخ طازج	٠٠٠	٦/١٥-٢/١	١٠٠	٠٠٠
جزر ولفت طازج	٥٠٠	٤/٣٠-١/١	١٠٠	—	صادرات مخفضة الرسوم وغير مقيدة من حيث المواسم ومقيد الحصة				
فراولة طازجة	١٥٠٠	٣/٣١-١٠/١	١٠٠	—	أرز	٣٢٠٠٠	٠٠٠	٢٥	٠٠٠
خيار صغير طازج	٥٠٠	٢/٢٩-١/١	١٠٠	—	صادرات مخفضة الرسوم وغير مقيدة من حيث المواسم والحصة				
ثمار برقوق	٥٠٠	٥/٣١-٤/١٥	١٠٠	—	نخالة	٠٠٠	٠٠٠	٦٠	٠٠٠
بقوليات طازجة ومبردة	١٥٠٠٠	٤/٣٠-١١/١		—					
ثمار خوخ	٥٠٠	٥/٣١-٣/١٥	١٠٠	—					
ثمار برتقال طازجة	٦٠٠٠٠	٥/٣١-١٢/١	١٠٠	٦٠					
أنواع بطيخ أخرى	١٠٠٠	٥/٣١-١٠/١٥	١٠٠	—					

المصدر : تم تصنيفها بواسطة الباحث : -
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود التجارة في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٠ .

٧- بالنسبة لمنتجات معينة يفرض الاتحاد نوعين من الضرائب الجمركية على واردات السلع الزراعية ، هما ضريبة قيمية وتفرض على اساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ، وضريبة نوعية ويتم فرضها على سلع محددة بقيمة نقدية ، حيث يفرض مبلغ محدد على الواردات لكل ١٠٠ كجم من السلعة ، وينص الاتفاق على ان الصادرات المصرية تتمتع فقط بالاعفاء أو التخفيض بالنسبة للنوع الأول من الضرائب الجمركية ولا يسرى التخفيض على الضريبة النوعية .

٨- بالنسبة للكميات التى يتم استيرادها زيادة عن الحصص المقررة تطبق عليها رسوم التعريفة الجمركية الموحدة كاملة او تخفض وفقا للتفضيل الممنوح .

٩- تضم قائمة الصادرات الزراعية للأتحاد الأوروبى بعض الصادرات لها احكام خاصة ، وهذه الصادرات تمنحها الاتفاقية زيادة سنوية بنسبة ٢% من الحصة التعريفية فى العام السبق ومعظمها من الصادرات المعفاة من الرسوم لحصص محددة .

١٠- اعتبارا من اول ديسمبر وحتى ٣١ مايو بالنسبة للبرتقال الطازج فإنه فى حدود الحصة التعريفية التى قدرها ٣٤ ألف طن يطبق بالنسبة للميزة التفضيلية الخاصة بالرسم الجمركى القيمى سعر الدخول المتفق عليه والذى سيتم خفض الرسم الجمركى المحدد عليه الى الصفر .وهو ٢٦٦ يورو للطن من اول ديسمبر ٩٩ حتى ٣١ مايو ٢٠٠٠ ، ثم ٢٦٤ يورو للطن لكل فترة بعد ذلك من اول ديسمبر الى ٣١ مايو ، واذا قل سعر الشحنة بنسبة ٢% أو ٤% أو ٦% ، أو ٨% عن سعر الدخول المتفق عليه فإن الرسم الجمركى المحدد سيكون مساويا على الترتيب ٢% ، ٤% ، ٦% ، ٨% من سعر الدخول المتفق عليه ، اما اذا قل سعر دخول الشحنة عن ٩٢% من سعر الدخول المتفق عليه يطبق الرسم الجمركى ، المحدد فى منظمة التجارة العالمية . وبالنسبة لباقى الحصة وقدرها ٢٦ ألف طن يخفض الرسم الجمركى القيمى عليها بنسبة ٦٠% على ان تتدرج الحصة من ٥٠،٥٥،٦٠ ألف طن فى السنوات الثلاث الأولى .

١١- تحدد الاتفاقية الحصة التعريفية للزهور بمقدار ٣ ألاف طن بشروط معينة تتمثل فى أن يكون مستوى أسعار الصادرات المصرية للأتحاد الأوروبى مساويا على الأقل ٨٥% من مستوى أسعار المجموعة بالنسبة لنفس المنتجات خلال نفس الفترة الزمنية واذا قل عن

ذلك يوقف العمل بالتعريفة التفضيلية وتعاد التعريفة التفضيلية عندما يكون مستوى الاسعار مساويا ٨٥، أو اكثر من مستوى أسعار المجموعة .

١٢- وبالنسبة لصادرات مصر من البطاطس والتى تحتل المرتبة الأولى بين صادرات المواد الخام باستثناء القطن الخام فقد حددت الاتفاقية الكميات المصدرة من البطاطس الجديدة او الطازجة او المبردة بنحو ١٣٠ ألف طن فى السنة الأولى ، ١٩٠ الف طن فى السنة الثانية ، ٢٥٠ الف طن فى السنة الثالثة وهذه الكميات معفاه من الرسوم الجمركية خلال الفترة من اول يناير الى ٣١ مارس ، أما ما زاد عن ذلك فتخفض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠% على ان تزداد الحصة بنسبة ٢% سنويا .

١٣- وبالنسبة للطماطم الطازجة او المبردة فهى غير محددة الحصة وتتمتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية خلال الفترة من ١ نوفمبر الى ٣١ مارس .

١٤- وفى اطار التفضيلات الممنوحة للصادرات المصرية من الخضر تعفى الاتفاقية صادرات كل من البصل والكرات الطازج او المبرد من الرسوم الجمركية لحصة مقدراها ١٥ ألف طن خلال الفترة من ١ فبراير الى١٥ يونيه ومازاد عن الحصة المقررة يمنح تخفيض بنسبة ٦٠% من التعريفة الجمركية الموحدة مع زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا .

أما الثوم الطازج أو المبرد فتتمتع صادراته بالاعفاء الجمركى لحصة مقدارها ٣ الاف طن خلال الفترة من اول فبراير الى ١٥ يونيه ومازاد عن الحصة المقررة يمنح تخفيض بنسبة ٥٠% من التعريفة الموحدة مع زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا (الفقرة الرابعة من البروتوكول الأول) .

كما امتد الاعفاء ليشمل الخضروات البقولية ذات القشرة أو المنزوعة سواء كانت طازجة أو مبردة لحصة مقدراها ١٥ ألف طن فى السنة الأولى تزداد الى ١٧,٥% الف طن فى السنة الثانية وتصل فى السنة الثالثة الى ٢٠ الف طن وذلك خلال الفترة من اول نوفمبر الى ٣٠ ابريل أما مازاد عن الحصة فلا يتمتع باى نسبة من التخفيض الجمركى ويطبق عليه شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، على أن تزداد الحصة السنوية بنسبة ٢% بعد ذلك .

وبالنسبة لبعض أنواع الفاكهة التى لم تدرج حصتها فى إتفاق ١٩٧٧ومنها الفراولة فتعفى من الرسوم الجمركية خلال الفترة من اول اكتوبر الى ٣١ مارس لحصة تتدرج من ٥٠٠ طن فى السنة الأولى ، ٧٥٠ طن فى السنة الثانية ، ١٥٠٠ طن فى السنة الثالثة ، ومازاد عن الحصة تطبق عليه شروط منظمة التجارة العالمية على ان تزداد الحصة بنسبة ٢% سنوياً .

أما باقى التفضيلات للصادرات المصرية سواء ما اتصل منها بالإعفاء أو التخفيض أو تحديد الحصص التعريفية أو المواسم التصديرية فيوضحها الجدول رقم (٢) .

ب- الترتيبات المطبقة على واردات مصر من المنتجات الزراعية من دول الاتحاد

تضم قائمة واردات مصر من الاتحاد الأوروبى نحو ٣١ مجموعة من المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبى ، مقسمة وفقاً لبنود التعريفة المصرية ، وتتراوح الرسوم الجمركية المطبقة عليها حاليا فى مصر بين ١% الى ٤٠% حيث ترتفع التعريفة على الواردات التى لها مثيل محلى والتى لم تتعد ٤٠% على كل من التفاح الطازج ، والكريز ، والقشدة المحلاه أو غير المحلاه ، اما أغلب الواردات فتتراوح التعريفة المفروضة عليها بين ١% الى ٥% ، كما تضم القائمة بعض سلع الاستهلاك الترفى تمثله فى المكسرات ، والكريز المحفوظ وفطر عيش الغراب ، وبعض المستحضرات لغذاء الحيوان وتبلغ التعريفة المطبقة عليها ٣٠% ، اما باقى الرسوم الجمركية والتى تبلغ ١٠% فلا تفرض الا على الجبن بجميع انواعه ، بينما تفرض على المجموعة الأخيرة من الخضروات البقلية المجففة رسوم جمركية قدرها ٢٠% كما يتضح من الجدول رقم (٣) .

وفى اطار العلاقة التبادلية بين مصر ودول الاتحاد تضمنت بنود الاتفاقية فى مجال تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية بعض الترتيبات لصالح الاتحاد الأوروبى لتسهيل انسياب المنتجات الأوروبية الى السوق المصرى واحداث نوع من التوازن بين التفضيلات الممنوحة لكل من الطرفين ، والتى تضمنت الغاء الرسوم الجمركية على بعض الواردات من المنتجات الزراعية من دول الاتحاد او خفضها الى المستوى المبين فى الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٥) التفضيلات الممنوحة لصادرات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية إلى مصر خلال إتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية

الحصة : بالطن

البيان / السلعة	الحصة التعريفية	نسبة التخفيض الجمركي	الرسم الجمركي الحالي للتعريفة في مصر	البيان / السلعة	الحصة التعريفية	نسبة التخفيض الجمركي	الرسم الجمركي الحالي للتعريفة في مصر
صادرات معفاة من الرسوم الجمركية وغير محددة الحصة				صادرات مخفضة الرسوم ومحددة الحصة			
حيوانات حية للأنسال	غير محددة	١٠٠	٥ %	حيوانات حية لغير الأنسال	١٠٠٠٠	٥٠	٥ %
لبن أطفال غير محلا	غير محددة	١٠٠	٥ %	لحوم مجمدة	٢٥٠٠٠	٥٠	٤٠ %
بصلات – درنات – جذور	غير محددة	١٠٠	٥ %	قشطة غير محلاه	٥٠	٢٥	٥ %
نباتات حية – بذور عيش الغراب	غير محددة	١٠٠	٥ %	دهون مستخرجة من الألبان	٥٠٠٠	٢٥	١٠ %
تقاوى بطاطس	غير محددة	١٠٠	٥ %	جبن وخثارة اللبن	٢٠٠٠	٥٠	٣٠ %
فول الصويا	غير محددة	١٠٠	١ %	مكسرات طازجة – مجففة	٣٠٠	٥٠	٤٠ %
بذور كتان	غير محددة	١٠٠	١ %	تفاح طازج ١/١ – ١/٢٩	٥٠٠	٢٥	٤٠ %
بذور عباد الشمس	غير محددة	١٠٠	١ %	كريز طازج	٥٠٠	٢٥	٣٠ %
بذور سمسم	غير محددة	١٠٠	١ %	كريز محفوظ	٥٠٠	٣٠	٣٠ %
جوز النخيل	غير محددة	١٠٠	١ %	طماطم معدة – محفوظة	٥٠٠	٥٠	٥ %
بذور – ثمار – نوى البذار	غير محددة	١٠٠	٥ %	فطريات طازجة – محفوظة	١٠٠	٥٠	٣٠ %
				مستحضرات لغذاء الحيوان	١٠٠٠٠	٣٠	٣٠,٢ %
صادرات مخفضة الرسوم وغير محددة الحصة				صادرا معفاة الرسوم ومحددة الحصة			
بذور زيت الخروع	غير محددة	٥٠	٥ %	خضروات بقولية مجففة	٣٠٠٠	١٠٠	١ %
بذور الخردل	غير محددة	٥٠	٥ %	زيت نقى غير معد للبيع بالتجزئة	١٥٠٠	١٠٠	١ %
بذور شيا (كاريتة)	غير محددة	٥٠	٥ %	زيت نقى أخر	١٥٠٠	١٠٠	١ %
أنواع أخرى من التمور الزيتية	غير محددة	٥٠	٥ %	دقيق الأسماك – القشريات واللافقاريات	١٠٠٠٠	١٠٠	٥ %

المصدر : تم تصنيفها بواسطة الباحث من :-

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٠

أما فيما يتعلق بالحصص التعريفية فقد تم تحديد حصص تعريفية لبعض المنتجات واعفاء البعض الآخر وفقا لظروف الانتاج المصرى وفى إطار متطلبات منظمة التجارة العالمية .

وبالنسبة لتحديد فترات زمنية للتصدير فقد خلت القائمة من تحديد أى مواسم تصديرية لأى مجموعة من الواردات باستثناء التفاح الطازج الذى حدد موسم استيراده من اول يناير الى نهاية فبراير .

وقد اتاحت الاتفاقية لمصر استيراد هذه المجموعات السلعية من الاتحاد الأوروبى بالشروط الاتية :

١- يتم استيراد نحو ١١ مجموعة سلعية من الاتحاد الأوروبى معفاة من الجمارك وغير محددة الحصة التعريفية ومنها الحيوانات الحية (للأنسال) ، ولبن الأطفال ، والأبصال وتقاوى البطاطس ، وفول الصويا ، وبذور الكتان وعباد الشمس والسمسم ، وجوز النخيل ، وبعض انواع بذور التقاوى .

٢- كما تضمنت قائمة الواردات اربعة مجموعات سلعية معفاه ايضا من التعريفة الجمركية ولكنها محددة الحصة التعريفية ومنها الخضروات البقولية المجففة (٣٠٠٠ طن) والزيت النقى (نصف مكرر) وغير المعد للبيع بالتجزئة ، وهذه المجموعة مصنفة تحت بندين من البنود التعريفية ومحددة حصة كل منهما بنحو ١٥٠٠ طن ، واخيرا مجموعة الدقيق وحصتها ١٠٠ ألف طن .

٣- وفى ضوء التفضيلات الممنوحة لصادرات الاتحاد الأوروبى الى مصر ضمت القائمة المجموعات المتمتعة بنسبة معينة من التخفيض الجمركى ومنها بعض المجموعات غير محددة الحصة ومنها اربعة مجموعات تضم البذور الزيتية لكل من الخروع ، والخردل ، وبعض الانواع الأخرى من البذور أما المجموعات السلعية الأخرى والتى تتمتع بالتخفيض الجمركى فهى محددة الحصة التعريفية وتضم ١٢ مجموعة منها الحيوانات الحية لغيرالأنسال ، واللحوم المجمدة ، والقشطة غير المحلاة ، والجبن بانواعه المختلفة ، والدهون المستخرجة من الألبان ، والمكسرات ، والتفاح ، والكريز ، والطماطم المحفوظة

والفطريات ، وانواع المستحضرات المستخدمة لغذاء الحيوان ، ويوضح الجدول رقم (٣) نسبة التخفيض والحصة التعريفية لهذه المجاميع .

٤- كما تبين من قائمة الواردات أن المجموعات السلعية التى يساهم فيها الانتاج المحلى بنسبة معينة لتغطية الاستهلاك فهى غير محددة الحصة وغير معفاه من الرسوم الجمركية حيث يتوقف حجم استيرادها على حجم الانتاج المحلى ومنها القمح ، والذرة الصفراء ، والسكر الخام ، والسكر المكرر والدواجن الحية ، والأسماك المحفوظة والمجمدة .

٥-٤-٣-٢-٣ تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية المصنعة :

معاملة الاتحاد الأوروبي لواردات السلع الزراعية المصنعة :

لا تختلف إشكالية المنتجات الزراعية المصنعة عن إشكالية الصادرات الزراعية فى تحرير صادرتها إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث تصطدم كل منها بالسياسة الزراعية المشتركة التي تطبقها دول الاتحاد ومن ثم فان تحرير التجارة في كل منهما سوف يتم بصورة تدريجية في إطار ما تفرضه السياسة الزراعية المشتركة وبما لا يتعارض مع الانتاج الأوروبي وعليه فقد جدد الاتحاد الأوروبي متطلبات تحرير المنتجات داخل اطار من المواسم التصديرية والإعفاء أو التخفيض الجمركى ، والحصص التعريفية وان كان ذلك ينطبق على الصادرات الزراعية فانه لا يختلف كثيرا فى المنتجات الزراعية المصنعة حيث يعرفها الاتحاد الأوروبى بإنها تلك المنتجات التى تعتمد على المكونات الزراعية كمدخل اساسى فى عمليات التصنيع ، ومن ثم يختلف تعامل الاتحاد مع هذه المنتجات عن تعامله مع المنتجات الصناعية التى تتمتع بالتحرير الكامل كما تختلف بعض الشىء عن المنتجات الزراعية التى تخضع لترتيبات الحصص التصديرية وفترات التصدير المسموح بها والاعفاء أو التخفيض الجمركى ، بينما يطبق الاتحاد الأوروبى على هذه المنتجات نظاما يتعامل مع كل سلعة على حدة ، وبالتالى فقد لجأ الى فرض نوعين من الرسوم الجمركية على عدد كبير من هذه المنتجات هما : رسوم جمركية كنسب مئوية على قيمة الواردات (المكون الصناعى) ورسوم قيمية على الوزن الصافى للمنتجات أو على وزن ما تتضمه المنتجات من مواد حساسة مثل الألبان ومنتجاتها ، والسكر ومنتجاته والحبوب بما فيها الأرز ، واللحوم ومنتجاتها ويفرض الاتحاد على هذه السلع الأربعة رسوم جمركية تتراوح بين (٦٠-١٨٠ وحدة اوروبية لكل مائة كيلو جرام) ويعادل الرسم على المكون الزراعى الفرق بين الأسعار العالمية للمكونات الزراعية الداخلة فى انتاجها وأسعار تلك المكونات داخل الاتحاد

جدل رقم ((٨))التفضيلات الممنوحة للصادرات من السلع الزراعية المصنعة في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ..

البيـــان / القائمـــة	عدد المجموعات السلعية	نسبة التخفيض الجمركي	الحصص التعريفية
صادرات مصر إلي دول الاتحاد			
الأولى	١٣٥	١٠٠%	غير محددة
الثانية	٤٧	٣٠ %	غير محددة
الثالثة	٧	٥٠ %	١٠٠٠ ـ ١٨٠٠ كجم
صادرات الاتحاد الأوروبي إلي مصر			
الأولى	٦٢	١٠٠ %	غير محددة
الثانية	٦٨	٥ % بعد سنتين ١٠ % بعد ثلاث سنوات ١٥ % بعد أربع سنوات	غير محددة
الثالثة	٣٦	٥ % بعد سنتين ١٠ % بعد ثلاث سنوات ٢٥ %بعد أربع سنوات	غير محددة

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، القاهرة يوليو ٢٠٠٠ .

الأوروبـــى، ومن ثم تدخل السلع الزراعية المصنعة اسواق دول الاتحاد محملة بالأضافة الى ســـعرها برسم جمركى نسبى على العمليات التصنيعية ورسم على المكون الزراعى بالأضافة الـــى رســـم على ما تحتويه السلعة من مواد حساسة (١) بحد اقصى يحدد لأجمالى قيمة هذة الرســـوم الأمـــر الذى سيؤدى الى رفع سعر المنتج المصرى الزراعى المصنع ويضعف من الميزة التنافسية له بالنسبة للمنتجات الأوروبية .

٢- معاملة الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة لدول الاتحاد الأوروبى :

تـــم تصـــنيف السلع الزراعية المصنعة المصدرة للتحاد الأوروبى فى ثلاث قوائم لم تحدد حصص تعريفية إلا فى القائمة الثالثة ، وتم تحديد نسبة التخفيض الجمركى فى القوائم الـــثلاثة بنســـبة ١٠٠، ٣٠، ٥٠% لكـــل مـــنهما على الترتيب وتضم القائمة الأولى ١٣٥ مجمـــوعة ســـلعية مصنفة طبقاً لبنود التعريفة الجمركية الأوروبية ويتم التخفيض الجمركى بنسبة ١٠٠% لكل من الرسوم الجمركية المفروضة على العمليات التصنيعية لتلك المجاميع والتـــى تتـــراوح بين (٢% ، ١٢%) وكذلك الرسوم الجمركية على المكون الزراعى الذى تحـــدد قيمـــته طـــبقاً لنوع المكون ويستدل على النسبة المحددة للرسم من جداول التعريفة الجمركية للإتحاد الأوروبى .

وتعتبر القائمة الأولى هى نفس القائمة التى تضمنها اتفاق التعاون الشامل عام ٧٧ والمعدل عام ١٩٨٧ وفقاً لاتفاق الموائمة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال ، حيث كانت تحصل مصـــر على معاملة تفضيلية لسلع هذه القائمة ومن ثم فلم تتضمن هذه القائمة فوائد اضافية للاقتصاد المصرى .

أمـــا القائمـــة الثانـــية فتضـــم نحو ٤٧ مجموعة من السلع الزراعية المصنعة مصـــنفة طـــبقاً للبـــنود الجمركية الأوروبية ، ويفرض الاتحاد الأوروبى رسم جمركى نسبى ورســـم علـــى المكـــون الزراعـــى لمحتويات هذه القائمة وقد تمتعت صادرات هذه القائمة بتخفـــيض اجمالـــى الرســـوم الجمركية بنسبة ٣٠%وهو ما يساوى الرسوم الجمركية على المكـــون الصناعى،ومن ثم فلم تعفى الصادرات المصرية الا من الرسم النسبى فقط وهو ما طبق على هذه القائمـــه

---

(١) تضـــم خانـــة الرسم الجمركى الرمز E..% اشارة الى رسم المكون الزراعى بالأضافة الى الرمز S-z Add FIM او Add عند اضافة رسم ماتحتويه السلعة من سكر او دقيق .

فى اتفاق ١٩٧٧ والمعدل عام ١٩٨٧، وبالتالى لم تضيف هذه القائمة أى مزايا للاقتصادالمصرى فى اتفاقية المشاركة

وبالنسبة للقائمة الثالثة والتى تضم نحو ٧مجموعات من السلع الزراعية المصنعة يفرض عليها الاتحاد الاوروبى رسم جمركى نسبى ورسم على المكون الزراعى وتتمتع الصادرات المصرية بتخفيض جمركى يصل الى ٥٠%على مجمل الرسوم الجمركية حيث تم الغاء الرسوم الجمركية على المكون الصناعى، و ٣٠%فقط على المكون الزراعى وقد ارتبط ذلك بتحديد حصص تعريفية لكل مجموعة سلعيه بكميات قليلة نسبيا تراوحت بين (١٠٠٠-١٨٠٠كجم)لمحتويات القائمة وهو ما يقلل من المزايا المتوقعة للاقتصاد المصرى حيث توجد فرص للتوسع فى انتاج سلع هذه القائمة باسعار منافسة إلا ان الاتفاقية قللت من تحقيق هذه الميزة ويمكن القول ان المكون الزراعى للقوائم الثلاث يمثل حوالى ٧٠%من القيمة cif لهذه القوائم(١) ٠ ومما يقلل من الاستفادة المتوقعة من صادرات السلع الزراعية المصنعة ان الاتحاد الاوروبى لا يعتبر الخضر والفواكه المجمدة سلعا مصنعة ويتم معاملتها كسلع طازجة وذلك لاغراض التعريفة الجمركية والحصص التصديرية كذلك يعتبر الاتحاد الخضر والفاكهة الجافة سلعا طازجة كالمربات,ومن ثم فان هذه التفرقة تلغى الاعفاء الكامل للمكون الصناعى فى السلع الزراعية المصنعة ويعامل معاملة السلع الزراعية من حيث التخفيض وهذا ما يقلل من المزايا الممنوحة ويفرغها من محتواها لصالح الاتحاد الاوروبى.

٣- الترتيبات المطبقة على صادرات الاتحاد الأوروبى من السلع الزراعية المصنعة الى مصر

صنفت السلع الزراعية المصنعة المصدرة من الاتحاد الأوروبى الى مصر فى ثلاث قوائم مختلفة من حيث نسبة التخفيض الجمركى أو الاعفاء وفقا لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتختلف هذه القوائم عن قوائم الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى فى خلوها من الحصص التعريفية ، وتضم القائمة الأولى نحو ٦٢ مجموعة من السلع الزراعية المصنعة يطبق عليها بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الاثر المماثل المفروضة على واردات مصر من الاتحاد الأوروبى وهو ما يساهم فى انسياب السلع الأوروبية الى السوق المصرى دون عوائق أو قيود لما تكتسبه من خفض أسعارها وما تتصف به من صفات الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية خاصة

---

١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ ٠

وان الفترة المقررة لم تتعد العامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهى فترة لا تكفى للاستعداد للمنافسة من جانب السلع المصرية وهو ما يتطلب اعادة هيكلة وتحديث قطاعات هذه الصناعة حتى تصبح المنافسة متكافئة .

أما القائمة الثانية فتضم نحو ٦٨ مجموعة من السلع الزراعية المصنعة ويخضع تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى الشروط التالية :

تخفض الرسوم الاساسية على محتويات هذه القائمة بنسبة ٥% بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ثم ١٠% بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، واخيرا تخفيض الرسوم بنسبة ١٥% بعد أربعة اعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ومعنى ذلك أن تستفيد صادرات هذه القائمة بتخفيض ٣٠% من الرسوم الجمركية فى نهاية السنة الرابعة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الأمر الذى يؤدى الى انخفاض اسعارها ودخولها فى منافسة غير متكافئة مع المنتجات المصرية .

وبالنسبة للقائمة الثالثة فتضم نحو ٣٦ مجموعة من السلع الزراعية المصنعة تتمتع بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من الاتحاد الأوروبى بالشروط التالية :

- يتم تخفيض الرسوم الاساسية على محتويات هذه القائمة بنسبة ٥% بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ثم ١٠% بعد ثلاث اعوام ، واخيرا ٢٥% بعد أربعة اعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ومعنى ذلك أن تستفيد محتويات القائمة بنسبة تخفيض ٤٠% فى نهاية السنة الرابعة الامر لذى سيكسبها ميزة تنافسية سعرية امام المنتج المحلى وتصبح المنافسة لصالح المنتج ذات صفات الجودة التى يرغبها المستهلك ومن ثم يجب الاهتمام بالمواصفات المطلوبة والجودة المميزة بالأضافة الى التغليف والتعبئة حتى تصبح المنافسة متكافئة .

٦- تجارة مصر الخارجية مع دول الإتحاد الأوروبى خلال الفترة من (٩٦- ٢٠٠٠)

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية الى كل من الصادرات والواردات ، وتحتل تجارة مصر الخارجية مع الاتحاد الأوروبى المرتبة الأولى بين التكتلات الاقتصادية العالمية سواء

انصرف ذلك الى الصادرات أو الواردات حيث تشير الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من إستقراء الجدول رقم (٢) الى ٣٧,٤% كحد ادنى ، ٤٤,٦% كحد أقصى وذلك من متوسط قيمة اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) ، بينما تراوحت الأهمية النسبية لقيمة واردات مصر من الإتحاد الأوروبى بين (٣٤,١% - ٣٨,٢%) كحدين أدنى وأقصى خلال نفس الفترة وقد انعكس ذلك على قيمة التجارة الخارجية بين الطرفين حيث سجلت ٣٦,٧% فى نفس الفترة .

ولقد شهدت علاقة مصر مع الاتحاد الأوروبى فى جانبها التجارى العديد من التغيرات المتلاحقة والمتباينة خلال مسارها التاريخى الحديث والذى سجل أولى خطواته بالانفاق التجارى التفضيلى الذى أمتد من (٧٣-٧٧) ، واستكملت الخطوة التالية باتفاق التعاون الشامل الذى أمتد من عام ١٩٧٨ لينتهى بمفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية والتصديق عليها من مجلس الشعب المصرى فى ٧ أبريل عام ٢٠٠٣ لتدخل حيز التنفيذ بعد تصديق البرلمانات الأوروبية عليها .

ويتبلور مضمون هذه الاتفاقيات فى جوانبها التجارية فى ثلاث محاور يشير الأول منها الى الاعفاء من الرسوم الجمركية أو الحصول على حد معين للتخفيض ، بينما ينصرف الثانى الى تحديد الحصص التعريفية أو تركها غير مقيدة ، بينما يتطرق المحور الأخير الى المواسم التصديرية للصادرات المصرية ، وبين هذه المحاور كانت مسيرة التفاوض تدور لتعظيم المكاسب وتقليص المثالب وعادة ماتنتهى بصورة توفيقية ، ولقد شهد تطور علاقة مصر مع دول الإتحاد تباين ما تم الحصول عليه فى المراحل الثلاث السابقة سواء فيما تعلق بالرسوم الجمركية أو الحصص التعريفية او المواسم التصديرية التى كان مرجعها الأساسى السياسة الزراعية المشتركة لدول الإتحاد من ناحية والتوسع الأفقى والرأسى لدول الاتحاد من الناحية الأخرى وامر هذا شأنه قد انعكس على كل من صادرات وورادات كل من الطرفين للطرف الآخر .

وكذلك الميزان التجارى سواء من ناحية الإتجاه أو التطور أو التوزيع الجغرافى ، ولايمكن أن نرجع كل التغيرات الحادثة فى كل من الصادرات والواردات الى الآثار المترتبة على هذه الاتفاقيات نتيجة للتفضيلات الممنوحة من كل من الطرفين أو العقبات أو العراقيل التى قد تمتد الى القيود غير الجمركية ، بل ان هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على

التجارة الخارجية للطرفين سواء ما يتصل بالأنتاج أو التسويق أو الأسعار العالمية أو الدول المنافسة ومن ثم فإن إرجاع التغير الى عامل دون الآخر هو لى لعنق الحقائق الاقتصادية ويتنافى مع المنطق الاقتصادى حيث تؤثر المتغيرات السابقة بالأضافة الى المتغيرات التى يعكسها عامل الزمن بنسب معينة ، وحيث أن اتفاقية المشاركة لم تدخل بعد حيز التنفيذ فلم يتضح تأثيرها بعد ومازال التأثير مرتبط بإتفاق التعاون الشامل .

وسوف يتناول الجزء الثانى تطور الصادرات والواردات ، ووضع الميزان التجارى بين الطرفين :-

٦-١ تطور الصادرات المصرية الى دول الإتحاد الأوروبى خلال الفترة من (٩٦-٢٠٠٠).

تشير احصاءات الجدول رقم (٧) الى ان متوسط الصادرات المصرية الى دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (٩٦- ٢٠٠٠) قد سجلت نحو ٥,١ مليار جنيه تمثل نحو ٣٩,٤% من قيمة متوسط اجمالى الصادرات المصرية التى بلغت ١٢,٩مليار جنيه فى نفس الفترة . وهو ما يعكس الأهمية النسبية لدول الاتحاد فى قائمة الدول المستوردة للصادرات المصرية .

وقد إتسمت صادرات مصر الى دول الإتحاد بأتجاهها للتزايد حيث سجلت عام ٢٠٠٠ م نحو ٦,٥٦ مليار جنيه بزيادة بلغت ١,٠٨ مليار جنيه تمثل نحو ١٩,٧% عما كانت عليه الصادرات عام ١٩٩٦ حيث لم تزد عن ٥,٥مليار جنيه ، بيد ان هذا النمط فى التزايد لم يكن السمة المميزة طوال فترة الدراسة حيث انخفضت قيمة الصادرات خلال عامى ٩٨-٩٩ بالمقارنة بعامى ٩٦-١٩٩٧م ، وارتبط الحد الأدنى بعام ٩٨ حيث بلغ ٤٠٦٣,٨ مليون جنيه بينما ارتبط الحد الأعلى بعام ٢٠٠٠ حيث بلغ ٦٥٥٥,٧ مليون جنيه .

وكان لتذبذب كلا من اجمالى الصادرات من ناحية والصادرات الى الاتحاد من الناحية الأخرى أثره الواضح على الأهمية النسبية للصادرات لدول الاتحاد منسوبة لاجمالى الصادرات حيث سجلت نحو ٤٤,٦% ، ٣٩,٥% ، ٣٤,٦% ، ٤٠,١% لسنوات الدراسةعلى الترتيب ، ومن ثم فإن الأهمية النسبية لصادرات مصر لدول الاتحاد تتراوح بين ٣٤,٦ كحد ادنى ، ٤٤,٦% كحد اعلى وهو ما يشير الى أهمية دول الاتحاد فى تجارة مصر الخارجية ويشير نمط التوزيع الجغرافى لصادرات مصر الى دول الإتحاد الى استمرارية

الصادرات الى دولة الخمسة عشر باستثناء لوكسمبرج التى لم تستوعب أى كمية من الصادرات المصرية خلال عامى ٩٦، ٩٧ ويرجع ذلك فى معظم الإحيان الى احتساب صادرات لوكسمبرج ضمن صادرات بلجيكا فى بعض الاحصاءات .

كما يتسم نمط التوزيع الجغرافى بتصنيف أسواق دول الإتحاد الى ثلاثة مجاميع تضم المجموعة الأولى الاسواق ذات الأهمية النسبية المرتفعة وتمثلها اسواق كل من ايطاليا ، وهولندا ، وفرنسا ، والمانيا بأهمية نسبية سجلت نحو ٣١% ، ١٩,١% ١١,١% ، ١٠,٥% لكل منهما على الترتيب وذلك من اجمالى الصادرات لدول الأتحاد فى متوسط الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) ، اما المجموعة الثانية فتضم اسواق كل من المملكة المتحدة ، وأسبانيا ، واليونان ، وبلجيكا باهمية نسبية سجلت نحو ٧,٧% ، ٧,٢% ، ٦,٨% ، ٣,٤% لكل منهما على الترتيب ، ثم تنخفض الأهمية النسبية للمجموعة الأخيرة من اسواق دول الاتحاد بنسبة تتراوح بين (٠,١-٠,٢%) وذلك من متوسط صادرات ومصر لدول الاتحاد خلال الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) ، ومعنى ذلك أن ٩٦,٨% من صادرات مصر لدول الإتحاد تستوعبها نحو ثمانى أسواق من دول الاتحاد هى اسواق المجموعة الأولى والثانية بنسبة سجلت نحو ٧١,٧% ، ٢٥,١% لكل منهما على الترتيب ، أما النسبة الباقية والتى لم تتعد ٣,٢% من اجمالى صادرات مصر لدول الاتحاد فتستوعبها المجموعة الثالثة والتى تضم سبعة اسواق من دول الاتحاد .

٦-٢ تطور الواردات المصرية من دول الاتحاد

اتضح من استقراء إحصاءات الجدول رقم (٧) أن متوسط واردات مصر من دول الاتحاد خلال الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) قد سجلت نحو ١٧,٨٧ مليار جنيه تمثل نحو ٣٦% من قيمة إجمالى الواردات المصرية خلال نفس الفترة والتى بلغت نحو ٤٩,٦٣ مليار جنيه

وقد اتسم نمط الواردات بالتذبذب وان كانت السمة المميزة خلال السنوات الأولى من الدراسة من ٩٦الى ٩٨ تميل الى الاتجاه للتزايد حيث بلغت قيمة الواردات من الإتحاد عام ٩٦-نحو ١٦ مليار جنيه ارتفعت الى ١٧,١ مليار جنيه عام ٩٧ ، واستمرت فى الارتفاع لتسجل عام ٩٨ نحو ٢٠,٣ مليار جنيه بزيادة قدرت بنحو ٢٧% عما كانت عليه عام ١٩٩٦ ، ولم يستمر النمط على هذا المنوال بل انخفضت الواردات عام ٩٩ الى نحو ١٩,٣ مليار جنيه واستمرت فى الانخفاض لتسجل عام ٢٠٠٠ نحو ١٦,٥٨ مليار جنيه بنسبة

انخفاض بلغت نحو ١٨,٤% عما كانت عليه عام ٩٨ ، ويرجع ذلك الى بعض السياسات التى اتبعتها الدولة لترشيد الواردات والتخفيف من العجز فى الميزان التجارى .

ومن ثم فقد تراوحت قيمة الواردات من دول الاتحاد بين (١٦-٢٠,٣ مليار جنيه) كحدين أدنى وأعلى إرتبطا بعامى ٩٦، ١٩٩٨ م .

ولم يختلف نمط إجمالى الواردات المصرية عن نمط الواردات من الاتحاد الأوروبى فى الاتجاه للتزايد من عام ٩٦-الى عام ٩٨ ثم الإتجاه للأنخفاض عامى ٩٩، ٢٠٠٠ وقد انعكس ذلك على الأهمية النسبية لواردات مصر من دول الاتحاد حيث سجلت خلال فترة الدراسة نحو ٣٦,٢% ، ٣٨,٢%، ٣٦,٣% ،٣٥,٥% ، ٣٤,١% لكل منهما على الترتيب وذلك من إجمالى قيمة الواردات المصرية خلال نفس الفترة ويشير نمط التوزيع الجغرافى لواردات مصر من دول الإتحاد الى اختلاف الأهمية النسبية بين دول الإتحاد حيث تصنف طبقا لبيانات الجدول رقم (٧) الى ثلاثة مجموعات تضم الأولى أسواق كل من المانيا ، وايطاليا ، وفرنسا ، بأهمية نسبية سجلت نحو ٢٤,١% ، ١٨,٩% ، ١٤% لكل منهما على الترتيب وذلك من إجمالى واردات مصر من دول الاتحاد فى متوسط الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) وتأتى اسواق كل من هولندا والمملكة المتحدة ، والسويد فى المجموعة الثانية بنسبة ٦,٩% ، ٨,٥، ٥,٧% لكل منهما على الترتيب ، وتضم المجموعة الثالثة نحو ٩ أسواق من دول الإتحاد الأوروبى من الأسواق ذات الأهمية النسبية المنخفضة التى تراوحت بين (٠,٢-٤,٧%) والتى تمثل الواردات المصرية منها نحو ٢١,٩% من إجمالى وارداتها من دول الإتحاد خلال نفس الفترة ، ومعنى ذلك أن ٧٨,١% من الواردات المصرية من دول الاتحاد تتركز فى نحو ستة اسواق من دول الإتحاد ، بينما تتوزع النسبة الباقية على باقى دول الإتحاد التسع بنسب متفاوتة ، ومن ثم يمكن المحافظة علىالاسواق التقليدية ومحاولة تنمية الصادرات اليها ، وتقليل المثالب فى الاسواق ذات الأهمية النسبية المنخفضة لزيادة الصادرات اليها والتغلب على ما يعترضها من عقبات .

٦-٣ الميزان التجارى بين جمهورية مصر العربية ودول الإتحاد الأوروبى :

أتسم الميزان التجارى بين جمهورية مصر العربية ودول الإتحاد الأوروبى بالعجز خلال الفترة من ٩٦- ٢٠٠٠ ولم يخضع لقاعدة الإستثناء سوى اليونان والبرتغال حيث حقق الميزان التجارى فائضا لصالح مصر ويرجع ذلك لتزايد الصادرات المصرية لهذه الدول

جدول رقم (٧) الأهمية النسبية لتجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي والميزان التجاري في الفترة من (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) م

القيمة : مليون جنية

السنوات البيان	إجمالي الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي					المتوسط	%	إجمالي الواردات من دول الاتحاد الأوروبي					المتوسط	%	متوسط التجارة الخارجية	%	الميزان التجاري*
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠			١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠					
المانيا	٥٥٣,٣	٩٠٣,١	٤٣٣,٧	٣٦٩,٦	٤٢٩,٦	٥٣٧,٩	١٠,٥	٣٦٩٩,١	٣٨٩١,٠	٤٩٩١,١	٤٧١٠,١	٤٢٩٨,٤	٤٣١٧,٩	٢٤,١	٤٨٥٥,٨	٢١,١	٣٧٨٠
فرنسا	٤٨٩,٤	٥٠٨,٤	٤٢٢,٥	٤٥٦,٩	٩٦٩,١	٥٦٩,٣	١١,١	١٩٥٩,٤	٢٧٤٢,٧	٣١٣٨,٣	٢٦٨٠,٦	٢٠١٤,١	٢٥٠٧	١٤	٣٠٧٦,٣	١٣,٤	١٩٣٧,٧
إيطاليا	١٤٨٨,٩	١٤٨٩,١	١٠٨٧,٥	١٢٠١,٣	٢٦٦٤,٣	١٥٨٦,٢	٣١	٢٩٥٧,٧	٣١٦١,٤	٣٧٧٨,٠	٣٥٧٥,٨	٣٢٣٩,٥	٣٣٤٢,٥	١٨,٩	٤٩٢٨,٧	٢١,٤	١٧٥٦,٣
هولندا	١٢٣٨,٩	٨٩٩,٣	٨٤٧,٣	٨٥٠,١	١٠٤٢,٦	٩٧٥,٧	١٩,١	١٢٣٤,٥	١٢٨٩,٣	١٢٢٨,٦	١٢٧٣,٢	١١٩٤,٨	١٢٤٤,١	٦,٩	٢٢١٩,٨	٩,٦	٢٦٨,٤
بلجيكا	١٧١,٦	٢١٣,٦	٢٢٠,٢	١١٧,٢	١٣٥,١	١٧١,٥	٣,٤	٧١٤,٦	٦٩٢,٢	٧٨٥,٧	٧٧٦,٦	٦١٤,٥	٧١٦,٧	٤	٨٨٨,٢	٣,٩	٥٤٥,٢
لوكسمبرج			٠,٨	٠,٠٠٨	٠,٤	٠,٢		٥,٢	٩,٥	٤	٣	١,٨	٤,٧		٤,٩		٤,٥
المملكة المتحدة	٥٦٢,٨	٣٠٧	٣٧٦,٨	٣٠١,٧	٤٠٧,٤	٣٩١,١	٧,٧	١٤٩٩,١	١٤٥١,٦	١٧٥٥	١٦٢٧,٥	١٢٥٢,٦	١٥١٧,٢	٨,٥	١٩٠٨,٣	٨,٣	١١٢٦,١
ايرلندا	١١,٢	١١,٢	١٤	١٩,٨	١٦,٧	١٤,٦	٠,٣	٤٤٧,٤	٤٧٦,٦	٦٣٧,١	٧٢٩,٦	٧٣٩,٤	٦٠٦	٣,٤	٦٢٠,٦	٢,٧	٥٩١,٤
الدانمارك	١٧	٣٧,١	١٥,١	٢٠,٨	١٥,٧	٢١,١	٠,٤	٣١٩,٨	٣٥٨,٢	٣٦٧,٢	٤١٤,٥	٥١٣٧	٣٩٤,٧	٢,٢	٤١٥,٨	١,٨	٣٧٣,٦
اليونان	٤٨٣,٥	٣٥٧	٣٠٦,٥	٣٥١,٩	٢٥٠,٣	٣٤٩,٨	٦,٨	٣٦٠,٧	٣٥٣,٧	٣٨٦	٢٦٩	٣٤٩,٦	٣٤٣,٨	١,٩	٦٩٣,٦	٣	+٦
أسبانيا	٣٣٣,٥	٣٨٠,٣	٢٩,١	٤٠٥,٢	٥١٣	٣٦٨,٢٥	٧,٢	٧١٦	٧٥٢,٧	٨٥٧,٥	١١٣٨,٦	٧٤٥,٥	٨٤٢,١	٤,٧	١٢١٠,٣	٥,٣	٤٧٣,٩
البرتغال	٨١,٦	١٣٨	١٠٦,٩	٩٧,١	٩٣,٤	١٠٣,٤	٢	٥٢,٧	٣٩,٦	٣٤	٢٤,٨	٢٤,٨	٣٥,١	٠,٢	١٣٨,٥	٠,٦	+٦٨,٣
النمسا	١٠,٧	١٢,١	٨,٨	١١,٤	٨,٤	١٠,٣	٠,٢	٤٢٧,٦	٢٨٥,٢	٣٦٣,٩	٣٤٥,٦	٢١٣,٦	٣٢٧,٢	١,٨	٣٣٧,٥	١,٥	٣١٦,٩
السويد	١٣,٢	١٣,٧	١١,٢	٨,٣	٧,٦	١٠,٨	٠,٢	١٠٤١,٤	١٠١٩,٢	١١٨٨,٩	١٠٥٧,٩	٧٨٣,٥	١٠١٨,٢	٥,٧	١٠٢٩	٤,٥	١٠٠٧,٢
فنلندا	٢١,٤	٣,٥	٣,٣	٣,٤	٢,١	٦,٧	٠,١	٥٦٥	٦١٥,٦	٨٠٧,١	٧٠٢,٥	٥٩٧,٨	٦٥٧,٦	٣,٧	٦٦٤,٣	٢,٩	٦٥٠,٩
أجمالي الاتحاد	٥٢٧٧	٥٢٧٣,٤	٤٠٦٣,٨	٤٢١٥	٦٥٥٥,٧	٥١١٧	١٠٠	١٦٠٠٠,٢	١٧١٣٨,٥	٢٠٣٢٢,٥	١٩٣٢٩,٣	١٦٥٨٣,٣	١٧٨٧٤,٨	١٠٠	٢٢٩٩١,٦	١٠٠	١٢٧٥٧,٨
الإجمالي العام	١٢٢٧٧	١٣٣٣٥	١٠٨٦٧	١٢١٦٥	١٦٣٥١	١٢٩٩٩		٤٤٢١٨	٤٤٨٨٥,٨	٥٦٠٢٥,٩	٥٤٣٩٩,٣	٤٨٦٤٥,٤	٤٩٦٣٤,٩		٦٢٦٣٣,٩		٣٦٦٣٥,٩
%	٤٤,٦	٣٧,٤	٣٧,٤	٣٤,٦	٤٠,١	٣٩,٤		٣٦,٢	٣٨,٢	٣٦,٣	٣٥,٥	٣٤,١	٣٦		٣٦,٧		٣٤,٨

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، إعداد السنوات من (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) م

* جميع قيم الميزان التجاري سالبه ما عدا اليونان والبرتغال

بمعدل أكبر من زيادة الواردات حيث بلغ الفائض نحو ٦ مليون جنيه لصالح مصر مع اليونان ، ٦٨,٣ مليون جنيه مع البرتغال ، ويعكس انخفاض الفائض التجارى مع الدول التى إنضمت الى الاتحاد الأوروبى والتى تعتبر أقل تقدما من باقى دول الإتحاد إستفادت هذه الدول بصورة ملحوظة من إتحادها مع السوق الأوربية فى معاملاتها التجارية مع مصر .

ويشير الجدول رقم (٧) الى أن العجز التجارى مع دول الاتحاد قد سجل نحو ١٢,٨ مليار جنيه فى متوسط الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) بما يمثل نحو ٣٤,٨% من اجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى ، والذى بلغ ٣٦,٦ مليار جنيه فى متوسط نفس الفترة

وقد حقق الإتحاد الأوروبى فائضا تجاريا فى الميزان التجارى مع مصر طوال سنوات الدراسة حيث استمر فى التزايد من ١٠,٥ مليار جنيه عام ٩٦ الى ١١,٨ مليار جنيه عام ٩٧ ، وبلغ أقصاه عام ٩٨ بنحو ١٦,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة سجلت ٥٤,٥% عما كان عليه عام ١٩٩٦ .

ويرجع ذلك الى تناقص الصادرات فى هذه الفترة بنحو ٢٥,٨% وزيادة الواردات من دول الإتحاد بنحو ٢٧% ، وقد أدى اتجاه الصادرات الى الزيادة عامى ٩٩، ٢٠٠٠ وإتجاه الواردات الى التناقص الى انخفاض الفائض التجارى حيث سجل نحو ١٥,١، ١٠ مليار جنيه عامى ٩٩، ٢٠٠٠ ، إلا ان الفائض التجارى مازال فى صالح دول الإتحاد وهو مايعنى ارتفاع العجز التجارى المصرى بنفس القيمة .

وتتمثل مشكلة العجز التجارى مع دول الإتحاد فى ان كبار الشركاء التجاريين لمصر من دول الإتحاد تتأكد فى العلاقات التجارية معهم عمق الهوة التجارية والضخامة للعجز فى الميزان التجارى مع انخفاض الصادرات وإرتفاع الواردات المصرية .

وكما تشير البيانات فإن العجز التجارى لمصر مع المانيا قد بلغ ٣٧٨٠ مليون جنيه فى متوسط الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) فى حين لم تتعد الصادرات ٥٣٧,٩ مليون جنيه ، وتأتى فرنسا فى المرتبة التالية بعجز بلغ ١٩٣٧,٧ مليون جنيه تمثل نحو ١٥,٢% من اجمالى العجز مع دول الإتحاد فى متوسط نفس الفترة فى حين ان صادراتها سجلت نحو ٥٦٩,٣ مليون جنيه وتأتى إيطاليا فى المرتبة الثالثة بعجز فى الميزان التجارى بلغ

١٧٥٦,٣ مليون جنيه وصادرات بلغت ١٥٨٦,٢ مليون جنيه ، وان كانت ايطاليا تمثل اهم الدول استيعابا للصادرات المصرية فإن المانيا تعتبر أهم الدول الموردة للسوق المصرية ، وعلى الجانب الآخر فإن أكثر من ثلث أسواق دول الاتحاد ممثلة فى ايرلندا ، والدانمارك ، والبرتغال ، والنمسا ، والسويد وفلندا، لاتمثل وارداتهم من مصر أكثر من ٣,٢% من اجمالى الصادرات المصرية فى متوسط الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) فى حين تبلغ صادراتهم لمصر نحو ١٨,٩ % من اجمالى وارداتها .

ومن ثم فإن الصورة التى يعكسها هذا الوضع تشير الى تركز التجارة الخارجية فى مجموعتين من الأسواق تضم المجموعة الأولى أسواق كل من ألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وهولندا وتستوعب هذه المجموعة نحو ٧١,٧% من إجمالى الصادرات المصرية فى متوسط الفترة من ٩٦-٢٠٠٠ ، بينما تضم المجموعة الثانية أسواق المملكة المتحدة ، واليونان ، واسبانيا ، وتستوعب هذه المجموعة نحو ٢١,٧% من متوسط الصادرات المصرية فى نفس الفترة ، ومعنى ذلك أن ٩٣,٤% من الصادرات المصرية يستوعبها أقل من نصف أسواق دول الاتحاد ، ولا يختلف الأمر بالنسبة للواردات حيث إستوردت مصر نحو ٦٣,٩% من وارداتها من المجموعة الأولى ونحو ١٨,٩% من المجموعة الثانية التى ضمت المملكة المتحدة ، واسبانيا ، والسويد ، ومعنى ذلك أن نحو ٨٢,٨% من الواردات المصرية تتركز فى اقل من نصف اسواق الاتحاد ، أما باقى الأسواق فتنخفض وارداتها من السوق المصرى بينما تتزايد واردات مصر من أسواق هذه الدول وهو ما يعكس استفادة هذه الدول من اتفاقية المشاركة ويجعلها فى صالح دول الاتحاد أكثر منها لصالح مصر ، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على الفائض فى الميزان التجارى لصالح هذه الدول .

ويتضح مما سبق أن نقطة الضعف الرئيسية فى تجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد تكمن فى جانب التصدير من ناحية والمنافسة من الناحية الأخرى ، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى ٣٤,٢% عام ١٩٩٦ هبطت الى أقل من ٢١,٨% فى عام ١٩٩٩ أى اقل مما كانت عليه عام ٩٦ ، وإن كانت زيادة الصادرات وانخفاض الواردات عام ٢٠٠٠م قد رفع نسبة الصادرات الى الواردات الى نحو ٣٩,٥% وهو ما يعكس تذبذب تجارة مصر الخارجية وعدم استقرارها والذى ينعكس بالضرورة على الموازين التجارية مع دول الاتحاد .

جدول رقم (٨) الأهمية النسبية لكمية و قيمة الصادرات الشهرية من محاصيل البطاطس، والبصل، والفاصوليا، والبرتقال خـــــلال عـام (١٩٩٩) .

الكمية / طن القيمة /ألف جنية

البيان / الشهر	البطـــاطس				البصـــــل				الفاصوليـــــا				البرتقـــــال			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
يناير	٩٩١٤	٣,٩	٧٤٨٦	٤,٨	٢٤٨٩	٢,٤	٩٤٠	٢,٩	٣٧٣	٩,٨	٢٨٩	٨,٩	٣٦٤٨٦	١٨,٤	٣٦٧٨١	٢١,١
فبراير	٧٨٤٢١	٣٠,٧	٥٤٥٠٥	٣٤,٧	٧٦٨٣	٧,٣	١٩٣٠	٦	٢٦٧	٧	٢٢٠	٦,٨	٣٨١١٦	١٩,٣	٣٦٤٠٦	٢٠,٩
مارس	١١٣٥٤٧	٤٤,٤	٧٢١٩٣	٤٦	٣٤١١	٣,٢	١٤٢٠	٤,٤	٢٦٣	٦,٩	٢٢٥	٧	٣٠٩٠٠	١٥,٦	٢٤٨٦٨	١٤,٢
إبريل	٤٩٩٤٣	١٩,٦	٢٠٦٣٩	١٣,٢	١٠٤٩٥	١٠	٣٥٠٣	١٠,٨	٤١٤	١٠,٩	٤٤٨	١٣,٩	٢٠٨١٦	١٠,٥	١٦٥٧٦	٩,٥
مايو	٢٩٢٤	١,٢	١٤٢٦	٠,٩	١٥٦٨٩	١٤,٨	٥٩٨٦	١٨,٥	٢٩٢	١٠,٣	٢٦٧	٨,٣	١٠١٣٣	٥,١	٩٦٢٧	٥,٥
يونيو	----				١١٦٧٤	١١	٣٧٢٥	١١,٥	١٧٧	٤,٧	٨٣	٢,٦	٢٤٦	٠,١	٣٣٢	٠,٢
يوليو	٢١٠	٠,٠٨	٢٨٦	٠,٢	١٠٤٧٠	٩,٩	٢٩٦٣	٩,٢	١٠٠	٢,٦	١٠٤	٣,٢	٢	----	٥	----
أغسطس	----	----	----	----	٦٣٧٠	٦	١٦٢٣	٥	٨	٠,٢	٦	٠,٢	----	----	----	----
سبتمبر	----	----	----	----	٦٨٠٣	٦,٤	١٧٦٢	٥,٥	١٠٩	٢,٩	٣٦	١,١	----	----	----	----
أكتوبر	٣٥	٠,٠١	٣٠	----	٦٠٢٣	٥,٧	١٨٧١	٥,٨	١٥٨	٤,٢	١٥٢	٤,٧	١٠٦٦	٠,٦	١٠٦١	٠,٦
نوفمبر	----	----	----	----	٩٣٥٠	٨,٨	٢٧٢٨	٨,٥	٧٩٢	٢٠,٩	٧٩٣	٢٤,٥	١٦٢٠١	٨,٢	١٣٢٥٢	٧,٦
ديسمبر	٥٧٤	٢١	٣١٩	٠,٢	١٥٣٣٦	١٤,٥	٣٨٥١	١١,٩	٧٤٦	١٩,٦	٦١١	١٨,٨	٤٣٩٠٥	٢٢,٢	٣٥٦١٤	٢٠,٤
الإجمالي	٢٥٥٥٦٨	١٠٠	١٥٦٨٨٤	١٠٠	١٠٥٧٩٤	١٠٠	٣٢٣٠٨	١٠٠	٣٧٩٩	١٠٠	٣٢٣٤	١٠٠	١٩٧٨٧١	١٠٠	١٧٤٥٢٢	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من:ـــ
البيانات المجمعة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية (بيانات غير منشورة) .

٧- أثر التفضيلات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي على واقعها الانتاجي والتصديري :

تمتعت الصادرات الزراعية المصرية الى دول الاتحاد الأوروبى خلال تطور العلاقة بينهما من اتفاق تجارى تفضيلى إلى اتفاق التعاون الشامل إلى اتفاقية المشاركة فى المرحلة الأخيرة بتفضيلات تضمنت الاعفاء أو التخفيض الجمركى لحصص تعريفية محددة خلال فترات زمنية معينة وذلك لبعض الحاصلات الزراعية ، كما امتدت التفضيلات لتشمل عدم تقييد الحصة أو الفترات الزمنية للبعض الآخر ، وقد إنطبق ذلك على الصادرات الزراعية ، والزراعية المصنعة إلا أن التفضيلات الممنوحة فى اتفاقية المشاركة قد إختلفت عنها فى اتفاق التعاون الشامل بيد أن اتفاقية المشاركة لم تدخل بعد حيز التنفيذ حيث لم يصدق عليها مجلس الشعب المصرى إلا فى ابريل ٢٠٠٣ م ، ومن ثم فإن تأثير التفضيلات الممنوحة خلال اتفاق التعاون ما زالت آثارها ممتدة حتى توقيع اتفاقية المشاركة، ولم تظهر بعد آثار اتفاقية المشاركة ، وعليه فإن النتائج التى يمكن التوصل إليها تندرج ضمن التوقعات المستقبلية لما يمكن أن يسفر عنه تطبيق اتفاقية المشاركة وهو ما سوف يتضح فى الأجزاء التالية :-

٧-١ المواسم التصديرية ومدى ملاءمتها للواقع الانتاجى لأهم محاصيل الخضر والفاكهة المصرية :

٧-١-١ الواقع الانتاجى لمحصول البطاطس

تمتعت صادرات البطاطس إلى دول الاتحاد الأوروبى خلال اتفاق التعاون الشامل بفترة تصديرية إمتدت من أول يناير إلى نهاية مارس لحصة تعريفية حددت بنحو ٩٨ ألف طن ارتفعت إلى ١١٠ ألف طن خلال إتفاق الموائمة ولم تتمتع الصادرات بالإعفاء الكامل بل خفضت الرسوم التعريفية للحصة المحددة خلال الموسم التصديرى بنسبة ٤٠% من التعريفة الجمركية الموحدة التى تبلغ ١٥% على أن تخضع الكميات المصدرة خارج الحصة للتعريفة الموحدة التى تتغير خلال أشهر السنة لتتوافق مع الانتاج الأوروبى من ناحية ، وصادرات دول الاتفاقيات من الناحية الأخرى ، ويتم ذلك داخل إطار متطلبات السياسة الزراعية المشتركة ، ومع التصديق على إتفاقية المشاركة إرتفعت الحصة التعريفية الى ٢٥٠ ألف طن خلال ثلاث سنوات تبدأ السنة الأولى بنحو ١٣٠ طن ترتفع إلى ١٩٠ ألف طن فى الثانية حتى تصل الى ٢٥٠ ألف طن فى الثالثة ، وقد إرتبط ذلك بالإعفاء الكامل للحصة المحددة خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية مارس وما زال الحصة خلال نفس الفترة يتمتع بتخفيض ٦٠% من الرسوم الجمركية الموحدة ، على أن تخضع الكميات

المصدرة بعد نهاية مارس إلى الرسوم الجمركية الموحدة التى تتغير خلال أشهر السنة بما يتلائم مع ظروف الانتاج فى دول الاتحاد ، ومن ثم فإن تغطية الحصة والإستفادة من التفضيلات الممنوحة يتوقف على الواقع الانتاجى لمحصول البطاطس من ناحية وفترة تركز الصادرات خلال أشهر السنة من الناحية الأخرى .

ويشير الواقع الإنتاجى لمحصول البطاطس الى زراعتها فى ثلاث عروات العروة الصيفلية والنيلية بالاضافة الى العروة المحيرة التى استحدثتها وزارة الزراعة لتغطية جزء من الصادرات للدول الأوروبية وتزرع هذه العروة بتقاوى محلية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر بغرض زيادة الموسم التصديري ، أما العروة الصيفية فتزرع بتقاوى البطاطس المستوردة من دول شمال وغرب اوروبا أو بديلاتها من المشروع القومى لانتاج تقاوى البطاطس وذلك خلال شهرى ديسمبر ويناير ويظهر إنتاجها فى بداية شهر مارس ويغطى الإنتاج من هذه العروة احتياجات الاستهلاك المحلى والإحتياجات من تقاوى العروتين النيلية والمحيرة ، وجزءا من الصادرات للدول الأوروبية خاصة سوق الولايات المتحدة البريطانية من صنفى (كنج إدوارد والكارا) ، أما العروة النيلية فتزرع فى الفترة من أول أغسطس إلى منتصف أكتوبر ويتم الحصول على تقاوى هذه العروة من محصول العروة الصيفية ، ويظهر محصولها خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، ويصدر إنتاجها خلال الفترة من يناير إلى أبريل .

ومن ثم فسوف ينعس انتاج العروات الثلاث على المتاح للتصدير حيث تبدأ الزراعة من شهر أغسطس وتستمر إلى شهر يناير الأمر الذى سيترتب عليه بداية ظهور الانتاج من شهر أكتوبر ويتجه للتزايد بعد ذلك وهو ما سوف يتضح من إستعراض الأهمية النسبية لصادرات البطاطس الشهرية .

٧-١-٢ <u>النسب الموسمية لصادرات البطاطس خلال عام ١٩٩٩</u>

ترجع أهمية دراسة تطور الصادرات الشهرية من البطاطس إلى الوقوف على أهم الأشهر التى تتركز فيها الصادرات المصرية من البطاطس ومدى ملاءمتها لأشهر التخفيض والإعفاء الممنوحة للصادرات المصرية خلال إتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية ، وهل هناك إمكانية لتوسيع الموسم التصديرى خلال المفاوضات التى تتم كل ثلاث سنوات للوقوف على وضع الصادرات من حيث تغطية الحصة ومدى ملائمة المواسم التصديرية وحد الأعفاء المسموح به بما ينعكس على زيادة التفضيلات أو بقائها على ما هى عليه ،

وتشير احصاءات الصادرات الشهرية التى يعكسها الجـــدول رقـم (٨) الـى أن إجمـالى الصادرات عام ١٩٩٩ سجلت نحو ٢٥٥,٦ ألف طن قيمتها ١٥٦,٩ مليون جنيـــه ، وقـد بدأت الصادرات فى الظهور مع بداية أكتوبر من ناتج العروة الشتوية أو النيليـة ثـم يبـدأ تركزها بعد ذلك مع ظهور إنتاج العروة المحيرة والصيفية من شهر ديسمبر وتستمر حتـى شهر مايو ، وتشير النسب الموسمية الى تركز الصادرات فى الفترة من يناير إلـى أبريـل بكمية بلغت ٢٥٢ ألف طن قيمتها ١٥٤,٨ مليون جنيه تمثل نحو ٩٨,٦% ، ٩٨,٧% مـن كمية وقيمة إجمالى الصادرات فى نفس العام ، ولم تتعد الكميات المصدرة فى باقى الأشـهر عن ٣,٧ ألف طن تمثل ١,٤% من اجمالى الصادرات ، أما قيمتها فقد بلغت ٢ مليون جنيـه تمثل نحو ١,٣% من اجمالى قيمة الصادرات .

وبالنسبة لأشهر الاعفاء والتخفيض فقد سجلت صادراتها نحو ٢٠٢ ألف طن قيمتها ١٣٤ مليون جنيه وهو ما يمثل ٧٩% ، ٨٥,٩% من اجمالى كمية وقيمة الصادرات علـى الترتيب ولا يتسم نمط الصادرات الشهرية بالاستمرار طـوال أشـهر السـنة بـل تختفـى الصادرات خلال أشهر معينة حيث لا يتاح الانتاج لتغطية الاستهلاك المحلـى والصـادرات ، وتشير الاحصاءات إلى اختفاء صادرات مصر من البطاطس خلال أشهر يونيو ، وأغسـطس ، وسبتمبر ، ونوفمبر عام ١٩٩٩ حيث لم يصدر خلالها أى كميات من البطاطس .

ومن ثم فإن التوافق الذى حظيت به صادرات البطـاطس المصريـة بيـن الـهيكل الإنتاجى ومتطلبات التصدير سواء من ناحية مواعيد الزراعة ومواعيـد نضـج المحصـول والأصناف المطلوبة فى الأسواق الخارجية خاصة أصناف الكنج والكارا أو الأصناف الحمراء عموما بالإضافة الى الظروف الجوية غير المواتية التى تصادف أحيانا ظروف الانتـاج فـى دول غرب أوروبا إنعكس على ظروف تصدير البطاطس فى الأسواق الخارجية ، وأمر هـذا شأنه يمكن المفاوض المصرى من المطالبة بتمديد موسم التصدير إلى شهر مـايو بزيـادة شهرين عن الفترة المحددة للتفضيلات الممنوحة بشرط التغلب على مشكلة إصابة البطـاطس بالعفن البنى وتحديد مساحات للتصدير خالية من المرض للاستفادة من التفضيلات .

التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البطاطس إلي دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦ ـ ٢٠٠٠).

تشير إحصاءات التوزيع الجغرافي لمحصول البطاطس المصدر إلي دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٦ـ ٢٠٠٠) إلي تذبذب الكميات المصدرة حيث بلغت أقصاها في بداية الفترة بنحو ٣٥٢ ألف طن وأدناها في نهاية الفترة بنحو ١١٥ ألف طن بنسبة تناقص سجلت ٧٦,٣% عما كانت عليه صادرات أول الفترة ، ويرجع ذلك إلي ظهور مشكلة إصابة البطاطس بالعفن البني وانخفاض الكميات المصدرة لدول الاتحاد خاصة بعد امتناع مصر عن استيراد اللحوم من المملكة المتحدة لإصابة الماشية بمرض جنون البقر . وخلال هذه الفترة بلغ متوسط الصادرات نحو ٢١٢,٥ ألف طن قيمتها ١٣٧,٦ مليون جنية تمثل نحو ٨٢,٧ % ، ٨٥,٢ % من كمية وقيمة إجمالي صادرات البطاطس المصرية كما يتضح من الجدول رقم (٩) وقد استوعبت أسواق الاتحاد صادرات البطاطس بنسب متفاوتة سواء من حيث الأهمية المطلقة أو النسبية وتحتل السوق الألمانية قائمة الدول المستوعبة للصادرات المصرية حيث استوردت نحو ٦٨,٣ ألف طن قيمتها ٤١,٢ مليون جنية تمثل ٣٢,٢% ، ٣٠,١% من كمية وقيمة الصادرات لدول الاتحاد في متوسط فترة الدراسة ، وتأتى سوق المملكة المتحدة في المرتبة الثانية بكمية سجلت ٥٦,٤ ألف طن قيمتها ٤٢ مليون جنية تمثل ٢٦,٥% ، ٣٠,٥% من كمية وقيمة متوسط الصادرات لدول الاتحاد ، وفي المراتب الثالثة والرابعة سجلت أسواق اليونان وإيطاليا موقعهما في قائمة الدول المستوعبة للصادرات المصرية بأهمية نسبية بلغت ١٧,٣% للأولى ١٣,٦% للثانية وذلك من كمية الصادرات لدول الاتحاد وتأتى أسواق فرنسا وبلجيكا في نهاية القائمة بأهمية نسبية منخفضة تراوحت من (٠,١ـ ٢,٥) من كمية الصادرات لدول الاتحاد ، ومن ثم فان صادرات البطاطس المصرية إلي دول الاتحاد تتركز في أسواق ألمانيا ، والمملكة المتحدة ، واليونان ، وإيطاليا حيث استوعبت هذه الأسواق نحو ٨٩,٦% من متوسط الصادرات لدول الاتحاد ، وتتوزع الكمية الباقية والتي لم تتعد ٢٢ ألف طن قيمتها ١٤,٣ مليون جنية علي نحو إحدى عشر سوقا من أسواق دول الاتحاد ، وهو الأمر الذي يجعل فائض الميزان التجاري دائما في جانب دول الاتحاد حيث تساهم معظم دول الاتحاد في الواردات المصرية .

ويتسم نمط الصادرات لأهم الأسواق استيعابا لصادرات لبطاطس بالاستمرار طوال سنوات الدراسة ، بينما تقتصر علي بعض السنوات في أسواق فرنسا وبلجيكا حيث لم تستوعب السوق الفرنسية أي صادرات خلال عام ٢٠٠٠ ، بينما امتدت إلي عام ٩٩ في السوق البلجيكية .

ونظرا لزيادة الحصة التعريفية إلي نحو ٢٥٠ ألف طن معفاة من الرسوم الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠% علي الكميات خارج الحصة في الفترة من يناير إلي مارس ، فإن المحافظة علي هذه الأسواق ومحاولة الاستفادة من الحصة يتطلب تخصيص مساحات للتصدير خالية من الإصابة بالعفن البني ، وتتلائم مواصفاتها القياسية من حيث الصنف والنوع ونسبة المتبقيات من الأسمدة والكيماويات بالإضافة إلي نسبة الإصابة بالعفن البني بما يتناسب مع ذوق المستهلك الأوروبي حتى يمكن الاستفادة من التفضيلات الممنوحة لصادرات البطاطس لدول الاتحاد .

جدول رقم (٩) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البطاطس إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) م

الكمية / ألف طن القيمة / مليون جنية

السنة / البيان	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		المتوسط		المتوسط	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%
ألمانيا	١٠٦,٩	٧١,٩	٧٢,٧	٣٣,٦	٥٥,٣	٣٤,٥	٧٥	٤٧,٤	٣١,٦	١٩,٨	٦٨,٣	٣٢,٢	٤١,٤٤	٣٠,١
فرنسا	٢٣,٧	١٤,٨	١,٧	١,٥	٠,٨٧	٠,٥٩	٠,٠٢	٠,٠١	-----	-----	٥,٢٥٨	٢,٥	٣,٣٨	٢,٥
إيطاليا	٣٦,٩	٢٤,٩	١٨,٥	١٢,١	١٨,٤	١٢,١	٣٣	٢١,٤	٣٧,٧	٢٠,٣	٢٨,٩	١٣,٦	١٨,١٦	١٣,٢
المملكة المتحدة	٨٩,٩	٦٣,٦	٦٤,٨	٤٨,٤	٥٥,٦	٤٤,٦	٤٦,٩	٣٤,٥	٢٤,٨	١٩,٢	٥٦,٤	٢٦,٥	٤٢	٣٠,٥
اليونان	٥٣,٥	٣٤,١	٢٥,٧	١٤,٦	٤٧,٤	٢٥,٣	٤٢,٤	٢٤,١	١٥,٢	١٠,٢	٣٦,٨٤	١٧,٣	٢١,٦٦	١٥,٧
بلجيكا	٠,٣٠	٠,٣	١,١	٠,٥	٠,٠٦	٠,٤	----	----	----	----	٠,٢٩٢	٠,١	٠,٢٤	٠,٢
أخرى	٤٠,٥	٢٧	٦	٣,٨	٧,٠٧	٤,٩١	٢٣,٤٨	١٥,٠٩	٥,٣	٢,٩	١٦,٤٧	٧,٨	١٠,٧٤	٧,٨
أجمالي الاتحاد	٣٥١,٧	٢٣٦,٣	١٩٠,٥	١١٤,٥	١٨٤,٧	١٢٢,٤	٢٢٠,٨	١٤٢,٥	١١٤,٦	٧٢,٤	٢١٢,٤٦	١٠٠	١٣٧,٦٢	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤١٠,٦	٢٧١,١	٢٣٢,٩	١٤٠,٢	٢٢٨,٤	١٤٦,٧	٢٥٥,٦	١٥٦,٩	١٥٦,٦	٩٢,٩	٢٥٦,٨٢	----	١٦١,٥٦	.....
%	٨٥,٧	٨٧,٢	٨١,٨	٨١,٧	٨٠,٩	٨٣,٤	٨٦,٤	٩٠,٨	٧٣,٢	٧٧,٩	٨٢,٧	----	٨٥,١٨	.....

جدول رقم (١٠) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البرتقال إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) م.

الكمية / ألف طن القيمة / مليون جنية

السنة / البيان	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		المتوسط		المتوسط	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%
المملكة المتحدة	١٢,٤	١٣,٦	٥,٦	٥,٦	٧,٩	٦,٠٢	٧,٦١	٦,٦٧	٨,٠٣	٦,٩٨	٨,٣٠٨	٧٧,١	٧,٧٧٤	٧٦,٢
هولندا	.....	.....	٠,٤٥	٠,٥٨	٠,٥٢	٠,٧٦	١,٧٣	٢,٠٤	١,٣١	١,١٧	٠,٨٠٢	٧,٥	٠,٩١	٨,٩
بلجيكا	.....	.....	.....	.....	.....	.....	٠,٠٧	٠,٠٩	١,٣٠	١,٠٩	٠,٢٧٤	٢,٥	٠,٢٣٦	٢,٣
إيطاليا	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٦	.....	.....	٠,١٧	٠,١٧	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,١٦	١,٥	٠,١٥٤	١,٥
ألمانيا	٠,٠٤	٠,٠٦	١,٦	١,٠٢	.....	.....	.....	.....	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٣٨٦	٣,٦	٠,٢٦٢	٢,٦
فرنسا	٠,٢٩	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٦	.....	.....	٠,١٧٤	١,٦	٠,٢٤٤	٢,٤
فلندا	٠,٤٨	٠,٣٥	٠,٠٥	٠,٠٦	.....	.....	.....	.....	.....	.....	٠,١٠٦	١	٠,١١٨	١,٢
أخرى	٠,٦١	٠,٦٩	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٠٢	٠,٠٤	.....	.....	١,٩٩	١,٥٧	٠,٥٦٢	٥,٢	٠,٥٠٨	٤,٩
أجمالي الاتحاد	١٣,٩	١٥,٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٦,٩	[illegible]	٩,٠٣	١٣,٤	١١,٥	١٠,٧٧٢	١٠٠	١٠,٢٠٦	١٠٠
أجمالي الجمهورية	٥٣,٦	٥٨,٩	٤٧,٩	٤٤,٣	٢١٧,٦	٢٠٦,٧	١٩٧,٧	١٧٤,٥	٢٣٤,٢	١٧٣,١	١٤٩,٥٢	.....	١٣٢,٢	.....
%	٢٥,٩	٢٦,٢	١٩	١٧,١	٣,٩	٣,٣	٤,٩	٥,٢	٥,٧	٦,٦	٧,٢	.....	٧,٧	.....

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، إعداد السنوات (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، القاهرة

٧-٢ أثر التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البرتقال للإتحاد الأوروبي على واقعة الانتاجي والتصديري :

لم تخلو قائمة الصادرات المصرية الى الاتحاد الأوروبى من محصول البرتقال خلال تطور علاقة مصر التجارية مع دول الإتحاد وإن كان إختلاف التفضيلات الممنوحة هي السمة المميزة ، حيث تمتعت الصادرات خلال الإتفاق التفضيلي بتخفيض قدره ٤٠% من التعريفة الجمركية الموحدة التى بلغت ١٣% وذلك لحصة تعريفية لم تتعد ٧ آلاف طن وغير مقيدة من حيث الموسم التصديري ، وخلال إتفاق التعاون الشامل إرتفع التخفيض ليصل الى ٦٠% لحصة تعريفية حددت بنحو ٧ آلاف طن ولم تحدد فترة زمنية للموسم التصديري وقد ارتبط ذلك بشرط أن تكون أسعار الصادرات بعد التخفيض أقل من الأسعار الاسترشادية (أو أسعار الحدود) وفي حالة التجاوز للأسعار المحددة تحرم السلعة من التخفيض الممنوح ، بالإضافة الى مبلغ جزافي قدره ١,٢٠وحدة حسابية لكل ١٠٠ كجم حتى تصل أسعار الدخول الى مستوي أسعار الحدود أو أكثر ، وخلال التفاوض لإبرام اتفاقية المشاركة بين الطرفين استطاعت مصر من خلال ما قدمته من تبريرات زيادة الحصة التعريفية الى ٦٠ ألف طن خلال ثلاث سنوات تبدأ السنة الأولى بنحو ٥٠ ألف طن ترتفع في الثانية الى ٥٥ ألف طن حتى تصل في السنة الثالثة الى ٦٠ ألف طن ، إلا ان زيادة الحصة التعريفية قد ارتبط بقيود كمية وموسمية تمثلت في تطبيق الميزة التفضيلية في حدود حصة تعريفية مسموح بها قدرت بنحو ٣٤ ألف طن وذلك إعتباراً من اول ديسمبر الى ٣١ مايو ، حيث تتمتع الصادرات خلال هذه الفترة بتخفيض الرسم الجمركى القيمي الى الصفر عند رسم الدخول المتفق عليه وهو ٢٦٦ يورو للطن من أول ديسمبر الى ٣١ مايو عام ٢٠٠٠ ، ثم يكون ٢٦٤ يورو لكل فترة بعد ذلك ، ويرتبط تطبيق هذه الميزة بتساوي أسعار الشحنة مع سعر الدخول المتفق عليه أما اذا انخفض بنسبة ٢% أو ٤% أو ٦% او ٨% فإن الرسم الجمركي المحدد سيكون مساوياً على الترتيب للنسب السابقة وذلك من سعر الدخول المتفق عليه ، ولم تقف القيود عند ذلك بل أضيف اليها قيد آخر خاص بسعر الدخول حيث أشار الاتفاق الى أن انخفاض سعر دخول الشحنة عن ٩٢% من سعر الدخول المتفق عليه فإن الرسم الجمركي المحدد فى منظمة التجارة العالمية هو الذي يطبق ، أما مازاد عن الحصة المتفق عليها وقدره ٢٦ ألف طن فيمنح تخفيضا بنسبة ٦٠% من الرسم الجمركى القيمي خلال الموسم التصديري .

ومن ثم فإن الاستفادة من التخفيضات الممنوحة يرتبط بمدي تغطية الانتاج للحصة التعريفية خلال الموسم التصديري المحدد بحيث تصدر الكمية المعفاه من الرسوم والكمية المتمتعة بالتخفيض مع الإلتزام بالمواصفات التى يتطلبها الاتحاد ، والبنود المتعلقة بالبيئة ، وحقوق العمال ، والشفافية فى تطبيق اجراءات السياسة التجارية ، وهي من القيود غير التعريفية التى يمكن أن تقف حائلا امام نفاذ الصادرات الى اسواق الاتحاد .

٧-٢-١ الواقع الإنتاجي لمحصول البرتقال :

تقسم أصناف البرتقال من حيث النضج الى ثلاثة أصناف منها المبكرة النضج والتي يبدأ أنتاجها في نوفمبر وديسمبر ، وتضم البرتقال السكري وأبو سرة ، اما الاصناف متوسطة النضج فتبدأ في يناير وفبراير وتضم البرتقال البلدي واليوسفي والخليلي الأبيض ، بينما تضم الأصناف المتأخرة والتى تنضج في مارس وابريل البرتقال الخليلي الأحمر وأبو دمه بالأضافة الى الفالنشيا (الصيفي) .

ومن ثم فإن الصادرات وفقا للواقع الإنتاجي تبدأ من شهر نوفمبر وتستمر الى شهر ابريل وتمتد الى مايو حسب الطاقة الانتاجية ومدي تغطيتها للاستهلاك والصادرات وتتنافس على اسواق دول الإتحاد كل من اسبانيا وايطاليا واليونان والبرتغال حيث يمثل انتاجها كل انتاج دول الاتحاد ، بالأضافة الى دول حوض البحر المتوسط ممثلة فى دول المغرب العربى وكل من مصر والأردن وفلسطين ، وكذلك دول اتفاقية لومي ، وتختلف الكميات المحددة لكل دولة بالأضافة الى تباين التفضيلات وفقا للسياسة الزراعية المشتركة من ناحية والسياسة المتوسطية التى يتبعها الإتحاد حيال هذه الدول من الناحية الأخرى .

ومن ثم فإن التفضيلات المنوحة للصادرات المصرية من البرتقال سوف تنعكس علي تطور الصادرات لدول الإتحاد خاصة فيما يتعلق بمدى ملائمة المواسم التصديرية مع الواقع الانتاجي .

٧-٢-٢ النسب الموسمية لصادارت البرتقال خلال عام ١٩٩٩ م

تشير احصاءات الصادرات الشهرية التى يعكسها الجدول رقم (٨) الى ان اجمالى صادرات عام ١٩٩٩ قد سجلت نحو ١٩٧,٩ الف طن قيمتها ١٧٤,٥ مليون جنيه ، ويتسم

نمط الصادرات الشهرية بعدم الانتظام حيث يرتبط الى حد ما بـــالواقع الانتـــاجي لمحصـــول البرتقال .

ومن ثم ترتبط بداية ظهور صادرات البرتقال بشهر أكتوبر وتستمر في التزايد خـــلال شهور نوفمبر وديسمبر ، ثم يتجه نمط الصادرات الى التذبذب بالزيادة والنقصان حتى شـــهر مايو ويبدأ في التناقص خلال شهري يونيو ويوليو ، وتتراوح الأهمية النســـبية للصـــادرات الشهرية من (٠,١-٢٢,٢%) من اجمالي الصادرات لعام ١٩٩٩ ويحتل شـــهر ديســـمبر قمة شهور السنة من حيث الأهمية المطلقة والنسبية لصادرات البرتقال بنســـبة ٢٢,٢% ، من اجمالي الصادرات ، يليه في الأهمية شهر فبراير بنســـبته ١٩,٣% ، وفـــي المراتـــب التالية تأتي شهور يناير ، ومارس ، وابريل بأهمية نســـبية ســـجلت ١٨,٤% ، ١٥,٦% ، ١٠,٥% من اجمالي الصادرات علي الترتيب .

وبالنسبة لأشهر الأعفاء والتخفيض والتي تمتد من ديسمبر الى مايو فقـــد ســـجلت صادراتها نحو ١٨٠,٤ ألف طن قيمتها ١٥٩,٨ مليون جنيه بما يمثـــل نحـــو ٩١,٢ % ، ٩١,٦% من كمية وقيمة اجمالي صادرات عام ١٩٩٩ على الـــترتيب ، بينمـــا لـــم تتعـــد الصادرات خلال باقي الأشهر عن ٨,٨% من اجمالي صادرات نفس العام ، ولم يتسم نمـــط الصادرات بالاستمرار طوال أشهر السنة بل تختفي الصادرات خلال الأشهر التى لا يتاح فيها كميات كافية للتصدير وتشير احصاءات الصادرات الشهرية للبرتقال الى اختفاء الصـــادرات خلال شهري أغسطس وسبتمبر وتدني الصادرات خلال شهري يونيو ويوليو من نفس العام.

ومن ثم فإن التوافق بين الواقع الإنتاجي ومتطلبات التصدير قد أدي لتركز الصادرات خلال الفترة من اكتوبر الي مايو وهو ما يتيح تغطية الحصة المعفاه والمخفضة حيث يصـــدر خلال فترة التخفيض أكثر من ٩٠% من اجمالي الصادرات ، ويتيح ذلك للمفاوض المصـــري في المفاوضات التى تتم كل ثلاث سنوات للوقوف علي وضع صادرات البرتقال ومدي توافـــق الموسم التصديري مع الواقع الانتاجي وأثر ذلك علي تغطية الحصة بالمطالبـــة بتفضيـــلات تتعلق بزيادة الحصة المعفاه ، ورفع حد الاعفاء فيما زاد عن الحصة ، اما بالنسبة للمواسم التصديرية فهي مناسبة لواقع الانتاج المصري من البرتقال ونظرا للمنافسة الغـــير متكافئـــة داخل أسواق الإتحاد فإن ذلك يتطلب الوفاء بمتطلبات المستهلك الأوروبي فيما يتعلق بصفات الجودة والتى تتمثل في الشكل واللون والحجم ونسبة المتبقيات من الأسمدة ، والكيماويـــات

بالأضافة الى الاهتمام بالتعبئة والتغليف واستمرارية التواجد في الاسواق ، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى القدرة علي المنافسة .

٧-٢-٣ التوزيع الجغرافي لصادرات البرتقال في أسواق الإتحاد الأوروبي :

تـرجع أهمـية دراسـة التوزيع الجغرافي الى الوقوف علي اهم الاسواق استيعاباً للصـادرات المصرية من البرتقال بحيث يمكن المحافظة علي الأسواق التقليدية والعمل علي تنمـية الصادرات اليها ، والبحث عن العقبات والعراقيل التى تواجه الصادرات في الأسواق الأقل استيعاباً بحيث يمكن التغلب عليها وزيادة الصادرات اليها .

وتشـير احصاءات التوزيع الجغرافي لصادرات البرتقال في اسواق دول الاتحاد الى تركـزها في أسواق المملكة المتحدة ، وهولندا ، والمانيا حيث استوعبت نحو ٨٨,٢% من متوسـط الصادرات لدول الاتحاد خلال الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) موزعة بين الأسواق الثلاثة بنسـبة ٧٧,١% ، ٧,٥% ، ٣,٦% علـي التـرتيب ، ثـم تنخفض الأهمية النسبية لباقي الاسـواق ممثلة في بلجيكا ، وفرنسا ، وايطاليا ، وفلندا ، والتي لم تستوعب سوي ٢,٥% ، ١,٦% ، ١,٥% ، ١% لكـل منهم علي الترتيب وذلك من متوسط الصادرات لدول الاتحاد خـلال فترة الدراسة ويتميز نمط الصادرات بعدم الاستمرار طوال سنوات الدراسة باستثناء سوق المملكة المتحدة - أما باقي الأسواق فتختفي الصادرات في بعض السنوات وتظهر في الـبعض الآخـر ، ويـرجع ذلك الى شدة المنافسة من ناحية ، وتذبذب انتاج الدول المنتجة للبرتقال في الظروف الجوية غير المواتية من الناحية الأخرى .

ومـن ثـم يمكن القول أن استيعاب صادرات مصر من البرتقال يقتصر على أقل من نصف أسواق الإتحاد بينما الأسواق الثماني الباقية لم تستوعب أكثر من ٥,٢% من متوسط الصـادرات خـلال فتـرة الدراسـة ، ويعتبر سوق المملكة المتحدة اهم الاسواق استيعاباً للصادرات المصرية سواء من الناحية المطلقة أو النسبية حيث استوعب نحو ٨,٣ الف طن قيمـتها ٧,٨ مليون جنيه تمثل نحو ٧٧,١% ، ٧٦,٢% من كمية وقيمة اجمالي الصادرات فـي متوسط فترة الدراسة والتى سجلت نحو ١٠,٨ الف طن قيمتها ١٠,٢ مليون جنيه كما يتضح من الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١١) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الفاصوليا إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) م .

الكمية / ألف طن القيمة / مليون جنية

السنة / البيان	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		لمتوسط		المتوسط	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%
هولندا	٣,٤	٣,٢	٠,٦٠	٠,٤٦	٠,٧٢	٠,٧٧	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٥١	٠,٥٨	١,٠٩٤	٢٦,٧	١,٠٥	٢٧,٥
إيطاليا	٠,٣٦	٠,٢٨	٠,٦٦	٠,٦٧	٠,٩٨	١,١٤	١,٢٥	١,٢٠	٢,٢٠	١,٩٤	١,٠١	٢٦,٦	١,٠٤٦	٢٧,٤
المملكة المتحدة	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣٣	٠,٢٥	١,٠٧	١,٠٦	٠,٣٦	٠,٦١	٠,٧٩	٠,٥٥	٠,٦٣	١٥,٤	٠,٥٦٢	١٤,٧
ألمانيا	٠,٧٧	٠,٧٠	٠,٣٩	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٧٦	٠,٢٢	٠,٢١	٠,١٨	٠,٢٠	٠,٣٩٨	٩,٧	٠,٤٤٦	١١,٧
فرنسا	٠,٤٨	٠,٤٢	٠,٤٥	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,١٧	٠,٤٩	٠,٣٥	٠,٤٠٤	٩,٩	٠,٣١٤	٨,٢
بلجيكا	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٦٣	٠,٤٧	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٠٩٣	٠,٠٩٣	٠,٢٩	٠,١٧	٠,٣٣١	٨	٠,٢٦٣	٧
اخري	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٢	٠,٠٣٧	٠,٠٤٧	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,١٥١	٣,٧	٠,١٣٥	٣,٥
اجمالي الاتحاد	٦,٠٧	٥,٥٧	٣,٢٠	٢,٧٢	٣,٩٤	٤,٣٨	٢,٧٥	٢,٥٧	٤,٥٥	٣,٨٤	٤,١	١٠٠	٣,٨١٦	١٠٠
اجمالي الجمهورية	٧,٥٢	٦,٧٢	٥,١٢	٣,٩	٥,٤٤	٥,٣٣	٣,٨٠	٣,٢٣	٤,٧	٣,٩٢	٥,٣٢	----	٤,٦٢	----
%	٨٠,٧	٨٢,٩	٦٢,٥	٦٩,٧	٧٢,٤	٨٢,٢	٧٢,٤	٧٩,٦	٩٦,٨	٩٧,٩	٧٧,١	----	٨٢,٦	----

جدول رقم (١٢) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) م .

الكمية / ألف طن القيمة / مليون جنية

السنة / البيان	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		المتوسط		المتوسط	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%
اليونان	٣,٦٧	١,٨٥	٣,٣	١,٧٦	١٢,١٣	٦,٣٣	٢,٥٦	١,٨٥	٧,١٠	٤,٨٨	٥,٧٥	٤٣,٧	٣,٣٣	٣٦,٨
إيطاليا	١,٩	١,٨٧	٣,٨	٣,٠٤	٣,٨	٣,١	٣,٨٤	٢,٠٧	١,٤٩	٠,٩٦	٢,٩٧	٢٢,٦	٢,٢١	٢٤,٤
المملكة المتحدة	١,٧	١,٦١	١,١٧	١,١٤	١,٤٢	٢,١	١,٦٧	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٧٧	١,٣٨	١٠,٥	١,٣١	١٤,٥
فرنسا	٠,١٩	٠,١٠	٠,٢٣	٠,٥٧	٤,٣٠	٣,٦٤	٢,٠٩	٠,٦٦	----	----	١,٣٦	١٠,٣	٠,٩٩	١٠,٩
ألمانيا	١,١٩	٠,٦١	١,٤٦	١,٢٧	١,٨٧	١,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٤	----	----	٠,٩٢	٧	٠,٦٠	٦,٦
هولندا	٠,٤٩	٠,٢٧	٠,١٥	٠,١١	٠,٣٧	٠,٣١	٠٣٠	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٢١	٠,٣	٢,٣	٠,٢٣	٢,٥
أخرى	٠,١٣	٠,٠١	٠,٧	٠,٧٩	٠,٩١	٠,٥٩	٠,٦٥	٠,٤٦	----	----	٠,٤٨	٣,٦	٠,٣٩	٤,٣
اجمالي الاتحاد	٩,٢٧	٦,٤١	١٠,٨٢	٨,٦٨	٣٤,٨	١٧,١٣	١١,١٨	٦,٢٦	٩,٧٢	٦,٨٢	١٣,١٦	١٠٠	٩,٠٦	١٠٠
اجمالي الجمهورية	١٠٤	٣٧	١٠٣,٩	٤٣,٦	١٥٠,٥	٦٣,٩	١٠٥,٨	٣٢,٣	١٤٧,٣	٤٣,١	١٢٢,٣	----	٤٣,٩٨	----
%	٨,٩	١٧,٣	١٠,٤	١٩,٩	١٦,٥	٢٦,٨	١٠,٦	١٩,٤	٦,٦	١٥,٨	١٠,٨	----	٢٠,٦	----

المصدر جمعت وحسبت من :
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، إعداد السنوات (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، القاهرة .

٧-٣ التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء للإتحاد الأوروبي وأثرها علي واقعها الإنتاجي والتصديري :

تمتعت الصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء الي الإتحاد الأوروبي في اتفاق التعاون الشامل بفترة تصديرية تمتد الى تسعة أشهر بداية من شهر أكتوبر الي شهر يونيو ، اما التخفيض الجمركي والذي يصل الى ٦٠ % من التعريفة الجمركية الموحدة التي تبلغ ١٣ % من قيمة الصادرات فتقتصر علي الفترة الممتدة من شهر نوفمبر الى شهر ابريل أي حوالي ستة أشهر وقد ارتبط التخفيض بحصة تعريفية بلغت ٦٤٠٠ طن إرتفعت الى ٧٦٨٠ بعد اتفاق الموائمة علي ان تعفي الحصة من الرسوم الجمركية ابتداءاً من ١٩٩٣/١/١ بدلاً من ٩٦/١/١وبالنسبة لوضع صادرات الفاصوليا في اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية فقد أسفرت المفاوضات عن زيادة الحصة التعريفية الي ٢٠ الف طن علي ان تبدأ السنة الأولي بنحو ١٥ ألف طن تزداد في الثانية الى ١٧,٥ ألف طن تم تصل في السنة الثالثة الى ٢٠ الف طن ، وقد ارتبط ذلك بموسم تصديري يمتد من اول نوفمبر الى ٣٠ ابريل .

ومن ثم فسوف تتوقف إستفادة مصر من الحصة المعفاة من الرسوم الجمركية علي مدي ملائمة الموسم التصديري مع الواقع الانتاجي لمحصول الفاصوليا ومدي إمكانية الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي من ناحية مع وجود فائض للتصدير من الناحية الأخري ، مع ملائمة مواصفات الجودة والأصناف لذوق المستهلك الأوروبي بالأضافة الى القدرة علي المنافسة السعرية داخل أسواق دول الأتحاد والإلتزام بالشروط التى تتطلبها اتفاقية المشاركة من ناحية ومنظمة التجارة العالمية من الناحية الأخري .

٧-٣-١ الواقع الانتاجي لمحصول الفاصوليا الخضراء

تزرع الفاصوليا الخضراء في مصر في عروات الزراعة الثلاث ، وتعتبر العروة الصيفية من حيث الأهمية النسبية للمساحة والانتاج أهم العروات الثلاث يليها في الأهمية العروة النيلية ثم العروة الشتوية ، وتعتمد الكميات المصدرة من الفاصوليا علي الناتج من العروات الثلاث حيث تزرع الفاصوليا طوال العام ماعدا الأشهر شديدة الحرارة أو البرودة ، وتتحدد أشهر التصدير وفقاً لمواعيد نضج واعداد المحصول للتصدير ، حيث تبدأ صادرات الفاصوليا من ناتج العروة النيلية في التزايد من شهر أكتوبر وتمتد الفترة التصديرية معتمدة علي ناتج العروة الشتوية ثم تقل الصادرات تدريجياً حتى تصل لأدني مستوي لها بأ نتهاء ناتج العروتين ، ثم يتجدد الموسم التصديري مع بداية ظهور ناتج العروة الصيفية في

شـــهري مايو ويونيو وتستمر خلال شهر يوليو ثم تقل الكميات المصدرة بعد ذلك حتى تصل لأدني مستوي لها في شهر سبتمبر .

٧-٣-٢ النسب الموسمية لصادرات الفاصوليا الخضراء خلال عام ١٩٩٩م

تتسم الصادرات الشهرية لمحصول الفاصوليا الخضراء بالاستمرار طول أشهر السنة حـيث تزرع الفاصوليا طوال العام ماعدا الأشهر شديدة الحرارة أو البرودة ، ومن ثم تتحدد أشـــهر التصـــدير وفقا لمواعيد نضج وإعداد المحصول للتصدير ، حيث تبدأ الصادرات في الظهور من ناتج العروة النيلية وتمتد الفترة التصديرية معتمدة على ناتج العروة الشتوية ثم الصـــيفية ، وتوضح احصاءات الصادرات الشهرية بالجدول رقم (٨) أن متوسط الصادرات الشـــهرية قـــد ســـجل نحو ٣٧٩٩ طن قيمتها ٣٢٣٤ ألف جنيه موزعة على أشهر السنة بكمـــيات مخـــتلفة مـــن حيث الأهمية المطلقة والنسبية ، إلا أنها تتركز فى موسمية يرتبط الموسم الأول بنتائج العروتين النيلية والشتوية والموسم الآخر يرتبط بناتج العروة الصيفية حـــيث بدأت الصادرات بكميات متدنية خلال شهر أغسطس لم تتعد ٨ طن تمثل نحو ٠,٢% مـــن اجمالـــى الصـــادرات خلال عام ١٩٩٩ ثم بدأت فى التزايد فى شهر سبتمبر واكتوبر ، وبلغت أقصاها فى شهرى نوفمبر وديسمبر بكمية سجلت ٧٩٢ ، ٧٤٦ طن لكل منهما على الترتيب وهو ما يمثل نحو ٢٠,٩% ، ١٩,٦% من اجمالى صادرات عام ١٩٩٩ ، وتستمر الصـــادرات متـــزايدة وإن كانـــت بكمـــيات أقـــل من شهرى نوفمبر وديسمبر حيث سجلت الصـــادرات خلال شهور يناير ، وفبراير ، ومارس نحو ٩,٧% ، ٧% ، ٦,٩% من اجمالى صادرات نفس العام ، وهو يرتبط بنتائج العروتين ٠ ويتجدد الموسم التصديرى بعد ذلك مع بدايـــة ظهـــور نـــاتج العـــروة الصيفية فى شهرى أبريل ومايو ويستمر خلال شهرى يونيو ويوليو ثم تقل الكميات المصدرة حتى تصل لأدنى مستوى لها فى شهر أغسطس ٠

وخـــلال الموســـم التصديرى المحدد لصادرات الفاصوليا الخضراء الى دول الاتحاد والممـــتد من ١ نوفمبر الى ٣٠ ابريل بلغت الصادرات نحو ٢٨٥٥ طن قيمتها ٢٥٨٦ جنيه تمـــثل نحـــو ٧٥,٢% ، ٨٠% مـــن كمية وقيمة صادرات عام ٩٩ ٠ ومن ثم فإن الموسم التصـــديرى يستوعب نحو ٧٥,٢% من اجمالى الصادرات الشهرية ، وهو ما يعكس توافق الواقـــع الانتاجى مع الموسم التصديرى الأمر الذى يتيح الاستفادة من التفضيلات الممنوحة لصادرات الفاصـــــوليا خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، كما تبين الاحصاءات

الشـــهرية إمكانـــية زيادة الموسم التصديرى بنحو ثلاثة شهور تبدأ من شهر اكتوبر وتنتهى فـــى يونيو بحيث يمكن تغطية الحصة المعفاه من الرسوم الجمركية خلال الموسم التصديرى المحـــدد فى الاتفاقية ، حيث صدر خلال الفترة الممتدة من أكتوبر الى يونيو نحو ٩١,٧% ، ٩٥,٥% من كمية وقيمة صادرات الفاصوليا عام ١٩٩٩ على الترتيب ٠

٧-٣-٣التـــوزيع الجغرافـــى لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء الى دول الاتحاد الأوروبى

تشـــير احصاءات الجدول رقم (١١) والتى تعكس التوزيع الجغرافى لصادرات مصر الـــى دول الاتحـــاد الأوروبـــى إلى أن متوسط الصادرات خلال الفترة من (٦٩-٢٠٠٠) قد ســـجلت نحو ٤,١ألف طن قيمتها ٣,٨ مليون جنيه تمثل نحو ٧٢,٩% ، ٧٦,٦% من كمية وقيمة اجمالى صادرات مصر من الفاصوليا الخضراء خلال نفس الفترة ٠

وتتوزع الصادرات المصرية من الفاصوليا بين أسواق الاتحاد بأهمية نسبية متباينة حـــيث تحـــتل السوق الهولندية المرتبة الأولى بين الأسواق المستوعبة للصادرات المصرية بكمية بلغت ١,٠٩٤ ألف طن قيمتها ١,٠٥ مليون جنيه تمثل ٢٦,٧% ، ٢٧,٥% من كمية وقـــيمة اجمالى الصادرات المصرية من الفاصوليا فى متوسط الفترة من (٩٦-٢٠٠٠م) من كمية وقيمة بلغت ٤,١ ألف طن قيمتها ٣,٨ مليون جنيه ٠

وتأتـــى الســـوق الايطالية فى المرتبة الثانية متقاربة مع السوق الهولندية من حيث الأهمـــية المطلقـــة والنسبية حيث سجلت نحو ٢٦,٦% ، ٢٧,٤% من كمية وقيمة اجمالى الصـــادرات فـــى متوســـط فترة الدراسة ، وفى المراتب التالية تأتى أسواق كل من المملكة المتحدة بأهمية نسبية سجلت ١٥,٤% ، تليها أسواق كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بأهمية نســـبية بلغـــت ٩,٧% ، ٩,٩% ، ٨% من حيث الكمية ١١,٧% ، ٨,٢% ، ٧% من حيث القـــيمة لاجمالى الصادرات للاتحاد فى نفس الفترة ، وفى المراتب الأخيرة تأتى باقى أسواق دول الاتحاد بأهمية نسبية منخفضة لم تتعد ٣,٧% من كمية الصادرات لدول الاتحاد ٠

ومـــن ثم يمكن القول أن أكثر من ٩٦% من الصادرات المصرية من الفاصوليا لدول الاتحـــاد تصـــدر الـــى اقل من نصف أسواق الاتحاد ، مصنفة الى أسواق أكثر أهمية وتضم أسواق كل من هولندا وايطاليا والمملكة المتحدة ، وأسواق تأتى فى المرتبة الثانية وتضم

كـــل من المانيا وفرنسا وبلجيكا ، وتستوعب المجموعة الأولى نحو ٦٨,٦% ، والثانية نحو ٢٧,٦% ، أمـــا باقـــى الأســـواق والتى تصل الى ٩ أسواق لم تستوعبَ سوى ٣,٧% من اجمالى الصادرات الى دول الاتحاد فى متوسط فترة الدراسة ٠

وقـــد انعكـــس ذلـــك علـــى الأهمية النسبية لصادرات الفاصوليا لدول الاتحاد حيث تـــراوحت بـــين (٦٢,٥%-٨٠,٧%) من اجمالى صادرات مصر من الفاصوليا حيث سجلت خـــلال الفتـــرة نحو ٨٠,٧% ، ٦٢,٥% ، ٧٢,٤% ، ٧٢,٤% من اجمالى كمية صادرات مصر من الفاصوليا خلال السنوات ٩٩،٩٨،٩٧،٩٦ على الترتيب ٠

ويشير ذلك الى زيادة الصادرات لدول الاتحاد فى بداية الفترة حيث بلغت نحو ٦,٠٧ ألف طن عام ١٩٩٦ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى أدنى مستوى عام ١٩٩٩ بكميات بلغت ٢,٧٥ ألف طن بنسبة انخفاض سجلت ٥٤,٧% عما كانت عليه الصادرات فى بداية الفترة ، ويـــرجع تذبذب صادرات الفاصوليا الى العديد من العوامل منها ما يتعلق بالانتاج ومنها ما يـــتعلق بعـــوامل خارجية تتعلق بالمنافسة داخل أسواق دول الاتحاد خاصة من دول أوروبا الشـــرقية ، ومجمـــوعة الدول النامية ، بالاضافة الى دول الاتحاد نفسها حيث تعتبر كل من بولـــندا ، والمجـــر ، وبلغاريـــا ، ورومانـــيا من أهم الدول المصدرة فى شرق أوروبا ، أما مجمـــوعة الدول النامية فتشمل مصر ، والمغرب ، واسرائيل ، وكينيا ، والسنغال و بالنسبة لـــدول الاتحـــاد فتضـــم كـــل من هولندا ، وفرنسا ، وايطاليا ، وألمانيا الغربية ، وأسبانيا ، ويـــؤدى التـــباين فى التفضيلات الممنوحة للدول المصدرة الى منافسة غير متكافئة تتطلب الالتزام بالمواصفات المطلوبة التى تتناسب مع ذوق المستهلك الأوروبى ، والاستمرارية فى التصدير خلال الموسم التصديرى المحدد للاستفادة من التفضيلات الممنوحة ٠

٧-٤ التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البصل الأخضر للاتحاد الأوروبى وأثرها على واقعة الانتاجى والتصديرى :

تعتبـــر صـــادرات البصـــل الأخضـــر مـــن الصادرات التقليدية التى تضمنتها قائمة الصادرات الى دول الاتحاد بداية بالاتفاق التجارى التفضيلى ثم اتفاق التعاون الشامل وأخيرا اتفـــاق المشـــاركة المصـــرية الأوروبـــية ، حيث تمتعت صادرات البصل بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% من التعريفة الجمركية الموحدة وذلك خلال الفترة من أول فبراير الى نهاية أبريل لحصة تعريفية بلغت ١٠,١ ألف طن ، وارتفعت نسبة التخفيض الى ٦٠%

خلال نفس الفترة ولنفس الحصة التعريفية وذلك خلال انفاق التعاون الشامل ، وبعد تطبيق اتفاق الموائمة ارتفعت الحصة التعريفية الى ١٢,١٢٠ ألف طن اعتبارا من عام ١٩٩٣ مع الالتزام بالموسم التصديرى ونسبة التخفيض المقررة فى اتفاق التعاون ، وخلال مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية حصل المفاوض المصرى على تفضيلات تفوق ما كانت عليه فى الاتفاقات السابقة حيث تم الاعفاء من الرسوم الجمركية القيمية لحصة تعريفية حددت بنحو ١٥ ألف طن خلال موسم تصديرى يمتد من أول فبراير الى ١٥ يونيو (١) بزيادة شهر ونصف عما كان فى الاتفاق السابق ، وامتدت التفضيلات لتمنح الكميات المصدرة خارج الحصة وداخل الموسم التصديرى نسبة تخفيض ٦٠% من التعريفة الجمركية الموحدة .

ويشير الواقع الانتاجى لمحصول البصل الى زراعته فى العروات الثلاث النيلية والشتوية والصيفية ، أما منفردا أو محملا على محاصيل أخرى ، وعادة ما تعتمد الصادرات من محصول البصل على الناتج من العروة الشتوية ، لذلك يرتبط موسم التصدير الى حد كبير بموسم حصاد العروة الشتوية الذى عادة ما يبدأ من شهر فبراير ويمتد الى شهر مارس ، وتأخذ فترة اعداد المحصول من شهر الى شهرين وعلى ذلك تبدأ صادرات مصر فى التزايد من شهر ابريل وتبلغ ذروتها فى شهر مايو وتبدأ فى الانخفاض من خلال شهور أغسطس وسبتمبر واكتوبر ثم تبدأ فى التزايد مرة أخرى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر لظهور ناتج العروة الصيفية .

وتكمن مشكلة تصدير البصل الى الاتحاد الأوروبى فى أن المستهلك الأوروبى يفضل البصل الأخضر بالمواصفات الأوروبية إلا أن انتاج مصر من هذه النوعية لم يزد عن ٣٥,٢ ألف طن خلال عام ٢٠٠٠ الأمر الذى يتطلب زيادة الانتاج من هذه النوعية خاصة فى الأراضى الجديدة لخلوها من الأمراض التى تقف عقبة أمام صادرات مصر من البصل الأخضر لدول الاتحاد بما يكفى الاستهلاك المحلى مع وجود فائض التصدير يتيح تغطية الحصة الممنوحة .

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة فى مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

٧-٤-١ النسب الموسمية لصادرات مصر من البصل خلال عام ١٩٩٩ :

تشير احصاءات الصادرات الشهرية لصادرات مصر من البصل بالجدول رقم (٨) الى إستمرار الصادرات طوال أشهر السنة وإن اختلفت الأهمية المطلقة والنسبية للكميات المصدرة وفقا لظروف انتاج العروات الثلاثة من البصل وفترة إعداد المحصول للتصدير .

وتوضح البيانات أن صادرات مصر من البصل عام ١٩٩٩ قد سجلت نحو ١٠٥,٨ ألف طن قيمتها ٣٢,٣ مليون جنيه ، موزعة علي أشهر السنة بنسب متباينة ، حيث أنخفضت الصادرات خلال أشهر يناير وفبراير ومارس ، ثم بدأت في التزايد خلال أشهر ابريل ، ومايو ، ويونيو ، ويوليو حيث سجلت الأهمية النسبية لكمية الصادرات خلال هذه الأشهر بالترتيب ١٠,٨% ، ١٨,٥% ، ١١,٥% ، ٩,٢% وذلك من اجمالي الصادرات المصرية من البصل خلال عام ١٩٩٩ - ثم انخفضت الصادرات بعد ذلك خلال أشهر اغسطس وسبتمبر واكتوبر لتسجل ٦% ، ٦,٤% ، ٥,٥% لكل منهم علي الترتيب وذلك من كمية الصادرات خلال نفس العام ، وإتجهت الصادرات بعد ذلك خلال شهري نوفمبر وديسمبر الى التزايد حيث سجلت الأهمية النسبية ٨,٥%، ١١,٩% من كمية الصادرات خلال نفس العام .

وخلال فترة الإعفاء التي تمتد من اول فبراير الى ١٥ يونيو بلغت كمية الصادرات ٤٣,١ألف طن قيمتها ١٤,٧% تمثل نحو ٤٠,٨% ، ٤٥,٥% من كمية وقيمة اجمالي الصادرات خلال عام ١٩٩٩ ، وبالمقارنة بالتفضيلات الممنوحة خلال اتفاق التعاون الشامل فلم يزد الموسم التصديري عن ثلاثة أشهر تمتد من فبراير الى ابريل وخلال هذه الفترة بلغت الصادرات ٢٠,٥% ، ٢١,٢% من كمية وقيمة الصادرات خلال نفس العام .

ومن ثم فأن زيادة الموسم التصديري بشهر ونصف قد أدي لتضاعف الكميات المصدرة حيث تضمنت الفترة اهم الشهور التصديرية خلال العام ممثلة في شهري مايو ويونيو بأهمية نسبية سجلت نحو ٢٥,٨% من حيث الكمية ، ٣٠ % من حيث القيمة لصادرات ٩٩ .

ومـــن ثم فإن الموسم التصديري الذي تتمتع به الصادرات المصرية من البصل خلال اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية يتلائم مع الواقع الانتاجي من ناحية والواقع التصديري مـــن الناحـــية الأخري ، الا ان تذبذت صادرات البصل الي دول الاتحاد يتطلب زيادة مساحة يصل العروة الشتوية المخصص للصادرات لدول الإتحاد بحيث يكفي مع انتاج العروة النيلية والشـــتوية الاســـتهلاك المحلـــي مـــع وجود فائض للتصدير ، كما يمكن تخصيص مساحات للتصـــدير فـــي الاراضـــي الجديدة تلبي احتياجات المستهلك الأوروبي من حيث المواصفات المطلـــوبة خاصة مع شدة المنافسة التى يواجهها المنتج المصري داخل الاسواق الأوروبية من انتاج صادرات دول البحر المتوسط التى تصدر في نفس أشهر الصادرات المصرية .

٧-٤-٢الـــتوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل الطازج الى دول الإتحاد الأوروبي :

يعكـــس التوزيع الجغرافي مدي ارتباط أو اعتماد الاقتصاد القومي علي دولة أو اكثر كمـــا يشـــير الـــى أهم الاسواق استيعاباً لصادرات محصول ما ومن ثم يمكن المحافظة على الاســـواق التقلـــيدية من ناحية وبحث أسباب انخفاض الصادرات الى الأسواق ذات الأهمية النســـبية المنخفضة أو أسواق الصفقات الفجائية من الناحية الأولي بحيث يمكن معالجة هذه الاسباب وتنمية الصادرات الي هذه الاسواق .

ويشير التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل الى دول الإتحاد خلال الفترة من (٩٦-٢٠٠٠) الـــى ان متوسط الصادرات قد سجل نحو ١٣,٢ الف طن قيمتها ٩,١مليون جنـــيه تمـــثل نحو ١٠,٨% ، ٢٠,٦% من كمية وقيمة اجمالي لصادرات خلال نفس الفترة كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

وقد توزعت هذه الصادرات علي أسواق دول الإتحاد بنسب متباينة سواء من الناحية المطلقـــة أو النسبية ، وإحتلت سوق اليونان المرتبة الأولي بين الدول المستوعبة لصادرات البصـــل بكمية بلغت ٥,٧٥ ألف طن قيمتها ٣,٣٣ مليون جنيه تمثل نحو ٤٣,٧% ، ٣٦,٨ % مـــن كمـــية وقيمة متوسط صادرات البصل ، وتأتي السوق الايطالية في المرتبة الثانية بأهمية نسبية سجلت ٢٢,٦% ، ٢٤,٤% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة ، وفي المراتب الثالثة والرابعة سجلت أسواق المملكة المتحدة ، وفرنسا موقعها بأهمية نسبية مـــتقاربة ســـجلت ١٠,٥% ، ١٠,٣% من كمية الصادرات لكل منهما على الترتيب ثم تأتي

في المراتب التالية أسواق كل من المانيا ، وهولندا بنحو ٧% ، ٢,٣%من كمية صادرات البصل في متوسط فترة الدراسة ، ومعني ذلك أن أسواق اليونان وايطاليا استوعبت نحو ٦٦,٣% من كمية الصادرات ، بينما استوعبت المملكة المتحدة وفرنسا نحو ٢٠,٨% أي أن حجم الإستيعاب للأسواق الأربعة قد سجل نحو ٨٧,١% أما أسواق المانيا وهولندا فلم تستوعب سوي ٩,٣% ، وتتوزع النسبة الباقية على أسواق دول الاتحاد حيث لم تتعد ٣,٦% من صادرات البصل لدول الإتحاد .

ومن ثم يمكن القول أن صادرات البصل لدول الإتحاد قد تم استيعابها في أقل من نصف أسواق دول الإتحاد وهو ما يجعل فائض الميزان التجاري دائما في صالح هذه الدول حيث تشمل خريطة الواردات المصرية معظم دول الأتحاد ، ويتسم نمط الصادرات لهذه الدول بالاستمرارية طوال فترة الدراسة باستثناء اسواق فرنسا والمانيا حيث لم تستوعب أي كميات خلال عام ٢٠٠٠ م ، كما تشير البيانات الي تذبذب الصادرات وعدم استقرارها سواء اتصل ذلك بالصادرات للإتحاد او اجمالي الصادرات الأمر الذي انعكس على الأهمية النسبية لصادرات دول الإتحاد حيث تراوحت بين (٦,٦% - ١٦,٥%) من اجمالي الصادرات لعامي ١٩٩٨،٢٠٠٠ وخلال فترة الدراسة استمر تزايد الصادرات من بداية الفترة حتي بلغ اقصاه عام ١٩٩٨ ، ثم اتجه بعد ذلك للأنخفاض حتي نهاية الفترة وقد سجلت الأهمية النسبية خلال سنوات الفترة علي الترتيب نحو ٨,٩% ، ١٠,٤% ، ١٦,٥% ، ١٠,٦% ، ٦,٦% من كمية اجمالي صادرات البصل .

٧-٥ امكانية تغطية الحصة التعريفية لأهم الصادرات الزراعية من الخضر والفاكهة :

ترتكز التفضيلات الممنوحة للصادرات الزراعية في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية علي ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الاعفاء أو التخفيض للرسوم الجمركية الموحدة، وتحديد المواسم التصديرية بعدد معين من الأشهر ، وتحديد الحصة التعريفية المتمتعة بالتخفيض .

وتنص الإتفاقية علي مراجعة التفضيلات الممنوحة لكل من الطرفين كل ثلاث سنوات لزيادتها أو الإبقاء علي ما هو قائم منها ، ومن ثم فسوف يتناول هذا الجزء الحصص التعريفية الممنوحة لصادرات البطاطس والفاصوليا والبصل والبرتقال خلال الاتفاق التجاري التفضيلي واتفاق التعاون الشامل ثم اتفاق الموائمة للوقوف علي سلوك هذه الصادرات الى

الاتحاد الأوروبي وما حققته من تغطية الحصة من عدمه وذلك حتي يتمكن المفاوض من المطالبة بزيادة الحصة التعريفية أو الابقاء علي ماهو ممنوح خلال اتفاقية المشاركة خاصة وإن الإتفاقية لم تدخل بعد حيز التنفيذ .

أولا : صادرات البطاطس

استثني الاتفاق التجاري التفضيلي (٧٣-٧٧) صادرات البطاطس من التفضيلات الممنوحة ، ولم تظهر التفضيلات إلا في اتفاق التعاون الشامل (٧٨-٨٧) حيث حددت الحصة بنحو ٩٨ ألف طن ارتفعت الي ١١٠ ألف طن خلال اتفاق الموائمة ، ومع توقيع اتفاقية المشاركة ارتفعت الحصة الى ٢٥٠ ألف طن خلال ثلاث سنوات (١٣٠-١٩٠-٢٥٠ ألف طن) . وتشير احصاءات الجدول رقم (١ بالملحق) الى ان الصادرات لم تغط الحصة خلال اتفاق التعاون الشامل من (٧٨-٨٦) باستثناء عام ١٩٨٠ ، ومع انضمام اسبانيا والبرتغال وارتفاع الحصة الي ١١٠ ألف طن لم تغط الحصة خلال الفترة من ٨٧ الي ٩٠ ، ومع بداية عام ٩١ وحتى عام ٢٠٠٠ تم تغطية الحصة باستثناء عام ٩٤ ، ويرجع ذلك لإدخال العروة المحيرة بين العروتين الاساسيتين ومن ثم يمكن القول أن الصادرات المصرية من البطاطس لم تغط الحصة سوي ١٠ سنوات فقط من نحو ٢٣ سنة وذلك خلال الفترة من (٧٨ الى ٢٠٠٠) أي بنسبة ٤٣,٥% ، مع تركز معظم سنوات تغطية الحصة خلال اتفاق الموائمة ، ولم تتعد الصادرات الحصة التعريفية المحددة في اتفاقية المشاركة سوي خلال عامي ٩٥، ٩٩ حيث بلغت ٣٣١ ألف طن في الأول ،٣٤٩ ألف طن في الثاني ، وهو ما يشير الي اتجاه الصادرات للزيادة مع امكانية تغطية الحصة خلال اتفاقية المشاركة علي أن يرتبط ذلك بتلبية رغبات المستهلك الأوروبي ، والالتزام بالمواصفات والموسم التصديري خاصة ما يتفق منها مع الدول المنافسة .

ثانيا : صادرات البرتقال

لم تتعد الحصة التعريفية الممنوحة لصادرات البرتقال عن ٧ آلاف طن خلال فترة الاتفاقات الثلاثة الممتدة من (٧٣-٢٠٠٠) وقد غطت الصادرات الحصة لمدة ٢٢ سنة خلال الفترة الممتدة لنحو ٢٨ سنة أى بنسبة ٧٨,٥% ، وقد تركزت تغطية الحصة خلال الاتفاق التجاري ، واتفاق المؤائمة ، حيث تم تغطية الحصة بالكامل باستثناء عام ٨٧ ، ولم يتعد الحد الاعلي لصادرات مصر لدول الاتحاد عن ٣١ ألف طن ، وهو ما يشير الي عدم امكانية تغطية الحصة المحددة خلال اتفاقية المشاركة والتي بلغت ٦٠ ألف طن خلال ثلاث سنوات

(٥٠ -٥٥- ٦٠) خاصة مع شدة المنافسة التى تواجهها صادرات البرتقال من دول جنوب المتوسط ، أو دول الاتحاد ، أو تباين ترتيبات الاستيراد داخل اسواق الاتحاد بالنسبة للدول المصدرة إلا أن زيادة إجمالي الصادرات في السنوات (من ٩٨الي ٢٠٠٠) والتي بلغت ٢١٨، ١٩٨، ٢٣٤ ألف طن خلال السنوات الثلاثة بالترتيب ، قد يعطي مؤشرا على امكانية تغطية الحصة خاصة مع الاعفاء المقرر لصادرات البرتقال والموسم التصديري المناسب .

ثالثا : صادرات الفاصوليا

حددت الحصة التعريفية خلال الإتفاقات الثلاثة بنحو ٦,٤الف طن ، وإرتفعت في اتفاقية المشاركة الي ٢٠ الف طن خلال ثلاث سنوات (١٥- ١٧,٥- ٢٠ ألف طن) وتشير احصاءات الجدول رقم (٣ بالملحق) ، الي أنه خلال ٢٨ سنة لم يتم سوي تغطية ١٠ سنوات ، تركزت خلال اتفاق التعاون الشامل واتفاق الموائمة الا أن الحد الأعلي للصادرات لدول الاتحاد لم يتعد ٩,٧ الف طن ، وهو ما يشير الي صعوبة تغطية الحصة خلال اتفاقية المشاركة ، خاصة في ضوء شدة المنافسة التى تواجهها الصادرات من دول شرق أوروبا ، ودول المغرب العربي بالأضافة لدول الإتحاد ، كما ان الحد الأعلي لأجمالي صادرات الفاصوليا لم يتعد ١٣,٣ ألف طن .

رابعا : صادرات البصل

تمتعت صادرات البصل بحصة تعريفية بلغت ١٠,١ ألف طن خلال الاتفاق التجاري ، وإتفاق التعاون الشامل ، ارتفعت الي ١٢,٢ ألف طن خلال اتفاق المؤائمة ومع توقيع اتفاقية المشاركة بلغت الحصة ١٥ ألف طن ، وتشير احصاءات الجدول رقم (٤) بالملحق الى أن تغطية الحصة التعريفية الى دول الاتحاد استمر لنحو ١١ سنة خلال الفترة من (٧٣-٢٠٠٠) منهم ٨ سنوات متواصلة خلال الاتفاق التجاري وبداية الاتفاق الشامل من عام ٧٣- ٨٠ ، أما السنوات الباقية فتمثلها أعوام ٨٩ ،٩٥،٩٨ ، مما يعكس تذبذب صادرات البصل بصورة حادة حيث تراوحت كمية الصادرات لدول الإتحاد بين (٢- ٤٧,٨ ألف طن) ومن ثم فإن استمرار سلوك الصادرات علي هذا المنوال لن يكف لتغطية الحصة المحددة في اتفاقية المشاركة بصورة مستمرة دون زيادة الإنتاج من الأصناف المرغوبة في الأسواق الأوروبية خاصة في مناطق الاصلاح الجديدة ، مع الالتزام بالموسم التصديري ، ومواسم الدول المنافسة.

تقييم الجوانب الزراعية في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مقارنة بما سبقها من اتفاقات :ـ

تطورت علاقة التعاون بين مصر ودول الاتحاد من اتفاق تجاري تفضيلي (٧٣- ٧٧) إلى اتفاق تعاون شامل بدأ سريانه في أول نوفمبر ١٩٧٨ ، وتم تعديله باتفاق الموائمة الذي امتد لينتهي بتوقيع اتفاقية المشاركة في أول أبريل ٢٠٠٣.

ورغم أن الجوانب الاقتصادية والتجارية والمالية والفنية قد احتلت مكانها في باكورة مراحل التعاون ، فقد أخذت الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية مكانتها في اتفاقية المشاركة مختلفة عما سبقها من اتفاقات .

وفي إطار تقييم الجوانب الزراعية لاتفاقية المشاركة وما سبقها من اتفاقات فسوف يتناول هذا الجزء المقارنة بين التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي خلال مراحل التعاون المختلفة التي سبق تناولها في الجزء السابق وذلك للمفاضلة فيما بينهم

وتوضح الإيجابيات والسلبيات التي سوفتترتب علي دخول اتفاقية المشاركة حيز التنفيذ.

١- تختلف اتفاقية المشاركة عما سبقها من اتفاقات حيث تنتمي الاتفاقية إلى صيغة المشاركة التي تعتمد علي العلاقة التبادلية بين الطرفين في الحقوق والالتزامات بينما تنتمي الاتفاقات السابقة إلى صيغة الاتفاقات التجارية والتعاون الفني والمالي وهي علاقة بين مانح ومتلقي حيث أن التفضيلات الممنوحة من جانب الاتحاد لا يقابلها بنفس الدرجة تفضيلات ممنوحة من الجانب المصري وذلك لظروف المرحلة التي مر بها كل من الطرفين ، بالإضافة إلى أن مايملكة الاتحاد في الواقع من قدرات تنافسية ضخمة في السوق الداخلية لمصر في نطاق السلع الصناعية ، وبحكم أن المنتجات الزراعية لاتواجة بعوائق حقيقية عند تصديرها لمصر في ظل الانخفاض الشديد للرسوم والضرائب الجمركية علي جميع الواردات المصرية من المنتجات الزراعية بهدف خفض أسعارها للمستهلك النهائي حيث تتراوح التعريفة الجمركية لأغلب الواردات بين (١-٥%) .[١]

٢-تشترك اتفاقية المشاركة مع ما سبقها من اتفاقات في الحصول علي تفضيلات لصادراتها الزراعية تتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية أو الحصول علي حد معين من التخفيض وذلك لكميات محددة خلال مواسم تصديرية معينة وتتميز التفضيلات المنوحة خلال اتفاقية المشاركة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لحصص تصديرية لبعض الحاصلات الزراعية ، وتخفيض جمركي للكميات خارج الحصة خلال نفس المواسم التصديرية ، بينما

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، مصدر سبق ذكرة

لم تمنح الصادرات الزراعية في الاتفاقات السابقة سوي تخفيض في الرسوم الجمركية دون الوصول إلى الإعفاء الكامل إلا مع بداية عام ١٩٩٣ ، وتراوحت نسبة التخفيضات الجمركية في الاتفاق التجاري بين (١٤- ٥٠%) ، وفي اتفاق التعاون الشامل بين (٢٥- ٨٠) ، واتفاقية المشاركة بين (٢٥-١٠٠%)

٣-كما تميزت اتفاقية المشاركة عن الاتفاقات السابقة بتعديل أو إطالة المواسم التصديرية التي يمكن خلالها تصدير الحصص التعريفية دون رسوم جمركية لكي تتناسب مع ظروف الزراعة المصرية وذلك لنحو تسعة محاصيل منها البصل الطازج والثوم الطازج ،والاسبرجس ، والفلفل ، والبرتقال ، والعنب ،والبطيخ، والشمام ، والخرشوف .

٤-كما تضمنت إيجابيات اتفاقية المشاركة زيادة الحصص التعريفية للصادرات الزراعية التي يتمتع بعضها بمزايا تنافسية سواء بالنسبة للمنتجين الأوروبيين ، أو المنتجين من الدول المنافسة لمصر في التصدير إلى دول الاتحاد ومنها البصل ، والبطاطس ، والثوم ، والفاصوليا الطازجة ، والبرتقال ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (١٣)

٥ - كما تميزت اتفاقية المشاركة عما سبقها من اتفاقات في إدخال العديد من السلع الجديدة إلى قائمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد ، وحددت الحصص التعريفية للبعض منها علي أساس الحصص التجريبية ، وبلغت هذه السلع نحو ٣١ سلعة لم تكن متضمنة في الاتفاقات السابقة ومنها زهور القطف والعديد من أنواع الخضر والفاكهة التي يوضحها الجدول رقم (١٣) .

ورغم التفضيلات التي تتميز بها اتفاقية المشاركة عما سبقها من اتفاقات إلا أن مدي الاستفادة من هذه التفضيلات يرتبط إلى حد كبير بمدي مطابقة الصادرات المصرية للموصفات القياسية التي يضعها الاتحاد الأوروبي ، والالتزام بنوعية السلع التي تتلائم مع ذوق المستهلك الأوروبي ، كما يرتبط ذلك أيضا بالترتيبات والتنظيمات والتشريعات التي يضعها الاتحاد خلال مسيرته الأفقية والراسية ، بالإضافة إلى القيود غير الجمركية خاصة ما يتعلق منها بالظروف البيئية والصحية ، والالتزام بالجوانب الاجتماعية المتعلقة بتشغيل الأطفال وحصول المنتجين علي حقوقهم وكلها عوامل تؤثر علي تنمية الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد .

٦-كما تميزت اتفاقية المشاركة عما سبقها من اتفاقات في تنوع التفضيلات الممنوحة للصادرات الزراعية حيث أن قائمة الصادرات الزراعية لدول الاتحاد في اتفاقية المشاركة قد تضمنت نحو ٥٠ مجموعة سلعية مقسمة إلى أربعة أقسام من حيث التفضيلات الممنوحة يضم القسم الأول منها ١٦ مجموعة سلعية معفاة من الرسوم الجمركيه وغير محددة الحصة

جدول رقم (١٣) : تفضيلات اتفاق المشاركة الأوروبية المصرية في السلع الزراعية مقارنة بالتفضيلات الحالية (اتفاق التعاون ١٩٧٨)

السلعة	التفضيلات الحالية ١٩٧٨		اتفاق المشاركة		السلعة	التفضيلات الحالية ١٩٧٨		اتفاق المشاركة	
	الكمية (طن)	موسم التصدير	الكمية (طن)	موسم التصدير		الكمية (طن)	موسم التصدير	الكمية (طن)	موسم التصدير
أبصال	-		٥٠٠		خضر مجمدة ومحفوظة		٤/٣٠-٨/١٥	٣٠٠٠	
شتلات	-		٢٠٠٠		خضر معلبة		٤/٣٠-٨/١٥		
زهور القطف	-		٣٠٠٠	٤/١٥-١٠/١	بصل مجفف	٥٨٨٠		١٦٠٠٠	
أفرع ونباتات أخرى	-		٥٠٠		خضر بقوليات مجففة			غير مقيدة	
بطاطس مبكرة	١٠٩٦٧٠	٣/٣١-١/١	٢٥٠٠٠٠	٣/٣١-١/١	بطاطا			٣٠٠٠	
طماطم	غير مقيدة	٣/٣١-١٢/١	غير مقيدة	٣/٣١-١١/١	بلح نخيل	غير مقيدة		غير مقيدة	
بصل طازج	١٢١٢٠	٤/٣٠-٢/١	١٥٠٠٠	٦/١٥-٢/١	جوافة وماتجو	غير مقيدة		غير مقيدة	
ثوم طازج	-	٥/٣١-٢/١	٣٠٠٠	٦/١٥-٢/١	برتقال طازج ومجفف	٧٨٤٠	٣/٣١-١/١	٦٠٠٠٠	٥/٣١-١٢/١
قرنبيط	-		١٥٠٠	٤/١٥-١١/١	يوسفي	غير مقيدة	٢/٢٨-١/١	غير مقيدة	
كرنب	-		١٥٠٠	٤/١٥-١١/١	ليمون	غير مقيدة	١٠/٣١-٦/١	غير مقيدة	
خس كرنب	-		٥٠٠	٤/١٥-١١/١	جريب فروت	غير مقيدة	٤/٣١-١/١	غير مقيدة	
جزر	-		٥٠٠	٤/٣٠-١/١	عنب المائدة	غير مقيدة	٦/٣٠-٢/١	غير مقيدة	٧/١٤-٢/١
خيار	١٢٠	٢/٢٩-١/١	٥٠٠	٢/٢٩-١/١	بطيخ	غير مقيدة	٦/١٥-٤/١	غير مقيدة	٦/١٥-٢/١
فاصوليا وبسلة خضراء	٧٦٨٠	٤/٣٠-١١/١	٢٠٠٠٠	٤/٣٠-١١/١	شمام	١٢٠	٥/٣١-١/١	١٠٠٠	٥/٣١-١٠/١٥
اسبرجس	غير مقيدة	٢/٢٩-١١/١	غير مقيدة	٢/٢٩-١٠/١	كمثري	-		٥٠٠	
كرفس	-		غير مقيدة	٢/٢٩-١١/١	خوخ	-		٥٠٠	٥/٣١-٣/١٥
سباتخ	-		غير مقيدة	٢/٢٩-١١/١	برقوق	-		٥٠٠	٥/٣١-٤/١٥
خرشوف طازج	١٢٠		غير مقيدة	٢/٢٩-١١/١	فراولة طازجة	-		١٥٠٠	٣/٣١-١٠/١
عش الغراب	-		غير مقيدة	٢/٢٩-١١/١	فواكه أخرى طازجة	-		غير مقيدة	
فلفل حلو	غير مقيدة	٤/٣٠-١١/١٥	غير مقيدة	٤/٣٠-١١/١	فواكه مجمدة	-		٣٠٠٠	
خضر مجففة	-		١٦٠٠٠		فواكه معلبة	-			
ثوم مجفف	١٢٠٠								

(-) تشير إلى عدم تمتع السلعة بتفضيلات في اتفاق التعاون (١٩٧٨)

المصدر : ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول اثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي علي مسارات التنمية الزراعية (الجزائر ٢٧ - ١٩٩٩/١١/٢٩) ، الخرطوم ، نوفمبر ١٩٩٩ .

تابع جدول رقم (١٣) : تفضيلات اتفاق المشاركة الأوروبية المصرية في السلع الزراعية مقارنة بالتفضيلات الحالية (اتفاق التعاون ١٩٧٨)

السلعة	التفضيلات الحالية ١٩٧٧		اتفـاق المشاركة	
	الكمية (طن)	موسم التصدير	الكمية (طن)	موسم التصدير
فلفل	غير مقيدة		غير مقيدة	
تقاوي متنوعة	غير مقيدة		غير مقيدة	
شطه وكركم وللورا	-		غير مقيدة	
أرز	٣٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	
تقاوي فاكهة	غير مقيدة		غير مقيدة	
تقاوي خضر	غير مقيدة		غير مقيدة	
نباتات طبية وعطرية	غير مقيدة		غير مقيدة	
أعشاب بحرية	غير مقيدة		غير مقيدة	
زيت هوهوبا	-		-	
زيت سمسم	-		١٠٠٠	
شحوم وزيوت نباتية أخرى	-		٥٠٠	
عسل اسود	-		٣٥٠٠٠	
عصائر فاكهة	-		١٠٠٠	
مانجو	-		غير مقيدة	
مربات وجيلي فاكهة	-		١٠٠٠	
فول سوداني	-		٣٠٠٠	
نخالة	غير مقيدة		غير مقيدة	

(-) تشير إلى عدم تمتع السلعة بتفضيلات في اتفاق التعاون (١٩٧٨)

المصدر : - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول اثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي علي مسارات التنمية الزراعية (الجزائر ٢٧- ١٩٩٩/١١/٢٩) ، الخرطوم ، نوفمبر ١٩٩٩ .

أو المواسم التصديرية ومنها (البلح ، والجوافة ، والمانجو ، واليوسفي، والليمون ، والجريب فروت ، والنباتات الطبية والعطرية ، وهو ما يوضحه الجدول رقمَ (١٣) .

أما القسم الثاني فيضم نحو ١٤ مجموعة سلعية معفاة من الرسوم وغير مقيدة المواسم ومحددة الحصة ومنها (الدرنات ، أنواع من الشتلات ، زيت السمسم ، العسل الأسود ، عصائر الفاكهة ويوضحها الجدول رقم (٣)

ويضم القسم الثالث ٦ مجاميع سلعية معفاة من الرسوم وغير مقيدة الحصة ومحددة المواسم التصديرية ومنها (الطماطم الطازجة ، العنب الطازج ، الاسبرجس) وتشير إلى ذلك الجدول رقم (٤)

أما القسم الأخير فيضم ١٤ مجموعة سلعية تحتل المراتب الأولى في قائمة الصادرات المصرية وترتبط التفضيلات التي تحصل عليها بالسياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد وما ينجم عنها من ترتيبات وتنظيمات لصادرات الدول خارج الاتحاد ، لذا فان المجاميع السلعية لهذا القسم تتسم بتحديد الحصص التعريفية المعفاة من الرسوم خلال مواسم تصديرية مقيدة ، وما زاد عن الحصة خلال نفس الموسم التصديري يمنح نسبة معينة من التخفيض الجمركي ومن هذه الصادرات (البطاطس ، والبصل ، والفاصوليا ، والبرتقال ، والزهور) وهو ما يتضح من الجدول رقم (٤) .

وتختلف اتفاقية المشاركة عما سبقها من اتفاقات في أن التفضيلات الممنوحة للصادرات المصرية لدول الاتحاد يقابلها منح تفضيلات لصادرات دول الاتحاد إلى مصر وهو ما يؤثر علي انخفاض الإيرادات المحصلة من الجمارك ويؤدي إلى زيادة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة حيث تضم صادرات دول الاتحاد إلى مصر نحو ٣١ مجموعة سلعية تتميز بعدم تحديد مواسم تصديرية إلا فيما يخص صادرات التفاح حيث يحدد الموسم التصديري لها من أول يناير إلى نهاية فبراير

وتضم المجاميع السلعية ١١ مجموعة معفاة من الرسوم وغير مقيدة الحصة ، ونحو ٤ مجاميع معفاة من الرسوم الجمركية ومحددة الحصة ، بالإضافة إلى ٤ مجاميع أخرى غير محددة الحصة وتتمتع بنسبة معينة من التخفيض الجمركي ، أما المجاميع السلعية ألا خيره والتي تضم ١٢ مجموعة فهي محددة الحصة وتتمتع بنسبة معينة من التخفيض.

٧- كما تميزت اتفاقية المشاركة بالمقارنة بالاتفاقات السابقة بزيادة الحصص التعريفية بنسبة ٢% سنويا عن حصص العام السابق وذلك للصادرات ذات الأحكام الخاصة كالزهور ، والبرتقال ، والتي يرتبط دخولها لاسواق دول الاتحاد بحصص تعريفية محددة لمواسم تصديرية مقيدة وبأسعار دخول خاصة تتيح لها الاستفادة من الإعفاء أو التخفيض الممنوح.

٨–وفـي جانـب سلبيات اتفاقية المشاركة أن التعريفية الجمركية للاتحاد الأوروبي تتضمن رسـم قيمي ورسم أخر نوعي بالنسبة لمنتجات معينة إلا أن نسبة التخفيض لاتسري الاعلي الرسم القيمي دون الرسم النوعي والذي يستخدم عادة للحد من دخول صادرات الدول خارج الاتحاد بما يتفق مع إنتاج دول الاتحاد كما هو الحال بالنسبة لصادرات مصر من البرتقال .

٩– كمـا تضمنت سلبيات اتفاقية المشاركة بالمقارنة بما سبقها من اتفاقات في تقييد العديد من الصادرات الزراعية بحصص تعريفية محددة ومواسم تصديرية مقيدة لا تتفق مع ظروف الـزراعية المصرية ، حيث تم التحديد علي اساس التدفقات التقليدية للتجارة الخارجية خلال الفتـرة مـن (٨٦ــ ٩٩) دون مراعات للسياسة الزراعية الحالية ومعدلات التوسع الأفقي والرأسي والتي انعكست علي زيادة الإنتاج وتنوعه بما يسمح بزيادة الصادرات .

ورغـم السـلبيات والإيجابيات التي تضمنتها بنود اتفاقية المشاركة خاصة في جانب تحرير الـتجارة في المنتجات الزراعية سوف تبقي تفعيل بنود الاتفاقية مرهونا بالعديد من العوامل التـي يتعلق البعض منها بالظروف الداخلية للإنتاج والاستهلاك والتسويق من ناحية ، وما ينجم من ترتيبات وتنظيمات تتعلق بمسيرة الاتحاد أفقيا وراسيا من ناحية أخرى ، بالإضافة إلـى مـا سـوف يتـرتب علـي تقيـيم الاتفاقـية بعد دخولها حيز التنفيذ بثلاث سنوات والإبقـاء علـي مـا هو قائم منها أو زيادة أو تخفيض التفضيلات الممنوحة بما يتلائم مع الواقع التطبيقي للاتفاقية .

ومـن ثـم فان تقييم الاتفاقية لا يستقيم مع تقييم أحد جوانبها وإهمال بقية الجوانب ويبقي الحكـم الصـحيح علي الاتفاقية هل هي في صالح مصر أم لا مرهونا يتقييم جميع جوانب الاتفاقية وتحديد الإيجابيات والسلبيات بما يعكس الصورة الكاملة لأثر الاتفاقية علي الاقتصاد المصري .

الملخص ونتائج الدراسة

النتائج والتوصيات : ــ

تـتحدد علاقـــة الاتحاد الأوروبي مع دول العالم من خلال العضوية أو الارتباط المبني علي أساس الاتفاقات التجارية أو التفضيلية أو المشاركة ، وقد تبلورت علاقة مصر التجارية مع دول الاتحـــاد خلال مراحلها الثلاث وفقا لتطور علاقة الاتحاد مع دول جنوب المتوسط خلال مسيرة الاتحاد أفقيا وراسيا من ناحية والتغيرات العالمية المتلاحقة والمتسارعة من الناحية الأخـــرى ، حيث اتخذت صيغة العلاقة في المرحلة الأولى صورة الاتفاق التجاري التفضيلي (٧٣ ــ ٧٧) ، وتطـــورت في المرحلة الثانية إلى صورة اتفاق تعاون شامل بداية من عام ٧٨، أما المرحلة الأخيرة والتي تمثل اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فقد أخذت العلاقة صـــورة الارتباط المبني علي أساس المشاركة من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة تمتد من (١٢ــ١٥عاما) وتمثل الاتفاقية إطار تعاقدى شامل بين مصر ودول الاتحاد يتضمن بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والتجارية والفنية والمالية الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافـــية وتعكـــس هـــذه الصـــيغة من صور الارتباط الجوانب القانونية التي تحدد حقوق والتـــزامات كل من الطرفين ومن ثم فان تطور علاقة مصر التجارية مع دول الاتحاد خاصة بعد توقيع اتفاقات المشاركة قد ترتب عليها العديد من النتائج تتضح فيما يلي :-

١ _ اختلفت اتفاقات الجيل الأول عن اتفاقية المشاركة في أن العلاقة في الحالة الأولى قامت علـــي أساس مانح ومتلقي ، بينما في الثانية أصبحت علاقة تبادلية بين الطرفين ، ومن ثم فقـــد تضـــمنت اتفاقـــات الجـــيل الأول المســـاهمة في التنمية في حقول التعاون الاقتصادي والـــتجاري والفني والمالي مع الأخذ في الحسبان مستوى التنمية ، وضرورة تحسين شروط دخـــول المنـــتجات المصرية لأسواق دول الاتحاد مع تفادي الإشارة الصريحة إلى الجوانب السياسة والأمنية والاجتماعية .حيث لم تمثل الهجرة والجريمة المنظمة وغيرها من المشاكل بـــين الجـــنوب والشمال هاجسا للدول الأوروبية في ذلك الوقت مثل ما هو حادث في اتفاقية المشاركة .

٢ _ ارتكـــزت صـــيغة المشـــاركة المصرية الأوروبية كما هو الحال في معظم اتفاقيات دول جـــنوب المتوســـط علـــي ثـــلاث جـــوانب أساسية تتمثل في المشاركة السياسية والأمنية ، والاقتصادية والمالية ، بالإضافة إلى المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، إلا أن الاتحـــاد الأوروبـــي قـــد حرص علي أن تكون صيغت المشاركة مع كل دولة محددة بظـــروفها الخاصـــة تعميقا للخصوصيات القطرية والابتعاد عن أي صيغة لمشاركة أوروبية ذات طابـــع جماعـــي تلعب فيها قوة المساومة دورها لصالح دول جنوب المتوسط ، لذا فقد اخـــتلفت التفضـــيلات الممـــنوحة لكل من تونس والمغرب عن التفضيلات الممنوحة لمصر

خاصـــة بالنسبة لأسعار الدخول ، والحصص التعريفية ، والتخفيض الجمركي للكمات خارج الحصـــة ، وكذلك قواعد المنشأ الأمر الذي يؤدي إلى منافسة غير متكافئة داخل أسواق دول الاتحاد .

٣_ أن العوامل المؤثرة علي الصادرات المصرية لدول الاتحاد لا تتوقف فقط علي الترتيبات الـتجارية التفضيلية الممنوحة خلال اتفاقية المشاركة لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية ، بل تمتد لتشمل الترتيبات والتنظيمات والتشريعات التي ارتبطت بمسيرة الاتحاد أفقـيا وراســيا والتي تدور في فلك السياسة الزراعية من ناحية وحماية المنتج من الناحية الأخرى ، ولا تقتصر علي القيود الجمركية بل تمتد لتشمل القيود غير التعريفية التي تتمثل فـــي إجـــراءات المحافظة علي صحة الإنسان والحيوان والقيود البيئية ، ومواصفات الجودة بالإضافة إلى شروط التعبئة والتغليف ، والظروف الاجتماعية لعنصر العمل ، كما استخدمت العديـــد مـــن التـــرتيبات الجديدة التي تمثلت في الاعتماد علي التدفقات التقليدية للتجارة في تحديـــد الحصـــص التعـــريفية ، وتحديـــد شروط المنشأ ، وشروط دخول سلع جديدة لقائمة الصادرات .

٤- اخـــتلفت القـــواعد المعمول بها لتحديد بلد المنشأ في اتفاقية المشاركة عنها في منظمة التجارة العالمية حيث تطبق المنظمة معيار يتعلق بوضع حد ادني للقيمة المحلية المضافة ، بيـــنما تعتمد الاتفاقية علي وضع حد أقصي لقيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي ، بما يضمن حماية السوق الأوروبية من الواردات الخارجية، مع إغفال معطيات الوضع في مصر ، وخصائص الحماية ومبدأ تبادليه المعاملة التي كفلتها منظمة التجارة العالمية ، بالإضافـــة إلى أن سريان قواعد المنشأ علي المنتجات والخدمات بين دول اتفاقية المشاركة سوف يتيح للمنتجـــين الحصول علي مدخلات منتجاتهم من أسواق دول المشاركة وعدم الحصول عليها بأســـعار اقـــل مـــن الـــدول المنافسة مما يقلل من فرص الاختيار أمام المنتجين علي أسس اقتصـــادية ســـليمة ، وتحـــد من التطور التكنولوجي ، والقدرة التنافسية للمنتجين في دول المشاركة.

٥- تضـــمن الاتفـــاق التجاري التفضيلي تخفيض الرسوم الجمركية الموحدة للصادرات من الســـلع الصناعية بنسبة ٥٥% لنحو ٤٥% من الصادرات الخاضعة للتعريفة وكذلك الإعفاء مـــن القيود الكمية باستثناء المنتجات البترولية المكررة والمنسوجات ، أما السلع الزراعية فقـــد تمـــتعت بتخفيض تراوح بين (١٤ــ ٥٠%) لنحو ٥٠% من المبادلات وذلك لحصص تعريفية محددة خلال مواسم تصديرية مقيدة مع استبعاد البطاطس والطماطم من التخفيض. بينما تضمن اتفاق التعـــاون الشامل التعاون الاقتصادي والتجـــاري والفني بالإضافة إلـــى

المجـالات التـي لـم يشملها الاتفاق السابق والتي تمثلت في التعاون المالي ، والمعونات الغذائية واتفاقيتان لكل من المنسوجات ، والفحم والصلب .

كما خفضت الرسوم الجمركية بنسبة ٨٠% للسلع الصناعية عند التطبيق وألغيت تماما عام ١٩٧٩ ، مـع وضع حدود كمية للمنتجات البترولية ، والأسمدة ، وخيوط الغزل مع زيادتها سنويا بنسبة ٥%.

أمـا التخفيضـات الممـنوحة للصادرات الزراعية فقد تراوحت بين(٢٥ـ٨٠%) لحصص محـددة خـلال مواسـم تصـديرية مقيدة ، وشملت التخفيضات الصادرات التقليدية كالأرز والـبطاطس والبقولـيات والبصل والثوم والموالح والطماطم والبطيخ ، ومن ثم فقد اتسعت قائمة الصادرات وزادت التفضيلات الممنوحة بالمقارنة بالاتفاق السابق .

أمـا في اتفاقية المشاركة فقد خضعت الترتيبات التفضيلية لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية حيث تـم تـبادل التفضـيلات بين الطرفين سواء بالنسبة لتحرير التجارة في السلع الصناعية أو الزراعية ، حيث تم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية أو أي رسـوم ذات اثـر مماثل ودون قيود كمية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، أما صادرات الاتحـاد الأوروبـي إلـى مصر فيتم التحرير بشكل تدريجي لمساعدة مصر في إعادة هيكلة قطاعها الصناعي وتحديثة بحيث يصبح قادرا علي المنافسة ، وفقا لترتيبات معنية من خلال أربعة قوائم تبدأ بالمدخلات من المواد الخام والمعدات الرأسمالية بنسبة تخفيض ٢٥% بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ثم ٢٥% سنويا بعد ذلك ، أما القائمة الثانية فتخفض الرسوم الجمركية علي السلع الوسيطة بنسبة ١٠% بعد مضي ثلاث سنوات ثم ١٥ % لمدة ستة سنوات أما القائمة الثالثة فيتم التخفيض بنسبة ٥% بعد مضي ٥ سنوات ثم ٥ % فـي العـام التالـي ، ١٥% لمـدة ستة سنوات ، أما القائمة الرابعة والتي تضم السلع النهائية فيتم التخفيض بنسبة ١٠% بعد مضي ستة سنوات ويستمر التخفيض بنسبة ١٠% بعـد ذلـك حتـى يتم الإلغاء الكامل . ورغم ان ذلك سوف يترتب علية انخفاض الإيرادات المحصـلة وزيادة عجز الموازنة ، إلا ان يمكن التخفيف من ذلك بالاستفادة من الدعم المقدم لتحديث الصناعة ، ووضع سياسات ادخارية واستثمارية ملائمة .

وفـي مجـال التحرير التدريجي لتجارة السلع الزراعية لم تزد اتفاقية المشاركة عن كونها امـتداد للاتفاقـات السـابقة أو صورة منقحة منها حيث اعتمدت علي الإعفاء من الرسوم الجمركية لحصص محددة خلال مواسم تصديرية معينة ، وتخفيض الرسوم للكميات المصدرة خـارج الحصـة ، وان اوجـه الاخـتلاف تمثلت في تباين التفضيلات الممنوحة لنحو ٥٠ مجمـوعة سـلعية تضـمنتها اتفاقـية المشـاركة ، منها ١٦ مجموعة معفاة من الرسوم

والحصـــص والمواســـم التصديرية كالبلح والمانجو والنباتات الطبية والعطرية ، ونحو ١٤ مجمـــوعة معفـــاة من الرسوم والمواسم التصديرية ومحددة الحصة ومنها الكمثري والعسل الأســـود وزيـــت السمســـم ، و٦ مجموعات معفاة من الرسوم والحصص ومحددة المواسم كالطمـــاطم والعـــنب ، أمـــا الصادرات التقليدية التي تحتل مكانة هامة في قائمة الصادرات المصـــرية كالـــبطاطس ، والبـــرتقال ، والفاصوليا ، فقد ضمتها ١٤ مجموعة سلعية ارتبط إعفائهـــا من الرسوم الجمركية بتحديد الحصص والمواسم التصديرية ، مع تخفيض الرسوم للكميات خارج الحصة خلال الموسم التصديري .

وفـــي إطار تبادل الترتيبات التفضيلية ضمت قائمة صادرات دول الاتحاد إلى مصر نحو ٣١ مجمـــوعة ســـلعية تميـــزت بعدم تحديد مواسم تصديرية باستثناء التفاح الذي حدد موسمة التصديري من أول يناير إلى نهاية فبراير، وتمتعت ١١مجموعة سلعية بالإعفاء من الرسوم وعـــدم تحديد الحصة ، ونحو ٤ مجاميع معفاة من الرسوم ومحددة الحصة ، بالإضافة إلى ٤ مجاميع أخرى غير محددة الحصة وتتمتع بنسبة معينة من التخفيض ، أما المجاميع السلعية الأخري والتي تضم ١٢ مجموعة فهي محددة الحصة وتتمتع بنسبة معينة من التخفيض .

وعلية فان اوجه الاختلاف بين اتفاقية المشاركة وما سبقها من اتفاقات تتمثل في الآتي : -

أ-إضافة نحو ٣١ سلعة لم يشملها اتفاق التعاون ، وتوسيع المواسم التصديرية لنحو تسعة سلع وزيادة الحصص التصديرية لنحو ثماني سلع .

ب- زيـــادة الحصـــص التعريفية بنسبة ٢% سنويا للصادرات ذات الأحكام الخاصة كالزهور والبرتقال

جـــ - مـــراجعة التـــرتيبات التفضـــيلية بعد ثلاث سنوات لتحديد الإجراءات المطلوبة من الطرفين في بداية العام الرابع من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

د- الوصـــول بنســـبة التخفيض الجمركي إلى حد الإعفاء لحصص محددة وقصر التخفيض علي الكميات خارج الحصة .

٦- تشـــير نـــتائج التجارة الخارجية خلال فترة التفاوض بين مصر ودول الاتحاد إلى تذبذب قـــيمة كـــل مـــن الصـــادرات والـــواردات واتجاه قيمة الصادرات للتزايد بنسبة ١٩,٧ % والإيـــرادات للتـــناقص بنســـبة ٣,٦ % فـــي نهاية الفترة مقارنة ببداياتها وقد بلغت قيمة الصادرات لدول الاتحاد نحو ٥,١ مليار جنية تمثل نحو ٣٩,٤% من إجمالي قيمة الصادرات ، بينما سجلت قيمة الواردات نحو ١٧,٩ مليار جنية تمثل ٣٦% من إجمالي قيمة الواردات فـــي متوسط الفترة مـــن (٩٦ ــ ٢٠٠٠) وتراوحـــت الأهمية النسبية لقيمة الصـــادرات

بين (٣٤,٦ ــ ٤٤,٦ %) ، وقيمة الواردات بين (٣٤,١ ــ ٣٨,٢%) ، وذلك من قيمة إجمالي الصادرات والواردات في متوسط الفترة .

وتركزت الصادرات والواردات في نصف أسواق دول الاتحاد حيث بلغت نسبة ما استوعبته أسواق كل من إيطاليا وهولندا ، وفرنسا ، وألمانيا والمملكة المتحدة وأسبانيا واليونان نحو ٩٣,٤% من متوسط قيمة إجمالي الصادرات لدول الاتحاد ، بينما بلغت الأهمية النسبة لقيمة واردات مصر من كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والسويد وأسبانيا نحو ٨٢,٨% من متوسط قيمة واردات مصر من دول الاتحاد ، ومن ثم فان تجارة مصر الخارجية تتجه إلى صالح دول الاتحاد حيث تراوحت نسبة تغطية الصادرات للواردات بين (٢١,٨ ــ ٣٩,٥ %) ، وإن نصف أسواق الاتحاد لا تستوعب اكثر من ٦,٦% من الصادرات المصرية بينما تصدر إلينا نحو ١٧,٢% من إجمالي وارداتها من دول الاتحاد .

٧ــــ فيما يتعلق بمدي ملائمة المواسم التصديرية والحصص التعريفية لصادرات مصر من الخضر والفاكهة لدول الاتحاد أوضحت الدراسة أن الموسم الإنتاجي لمحصول البطاطس يشمل ثلاث عروات من شهر أغسطس إلى شهر يناير، ومن ثم يتركز الموسم التصديري في الفترة من يناير إلى مايو وهو ما يشير إلى ملائمة الواقع الإنتاجي مع الموسم التصديري وتوافر الأصناف المطلوبة للسوق الأوروبية من الكنج والكارا الخالية من العفن البني.

ومن ناحية الحصة التعريفية فقد ارتفعت من ١١٠الف طن خلال اتفاق التعاون الشامل إلى نحو ٢٥٠ ألف طن تتدرج من (١٣٠ــ ١٩٠ــ ٢٥٠الف طن) خلال السنوات الثلاث الأولى من اتفاقية المشاركة إلا أن الحصة رغم إعفائها من الرسوم الجمركية وتخفيض ٦٠ % من الرسوم علي الكميات خارج الحصة فلم يتم تغطيتها سوي عشر سنوات بنسبة تغطية بلغت ٤٣,٥% خلال سنوات الدراسة التي سجلت ٢٣ سنة ، ولم تزد الصادرات عن ٢٥٠ ألف طن الإ عامي ٩٥ ،٩٦ حيث بلغت في الأولى ٣٣١والثانية ٣٤٩الف طن ، وفي ضوء ذلك يمكن للمفاوض بعد ثلاث سنوات المطالبة بتمديد الموسم حتى يمكن تغطية الحصة .

- تمتعت صادرات البرتقال لدول الاتحاد خلال اتفاق التعاون بتخفيض ٤٠% من الرسوم الجمركية لنحو ٧ آلاف طن دون تحديد للموسم التصديري ، وخلال اتفاقية المشاركة ارتفعت الحصة المعفاة من الرسوم في الفترة من ديسمبر إلى ٣١ مايو إلى ٦٠ ألف طن تتدرج في السنوات الثلاث الأولى من (٥٠ ــ ٥٥ ــ ٦٠ ألف طن) علي أن تخفض الرسوم بنسبة ٦٠% علي الكميات خارج الحصة خلال الموسم التصديري ، حيث أن الصادرات تبدأ وفقا للواقع الإنتاجي من نوفمبر وتمتد إلى مايو الأمر الذي يشير إلى ملائمة الواقع الإنتاجي مع الموسم التصديري الذي سجلت الصادرات خلاله نحو ٩٠% من إجمالي

الصـــادرات ، كمـــا تـــم تغطية الحصة لنحو ٢٢ سنة من ٢٨ سنة بنسبة ٧٨,٦% ، وذلك لانخفـــاض الحصة ، وحيث أن أقصى حجم للصادرات لم يتعد ٣٠ ألف طن فهناك صعوبات عديـــدة قـــد تواجه تغطية الحصة نتيجة للمنافسة غير المتكافئة مع دول جنوب التوسط ، أو دول الاتحاد نفسها أو من ترتيبات دول الاتحاد .

- تمـــتعت صـــادرات مصـــر من الفاصوليا خلال اتفاق التعاون بتخفيض الرسوم الجمركية بنســـبة ٦٠% لـــنحو ٦,٤ ألـــف طـــن خلال الفترة من ١١/١ إلى ٤/٣٠ ، وخلال اتفاقية المشاركة ارتفعت الحصة المعفاة من الرسوم خلال نفس الموسم التصديري إلى٢٠ ألف طن تـــتدرج في السنوات الثلاث الأولى من (١٥ـــ ١٧,٥ـــ ٢٠الف طن) دون تخفيض للكميات خارج الحصة ويتوائم الموسم التصديري مع الواقع الإنتاجي الذي يستمر خلال ثلاث عروات ، حيث استوعب الموسم المحدد ٧٥% من إجمالي صادرات الفاصوليا خلال فترة الدراسة ، ورغم ذلك لم يتم تغطية الحصة إلا خلال ١٠ سنوات من نحو ٢٨ سنة بنسبة تغطية ٣٥,٧ %وذلـــك لشـــدة المنافســـة التـــي تواجه الصادرات المصرية من دول شرق أوروبا ، ودول المغـــرب العربي ، ومن ثم فهناك صعوبة لتغطية الحصة في اتفاقية المشاركة حيث لم يتعد الحد الأعلى لإجمالي الصادرات من الفاصوليا عن ١٣,٣ألف طن خلال فترة الدراسة .

- أمـــا صـــادرات مصـــر من البصل لدول الاتحاد فقد تمتعت خلال اتفاق التعاون بتخفيض الرســـوم الجمـــركية بنســـبة ٦٠% لـــنحو ١٢ ألف طن خلال الفترة من ٢/١ إلى ٤/٣٠ ، وارتفعـــت الحصة خلال اتفاقية المشاركة إلى ١٥ ألف طن معفاة من الرسوم الجمركية خلال الفتـــرة من ٢/١ إلى ٦/١٥ مع تخفيض الرسوم بنسبة ٦٠% للكميات خارج الحصة ، ولم يتوائم الموسم التصديري رغم توسيعه مع الواقع الإنتاجي الذي يستمر خلال ثلاث عروات ، حـــيث لـــم يســـتوعب الموســـم التصـــديري سوي ٤٠,٨% من صادرات عام ٩٩ ولم تغط الصـــادرات الحصة سوي أحد عشر عاما من ٢٨ عاما بنسبة تغطية سجلت ٣٩,٢% ، حيث بـــدأت الصادرات في التزايد من شهر إبريل وبلغت ذروتها في شهر مايو الأمر الذي يتطلب توسيع الموسم التصديري وزيادة الإنتاج من الأصناف المطلوبة .

التوصيات :-

تتضـــمن اتفاقـــية المشاركة كغيرها من الاتفاقيات علي الجوانب الإيجابية والسلبية ومن ثم يهدف كل طرف إلى تعظيم مكاسبه وتقليل خسائره ويتطلب ذلك : -

- الاســـتفادة مـــن الترتيبات التفضيلية الممنوحة للصادرات الصناعية والزراعية في إطار التـــرتيبات والتنظـــيمات المـــرتبطة بمسيرة الاتحاد أفقيا وراسيا والمنافسة مع دول جنوب

المتوسط والمطالبة باستمرار بتعديل هذه الترتيبات مع تعديل السياسة الزراعية المشتركة وانضمام دول جدد .

- الاهتمام بالأصناف التي يفبل عليها المستهلك الأوروبي مع الالتزام بالموصفات القياسية وصفات الجودة من حيث الشكل والحجم واللون ونسبة المتبقيات من الأسمدة والمبيدات

- تحسين المواصفات الفنية للمنتجات بما يتلائم مع ذوق المستهلك سريع التغير والتجهيز المستمر للسلعة لكي تكون جاهزة علي مائدة المستهلك بزيادة عنصر التصنيع .

- الاتجاه إلى الزراعات العضوية خاصة في المناطق الجديدة حتى يمكن الاستفادة من المميزات الممنوحة لهذه الصادرات ، والتوسع في الزراعات ذات الطلب المتزايد كالنباتات الطبية والعطرية والزهور والأنواع المميزة من الخضر والفاكهة خاصة في أوقات انخفاض عرضها في دول الاتحاد .

- التوسع في إنشاء محطات الفرز والتدريج والتعبئة والتبريد والتخزين خاصة بالنسبة للصادرات سريعة التلف من الخضر والفاكهة بحيث تصل السلعة للمستهلك الأوروبي في الوقت الملائم بأسعار منافسة

- حل المشاكل المتعلقة بالمصدرين سواء ما يتعلق بالجمارك أو الضرائب أو النقل أو الإجراءات بما يقلل من التكاليف ويزيد القدرة علي المنافسة.

- المطالبة بحصول مصر علي جميع المزايا التي حصلت عليها دول المتوسط في اتفاقيات المشاركة خاصة فيما يتعلق بأسعار الدخول والمواسم التصديرية والحصص التعريفية .

- الاستفادة من المساعدات الممنوحة لتحديث الهياكل الإنتاجية في برنامج ميدا وذلك بالاستعداد الجيد بالمشروعات المقبولة ، والإصلاح القانوني وإعادة النظر في قواعد الاستثمار وزيادة الحوافز

- مراعات التوازن المطلوب في التزامات كل من الطرفين فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية .

- تبني مبدأ الإنتاج للتصدير وليس تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلي وجذب المستثمرين من اجل الإنتاج للتصدير، وإيجاد ترتيب موسسي قادر علي حشد إنتاج الزراعات الصغيرة والمتوسطة السائدة في مصر للتوجيه إلى أسواق التصدير.

- تعويض مصر عن خسائرها المباشرة والمرتبطة بالقدرة التنافسية التي تملكها الاقتصاديات الأوروبية وعدم القبول بالمفهوم الحمائي الذي تفرضه فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي .

المراجع ومصادر البيانات

المراجع ومصادر البيانات :-

مصادر باللغة العربية :

١- احمد السيد النجار : الاقتصاد المصري والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ملف الأهرام الاستراتيجي (السنة السادسة - العدد ٦٨) ؛ القاهرة ٢٠٠٠.

٢- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مجلس بحوث الغذاء والزراعة والري ، شعب الاقتصاد وتنمية المجتمع ، التقرير النهائي لمشروع المشاركة الأوروبية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية الزراعية في مصر ، القاهرة ٢٠٠٢.

٣- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية المتوسطية (تونس - المغرب - إسرائيل)، دراسة مقارنة ، العدد الثاني - المجلد الخمسون ، القاهرة ١٩٩٧.

٤- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية، دور الحكومات ورجال الأعمال في اتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطة، العدد الرابع - مجلد ٤٩ ، القاهرة ١٩٩٦.

٥- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، الصادرات المصرية الزراعية إلى أوروبا وشروط الصحة النباتية ، العدد الرابع - مجلد ١- القاهرة ١٩٩٨.

٦-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، إعداد السنوات من (٩٦-٢٠٠٠) .

٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، القاهرة ١٩٩٩.

٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الحاسب الآلي ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية القاهرة ١٩٩٩.

٩- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية (الجزائر ٢٧- ١٩٩٩/١١/٢٩) الخرطوم، ١٩٩٩.

١٠- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم اثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية ، الخرطوم ١٩٩٩.

١١-صادق رياض صادق أبو العطا التكتلات الاقتصادية العالمية وأثرها على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية المصرية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة جامعة الأزهر ، القاهرة ١٩٩٧.

١٢- عبد الملك عودة (دكتور) : مفاهيم التعاون والشراكة في أفريقيا ،الأهرام الاقتصادي (العدد ١٥٦٦- ١٩٩٩/١١/١١) ، القاهرة ١٩٩٩.

١٣- قضايا محلية (الشراكة مع أوروبا - رحلة الوعود والشكوك) ، شبكة المعلومات (الإنترنت)

١٤- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، القاهرة ٢٠٠٠.

١٥- محمود صادق العظمي ، المشاركة المصرية الأوروبية ، قراءة متأنية لبعض الجوانب الزراعية المؤتمر التاسع للاقتصاديين الذراعين ، مستقبل تجارة السلع الزراعية المصرية (٢٦-٢٧سبتمبر) القاهرة ٢٠٠٠.

مصادر باللغة الأجنبية:

16-Dr . Hassan AbdeL HaK GadeL Hak , The Mediterranean Policy of the E.E.C With special Refernce to Egypt University of Amsterdam , 1978.

الملاحق

جدول رقم (١) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البطاطس إلى دول الاتحاد الأوروبي، والنسبة المئوية للحصة من صادرات الاتحاد خلال الفترة من (٧٣ ـ ٢٠٠٠)

الكمية / الف طن القيمة / مليون جنية

البيان / السنوات	اجمالي الصادرات		الصادرات الي دول الاتحاد الاوروبي				%
	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%	الحصة
١٩٧٣	١٠٧,٩	٦,٦	٧١,٥	٦٦,٢	٤,٤	٦٦,٤	---
١٩٧٤	٩٩,٨	٥,٩	٥٧	٥٧	٣,٥	٥٩	---
١٩٧٥	٤٧,٦	٣,٢	١٦,٨	٣٥,٥	١	٣٢,٢	---
١٩٧٦	١٥٧,٧	١٧,٢	١٠٨,٣	٦٨,٧	١٠,٩	٦٣,٤	---
١٩٧٧	١٦٦,١	١٦,٤	١١٦,٣	٧٠	١٠,٥	٦٤	---
١٩٧٨	٩٧,٨	٥,٨	٦٩,٤	٧١	٤,٣	٧٤,٦	٧٠,٦
١٩٧٩	١١٣,١	١٠,٨	٨٩,٥	٧٩	١٥,٤	٨٢	٩١,٣
١٩٨٠	١٤٣,٩	٢٢,٧	١٠٠	٦٩,٥	١٦,٩	٧٤,٥	١٠٢
١٩٨١	٩٦,٣	١٧,٩	٥٤,٤	٥٦,٥	١٠,٦	٥٩	٥٥,٥
١٩٨٢	١٥١,٥	٢٨,٢	٨٩,١	٥٨,٨	١٨,٩	٦٥,٤	٩٠,٩
١٩٨٣	١٣٩,٨	٢١,٤	٧٧,٤	٥٥,٤	١٢,٤	٥٧,٨	٧٩
١٩٨٤	١٣٣,٣	٢٥,٧	٨٤	٦٣,١	١٦,٩	٦٥,٧	٨٥,٧
١٩٨٥	١٢٧,٩	١٨,٩	٧٢,٦	٥٦,٨	١٢,٩	٦٨.٣	٧٤,١
١٩٨٦	١٠٧,٧	١٥,٣	٦٤,٤	٥٩,٨	٩,٩	٦٤,٦	٦٥,٧
١٩٨٧	١٢٣,٣	٣٦,٣	٦٦,٢	٥٣,٧	٢٢,٨	٦٢,٨	٦٠,٢
١٩٨٨	١٦٥,٤	٥٩,٠	٨٨,٧	٥٣,٦	٣٩,١	٧٦,٩	٨٠,٦
١٩٨٩	١٥٥,٥	٤٦,٤	٨٢,٢	٥٢,٩	٣٥,٧	٦١,٤	٧٤,٧
١٩٩٠	١٣٥,٦	٦٧,٧	١٠٣,٧	٧٦,٥	٤٥,٧	٨٠,٧	٩٤,٣
١٩٩١	٢١٧,٨	١٥٢,٣	١٦٨,٧	٧٧,٤	١١٨,٤	٧٧,٧	١٥٣,٤
١٩٩٢	٢٩٠,٣	١٤٢,٢	١٥٨,٧	٧٥,٨	١٠٢,٧	٧٢,٥	١٤٤,٣
١٩٩٣	١٧٥,٢	١٠٨,٣	١٤٣,٤	٨١,٩	٩٢	٨٥,١	١٣٠,٤
١٩٩٤	١٣١,٧	٩٠	١٠٣,٥	٧٨,٦	٧١,٥	٧٩,٥	٩٤,١
١٩٩٥	٤١٨,٧	٣٤٧	٣٣١,٣	٧٩,١	٢٨٤,٢	٨١,٩	٣٠١,٢
١٩٩٦	٤١٠,٦	٢٧١,١	٣٤٩,٢	٨٥,١	٢٣٤,٦	٨٦,٥	٣١٧,٥
١٩٩٧	٢٣٣	١٤٠,٢	١٨٩,٩	٨١,٢	١١٣,٨	٨١,٢	١٧٢
١٩٩٨	٢٢٨,٥	١٤٧	١٨٣,٩	٨٠,٥	١٢٢,١	٨٣,١	١٦٧,٢
١٩٩٩	٢٥٥,٦	١٥٦,٩	٢٠١,٣	٧٨,٨	١٣١,١	٨٣,٦	١٨٢
٢٠٠٠	١٥٦,٦	٩٢,٩	١١٤,٦	٧٣,٢	٧٢,٤	٧٧,٩	١٠٤,٢

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات المجمعة من :-

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، (أعداد مختلفة)

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحشاء ، قاعدة بيانـــات التجارة الخارجية .

جدول رقم (٢) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البرتقال ألي الاتحاد الأوروبي

والنسبة المئوية للحصة من صادرات الاتحاد خلال الفترة من (٧٣ ـ ٢٠٠٠)

الكمية / ألف طن القيمة / مليون جنية

البيان / السنوات	إجمالي الصادرات		الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي				%
	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%	الحصة
١٩٧٣	٢٤٦,٢	١٥,٨	٣٠,٨	١٢,٥	١	٦,٦	٤٤٠
١٩٧٤	١٦١,٧	١١,١	٢٤,٣	١٥	٠,٨	٧,٥	٣٤٧,١
١٩٧٥	٢٠٩,٢	١٨,٥	١٥,٩	٧,٦	٠,٨	٤,٥	٢٢٧,١
١٩٧٦	١٦٨,٧	١٨,٩	٢١,١	١٢,٥	١,٦	٨,٥	٣١٠,٤
١٩٧٧	١٦٩,٧	٢١,٤	٨,١	٤,٨	٠,٦	٢,٩	١١٥,٧
١٩٧٨	١٣٢,٨	٢٠,٧	٨,٨	٦,٦	٠,٨	٣,٧	١٢٥,٧
١٩٧٩	٧٤,٦	١٤,٤	١,٤	١,٩	٠,٣	٢	٢٠
١٩٨٠	١٠٩,٥	٢٧,٢	١١,٩	١٠,٩	٢,٣	٨,٦	١٧٠
١٩٨١	١١٣,٧	٣٣	٤,٦	٤,١	١,١	٣,٢	٦٥,٧
١٩٨٢	١٠٢,٣	٣٦,٨	١,٣	١,٣	٠,٣	٠,٨	١٨,٦
١٩٨٣	١٤٧,٨	٥٠,٧	٧,٣	٥	١,٥	٣,١	١٠٤,٣
١٩٨٤	١٦١,٤	٥٣,٥	٥,٨	٣,٦	١,٢	٢,٣	٨٢,٩
١٩٨٥	١٦١	٦٠,٦	٩,٥	٥,٩	٢,١	٣,٥	١٣٥,٧
١٩٨٦	٨٠,٩	٣٠,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٠٤	٠,١٢	٤,٣
١٩٨٧	١١٠,٩	١٠٤,٦	٣,١	٢,٨	٢	٢	٤٤,٣
١٩٨٨	٨٥,١	٧٣,١	٨,٣	١٤,٢	٤,٥	٦,١	١١٨,٦
١٩٨٩	١٥٣,٥	١٥٤,٥	١٣,٢	٨,٦	٧,١	٤,٦	١٨٨,٦
١٩٩٠	١٤٤,٦	١٤٨,٣	١٦,٧	١٠,٨	١١,٤	٧,٧	٢٣٨,٦
١٩٩١	١١١	١٤١,٥	٢٣,٩	٢١,٥	٢٢,٢	١٥,٧	٣٤١,٤
١٩٩٢	١٠١	١٤١,٥	٢٣,٦	٢٣,٣	٢٢,٢	٢٠,٨	٣٣٧,١
١٩٩٣	٥٦,٢	٥٦	٢٢,٦	٤٠,٢	١٩,٣	٣٤,٥	٣٢٢,٩
١٩٩٤	٢٨	٢٧,٧	٨,٣	٢٩,٦	٦,٨	٢٤,٥	١١٨,٦
١٩٩٥	٤٢	٤٤,١	١٣,٧	٣٢,٦	١٤	٣١,٨	١٩٥,٧
١٩٩٦	٥٣,٦	٥٨,٩	١٣,٢	٢٤,٦	١٤,٦	٢٤,٨	١٨٨,٦
١٩٩٧	٤٤,٣	٤٧,٩	٨,٤	١٩	٨,٢	١٧,١	١٢٠
١٩٩٨	٢١٧,٦	٢٠٦,٧	٨,٥	٣,٩	٦,٩	٣,٣	١٢١,٤
١٩٩٩	١٩٧,٩	١٧٤,٥	٩,٧	٤,٩	٩	٥,٢	١٣٨,٦
٢٠٠٠	٢٣٤,٢	١٧٣,١	١٢,٧	٥,٤	١٠,٨	٦,٢	١٨٠

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات المجمعة من :-

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، (أعداد مختلفة)

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحشاء ، قاعدة بيانـات التجارة الخارجية .

جدول رقم (٣) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من الفاصوليا إلى الاتحاد الأوروبي
والنسبة المئوية للحصة من صادرات الاتحاد خلال الفترة من (٧٣ ــ ٢٠٠٠)

الكمية / ألف طن القيمة / مليون جنية

البيان / السنوات	إجمالي الصادرات		الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي				%
	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%	الحصة
١٩٧٣	٢	٠,٢٣٤	١,٥	٧٥	٠,١٧٥	٧٤,٨	٢٣,٤
١٩٧٤	٢,٧	٠,٣٨٩	٢	٧٤	٠,٢٨٤	٧٣	٣١,٣
١٩٧٥	٢,٥	٠,٣٨٣	٢,١	٨٤	٠,٣٣٦	٨٧,٨	٣٢,٨
١٩٧٦	٣,٦	٠,٥٧٧	٣,١	٨٦,١	٠,٥٠٢	٨٧	٤٨,٤
١٩٧٧	٤,٦	١,١٣٢	٤	٨٧	٠,٩٨٧	٨٧	٦٢,٥
١٩٧٨	٤,٣	١,٢٣٠	٣,٧	٨٦	١,٠٣٩	٨٤,٥	٥٩,٤
١٩٧٩	٣,٨	١,٠٥٩	٣,٢	٨٤,٢	٠٠,٩٥٠	٨٦,٧	٥٠
١٩٨٠	٠,٠٦٣	٠,٠٢٠	.....	.....	.....	.....	.....
١٩٨١	٦,٥	٢,٥٠٤	٥,١	٧٨,٥	١,٩٤٧	٧٧,٨	٧٩,٧
١٩٨٢	١٣,٣	٥,٨٦٥	٨	٦٠,٢	٣,٥٩٢	٦١,٢	١٢٥
١٩٨٣	١٠,٩	٣,٧٤٥	٧	٦٤,٢	٢,٤٢٤	٦٤,٧	١٠٩,٤
١٩٨٤	١١,٤	٣,٣٣٢	٦,١	٥٣,٥	١,٩٣٨	٥٨,٢	٩٥,٣
١٩٨٥	٩,٣	٢,٣٩٧	٦	٦٤,٥	١,٧٦١	٧٣,٥	٩٣,٨
١٩٨٦	١٦	٥,٥٧٦	١٠	٦٢,٥	٣,٤٣٥	٦١,٥	١٥٦,٣
١٩٨٧	٩,٥	٤,٢٧٦	٧,١	٧٤,٧	٣,٢١٤	٧٥,٢	١١٠,٩
١٩٨٨	١٠,١	٥,٣٩٥	٨,١	٨٠,٢	٤,١٦	٧٧,١	١٢٦,٦
١٩٨٩	٩,٤	٨,٦٩٠	٧,٩	٨٤	٧,٣٨	٨٤,٩	١٢٣,٤
١٩٩٠	٨,٩	٨,٤٠٠	٦,٥	٧٣	٥,٩١٤	٧٠,٤	١٠١,٦
١٩٩١	٥,٤	٥,٠٠٠	٤,١	٧٥,٩	٤,٣١٢	٧٣,١	٦٤,١
١٩٩٢	٨,٦	١١,٤٠١	٦,٩	٨٠,٢	٨,٨٤٧	٧٧,٥	١٠٧,٨
١٩٩٣	٤,٤	٦,٢١١	٢,٤	٥٤,٥	٣,٥٨١	٥٧,٧	٣١,٣
١٩٩٤	٥,١	٦,٢٩٩	٣,٥	٦٨,٦	٤,٥٤٧	٧٢,٢	٤٥,٦
١٩٩٥	١١,٣	١١,٩٣٧	٩,٧	٨٥,٨	٩,٩٧٢	٨٣,٥	١٢٦,٣
١٩٩٦	٧,٥	٦,٧١٥	٦,١	٨١,٣	٥,٥٧٤	٨٣	٧٩,٤
١٩٩٧	٥,١	٣,٩٠١	٣,٢	٦٢,٧	٢,٧٢٣	٦٩,٨	٤١,٧
١٩٩٨	٥,٤	٥,٣٢٨	٣,٩	٧٢,٢	٤,٣٧٩	٨٢,٢	٥٠,٨
١٩٩٩	٣,٨	٣,٢٣٣	٢,٨	٧٣,٧	٢,٥٧٣	٧٩,٦	٣٦٥
٢٠٠٠	٤,٧	٣,٩٢١	٤,٦	٩٧,٨	٣,٨٣٨	٩٧,٩	٥٩,٩

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات المجمعة من :-

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، (أعداد مختلفة)

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحشاء ، قاعدة بيانـــات التجارة الخارجية .

جدول رقم (٤) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البصل إلى الاتحاد الأوروبي والنسبة المئوية للحصة من صادرات الاتحاد خلال الفترة من (٧٣ ــ ٢٠٠٠)

الكمية / الف طن القيمة / مليون جنية

البيـــان / السنوات	اجمالي الصادرات		الصادرات الي دول الاتحاد الاوروبي				%
	الكمية	القيمة	الكمية	%	القيمة	%	الحصة
١٩٧٣	٨٩,٤	٩,٣	٤٧,٨	٥٣,٤	٤,٨	٥١,٦	٤٧٣,٣
١٩٧٤	١٠٣,٩	٧,٦	٤٥,٣	٤٣,٦	٢,٦	٤٣,٢	٤٤٨,٥
١٩٧٥	٧٠	٧	٣٢,٥	٤٦,٤	٢,٦	٣٧,١	٣٢١,٨
١٩٧٦	٦٦,١	٨	٢٩,٨	٤٥,١	٣,٢	٤٠	٢٩٥
١٩٧٧	٨٠,٩	٧,٣	٢٩,٦	٣٦,٦	٢,٣	٣١,٥	٢٩٣
١٩٧٨	٥٧,٤	٥,١	٢٦,٢	٤٥,٦	١,٧	٣٣,٣	٢٥٩,٤
١٩٧٩	٢٣,٩	٣,٣	١٥,٩	٦٦,٥	٢,٢	٦٦,٦	١٥٧,٤
١٩٨٠	٤٢	٨,٢	٢٧,٦	٦٥,٧	٥,٣	٦٤,٦	٢٧٣,٣
١٩٨١	١٩,٧	٤,٧	٩,١	٤٦,٢	٢,٢	٤٦,٩	٩٠,١
١٩٨٢	١٢,٧	٣,٧	٤,٨	٣٧,٨	١,٤	٣٧,٨	٤٧,٥
١٩٨٣	٣٥,٣	٨,٢	٧,٩	٢٢,٤	١,١	١٣,٤	٧٨,٢
١٩٨٤	١٧,٥	٤	٣,٤	١٩,٤	٠,٧	١٧,٥	٣٣,٧
١٩٨٥	٢٢	٥,٤	٨	٣٦,٤	١,٥	٢٧,٨	٧٩,٢
١٩٨٦	٢٠,٨	٤,٦	٨	٣٨,٥	١,٥	٣٢,٦	٧٩,٢
١٩٨٧	٣٠,٩	١٧	٩,٨	٣١,٧	٣,٦	٢١,٢	٩٧
١٩٨٨	٥٠,١	٢٣,٤	٩,٥	١٩	٣,٦	١٥,٤	٩٤,١
١٩٨٩	٥٠,٥	٢٠,٩	١٤,٦	٢٨,٩	٦,٣	٣٠,١	١٤٤,٦
١٩٩٠	٥٩,٩	٣٨,٨	٩	١٥	٦,٧	١٧,٣	٨٩,١
١٩٩١	٦١,٤	٣٦,٧	٢	٣,٣	١,٧	٤,٦	١٩,٨
١٩٩٢	٥٦,٩	٣٨,٨	٨,٩	١٥,٦	٩,٢	٢٣,٧	٨٨,١
١٩٩٣	١٣٧,٣	٦٩,٣	٧,٧	٥,٦	٨,٣	١٢٥,٢	٦٣,٥
١٩٩٤	١٣١,٤	٦٩,٨	١٠	٧,٦	٩,٦	١٣,٢	٨٢,٥
١٩٩٥	١١٥,٦	٥٨,٥	٢٦,٤	٢٢,٨	١٧,٩	٣٠,٦	٢١٧,٨
١٩٩٦	١٠٤	٣٧	٩,٣	٨,٩	٦,٤	١٧,٣	٧٦,٧
١٩٩٧	١٠٣,٩	٤٣,٦	١٠,٨	١٠,٤	١٨,٧	٢٠	٨٩,١
١٩٩٨	١٥٠,٥	٦٣,٩	٢٤,٨	١٦,٤	١٧,١	٢٦,٨	٢٠٤,٦
١٩٩٩	١٠٥,٨	٣٢,٣	١١,٢	١٠,٦	٦,٣	١٩,٥	٩٢,٤
٢٠٠٠	١٤٧,٣	٤٣,١	٩,٧	٦,٦	٦,٨	١٥,٨	٨٠

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات المجمعة من :-

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، (أعداد مختلفة)

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحشاء ، قاعدة بيانـــات التجارة الخارجية .